

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والستون

الجلسة العامة ٦

الثلاثاء ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس المشارك: السيد علي عبد السلام التريكي (الجمهورية العربية الليبية)
الرئيس المشارك: السيد جوزيف ديس (سويسرا)

الحدث الرفيع المستوى بشأن تنفيذ إعلان الألفية
(القرار ٢/٥٥) الصادر عن مؤتمر القمة لعام ٢٠٠٠.
فلا شك أن ذلك يؤكد الأهمية التي يعلّقها الأمين العام على
رفع مستوى العمل في السنوات الخمس المتبقية لتنفيذ
الأهداف الإنمائية للألفية.

قبل ١٠ سنوات تماماً، وفي مؤتمر قمة الألفية، قدّمت
الدول، وبخاصة الغنية منها، وعوداً رسمية لأكثر من بليون
إنسان، بأن تعالج، بين أمور أخرى، الفقر والجوع الشديدين
الذين يصيبانهم؛ وأن تُحسّن نوعية حياتهم عبر التزام متجدد
بمكافحة الفقر، وتحسين التعليم والصحة، وحماية البيئة في
البلدان النامية في إطار جدول زمني محدد بـ ١٥ سنة.

وفي هذا البيان، سأشاطر الجمعية: أولاً، التقدم الذي
أحرزه بلدي، سيراليون، نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛
وثانياً، التوقعات والتحديات التي نواجهها في المضي قدماً.
حين أطلقت الأهداف الإنمائية للألفية، كانت
سيراليون غارقة في صراع أهلي عمره عشر سنوات. وكان

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

الاجتماع العام الرفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية
البندين ١٣ و ١١٥ من جدول الأعمال (تابع)

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات
الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة
في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما
متابعة نتائج قمة الألفية

مشروع القرار (A/65/L.1)

الرئيس المشارك (السيد تريكي): تستمع الجمعية
العامة الآن إلى خطاب يُلقيه فخامة السيد إرنست باي
كوروما، رئيس جمهورية سيراليون.

الرئيس كوروما (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن
أبدأ هذه المداخلة بتهنئة السيد ديس على تولّيه رئاسة الدورة
الخامسة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، وأن أعرب
عن آيات شكري الصادق للأمين العام على تنظيم هذا

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي
ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع
أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر
التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



اقتصادية حكيمة وإصلاحات هيكلية واسعة النطاق من خلال برنامجها للتغيير. وترسم السياسة خطط الحكومة لتنمية البلد، وتعطي الأولوية لأربعة مجالات استراتيجية هي: تدعيم النظام الكهربائي الوطني؛ تطوير شبكة النقل الوطنية؛ تعزيز الإنتاجية في الزراعة ومصائد الأسماك؛ وضمان التنمية البشرية المستدامة، وبخاصة في مجالات الصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي. وبما أن تلك الأركان الأربعة تعالج المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الضعيفة السائدة، فضلاً عن مشاكل الهياكل الأساسية، فإنها تُيسر تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وجمل القول إن الظروف لإقامة أي مشروع تجاري في سيراليون قد تحسّنت بشكل ملحوظ، نتيجة الجهود المتزايدة التي تبذلها الحكومة لمعالجة المسائل المحيطة بالبيئة التجارية، بما يشمل إصلاح مناخ الأعمال التجارية. لكنّ الهياكل الأساسية السيئة حالياً، تبقى عقبة كبرى أمام تطور القطاع الخاص في سيراليون. وهذا ما يجعلنا الآن نطوّر شبكة نقل وطني وموارد طاقة يُعتمد عليها، بينما نحن ننتقل من حالة ما بعد الصراع إلى التنمية.

لكنه يمكن خسارة بعض الأهداف الإنمائية للألفية والغايات المتعلقة بها في سيراليون. فمعدل إحراز التقدم بشأن الفقر، وصحة الأمهات، ووفيات الأطفال، والاستدامة البيئية والمساواة بين الجنسين لا تزال منخفضة جداً. ولمعالجة ذلك، استحدثنا مبادرة رعاية صحية مجانية للنساء الحوامل والأمهات المرضعات والأطفال دون سنّ الخامسة. ومنذ أن أطلقنا تلك المبادرة في نيسان/أبريل هذا العام، كانت هناك زيادة تفوق نسبة ٧٠ في المائة للولادة في المؤسسات الطبية، وزيادة هائلة في الطلب على خدمات الرعاية الصحية من قِبَل الفئة المستهدفة. ونعتقد أن هذا سيحسنّ تحسيناً بارزاً مؤشرات صحة الأم والطفل في بلدنا.

ذلك الصراع انتكاسة كبرى للتنمية البشرية، وشلّ الاقتصاد فعلياً. وقد تركزت نهاية الحرب الأهلية في عام ٢٠٠٢ الدولة ضعيفة جداً وغائبة في أنحاء عديدة من البلد. وكانت الإدارة الاقتصادية والمالية مركّزة بمعظمها على الأنشطة الطارئة والإنسانية. ولم تحظْ برامج التنمية الاقتصادية والبشرية إلا باهتمام محدود نسبياً. وبالتالي، باتت المؤشرات الاجتماعية أسوأ من مستويات ما قبل الحرب. ومن الواضح أن سيراليون كانت تسير في الاتجاه الخاطئ أثناء العقد الأول من برنامج الأهداف الإنمائية للألفية.

لكننا، منذ تولّي المنصب في عام ٢٠٠٧، أحرزنا تقدماً ملحوظاً في توطيد السلام والأمن. كما ركّزنا على ترسيخ الديمقراطية عبْر العملية الانتخابية وزيادة الشفافية والمساءلة. والملاحظ أن التزامنا المستدام وإجراءاتنا التي استهدفت تخليص مجتمعنا من الممارسات الفاسدة تعطي نتائج إيجابية، حيث تحسّنت تقديم الخدمات بشكل كبير. وبين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، حسّنت سيراليون مرتبتها على مؤشر تصورات الفساد بـ ١٢ رتبة.

واعتقد أن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية سيصبح أسهل بكثير إذا كان الاقتصاد على المسار الصحيح، وشعر الناس أن حياتهم أصبحت أفضل. والأزمة العالمية الأخيرة ألقت تحديات هائلة أمام النمو القوي لاقتصادنا، لكننا تجاوزنا العاصفة، مسجّلين نسبة نمو قدرها ٥,٥ في المائة في عام ٢٠٠٨، ونسبة ٤ في المائة في عام ٢٠٠٩. ومع أن هذه النسبة أعلى من معدل نسبة النمو البالغة ٢ في المائة لأفريقيا، فإنها أدنى من النسبة اللازمة لإنقاذ شعبنا من الفقر.

ونتوقّع نمواً أقوى هذه السنة، ممّا سيزيد قدرتنا للتغلب على الفقر بكل تأكيد.

لقد أثبتت الحكومة التزامها بالحفاظ على مسار استقرار الاقتصاد الكلي المستدام، وعززت النمو بسياسات

عام ٢٠١٥. وعلى الرغم من الجهود المتضافرة، فإن سجل الإنجاز لمنطقة المحيط الهادئ، التي تضمّ بلدي بالذات، ناورو، يجتاز مخاطرة عالية جداً بعدم تسجيل تحقيق معظم الأهداف الإنمائية للألفية. ومنطقتنا من المناطق الأكثر عرضة للصدمات الاقتصادية والبيئية بسبب عوامل عديدة، بينها العزلة الجغرافية، وصغر الشعوب والاقتصادات، والاعتماد الكبير على المستوردات الغالية الثمن، والتعرض للكوارث الطبيعية، وشح موارد المياه العذبة، ومحدودية قاعدة الموارد، والإدارة العامة الباهظة التكاليف والهياكل الأساسية السيئة.

وقد تفاقمت تلك التحديات بالانتكاسات الأخيرة، الداخلية والخارجية معاً، بما يشمل تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، والأسعار المرتفعة للطاقة والغذاء، فضلاً عن المشاكل المتعاضمة الناجمة عن تغير المناخ، وارتفاع مستوى سطح البحر والأمن الغذائي، التي قوّضت جميعاً التنمية الاقتصادية - الاجتماعية لمجتمعاتنا.

وتؤيد ناورو تأييداً كاملاً فكرة أنه إذا أُريد للأهداف الإنمائية للألفية أن تتحقق بحلول عام ٢٠١٥، يجب تلبية غايات الدعم والاستثمار الماليين. كما يجب توجيه ذلك الاستثمار لمعالجة الأولويات الوطنية. ولهذا السبب، اعتمدت ناورو استراتيجيتها الوطنية للتنمية المستدامة في عام ٢٠٠٥. وهي تقدم خريطة طريق واضحة ومفصّلة، لمواجهة مراحل عديدة متوسطة المدى وطويلة الأجل، كما أنها متوافقة توافقاً كاملاً مع الأهداف الإنمائية للألفية ومكمّلة لها. ويجب علينا أن نُدرك ونستثمر أوجه التآزر بين المبادرات الإنمائية الدولية الجريئة والخطط التفصيلية المرسومة والمنفّذة على المستوى المحلي.

وفيما يتعلق بالدول الجزرية الصغيرة النامية، ومنها دولتي، هناك عدة مسائل محددة من الضروري إبرازها ومعالجتها.

ومع ذلك، يبقى الفقر والامية العاملين الأساسيين اللذين يؤثران سلباً على تحقيق بقية الأهداف الإنمائية للألفية. وإذا أُريد تحقيق هذه الأهداف بحلول عام ٢٠١٥، ينبغي عدم الاكتفاء برفع مستوى الاستثمار، بل يجب إعداد المزيد من البرامج والسياسات المبتكرة، للتحويل الاقتصادي والاجتماعي القوي، وتنفيذها سريعاً. وفي ذلك الصدد، يجب أن نواصل بناء شراكات تعاونية متينة بين الوكالات الحكومية وشركاء التنمية، لتطوير وتنفيذ البرامج ذات التأثير الكبير على التنمية البشرية.

والتحديات أمام تحقيقنا الأهداف الإنمائية للألفية هائلة، لكنّ بناء أوجه التآزر يشكل أفضل أمل بالتغلب عليها، وتلبية التطلعات إلى حياة أفضل الكامنة في الأهداف الإنمائية للألفية. وفي الأسبوع الماضي، تلقى بلدي إحدى جوائز الأهداف الإنمائية للألفية، على إثباته القيادة في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والملاريا وأمراض أخرى. وهذا يثبت أنّ قيادة سيراليون، بشراكة مستمرة، يمكنها أن تضمن التغلب على العديد من التحديات التي يواجهها بلدنا الآن في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

الرئيس المشارك (السيد ديس) (تكلم بالفرنسية):

تستمع الجمعية الآن إلى خطاب فخامة السيد ماركوس ستيفين، رئيس جمهورية ناورو.

الرئيس ستيفين (تكلم بالإنكليزية): أود أن أقدم

تهنئاتي الحارة لكم، سيدي الرئيس المشارك، على انتخابكم رئيساً للجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين، وأتمنى لكم النجاح في قيادة مداولاتنا.

إننا نلتقي هنا اليوم في الذكرى السنوية العاشرة للاجتماع التاريخي، الذي حدّدنا فيه التزاماتنا العالمية الجماعية بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول

المحيط الهادئ يعانون أمراضاً غير معدية، وهذا سبب رئيسي للوفيات. وتكلفة التدخل وأعباؤه ثقيلة على الأفراد والنظم الصحية معاً، وإذا تُركت على حالها فسرعان ما ستصبح فوق الاحتمال. لذا، فإن لدى الأمراض المعدية إمكانية أن تربك تطورنا الاجتماعي والاقتصادي، لأنها تقوّض نوعية حياتنا وإنتاجيتنا.

وتطوير هياكلنا الأساسية الرئيسية لا يزال متخلفاً عن الاستثمار في الصحة والتعليم، وهو الآن العائق الأكبر أمام النمو الاقتصادي في ناورو. فمن الصعب أن نوسّع صناعاتنا ما لم يكن لدينا نظام نقل قادر على إيصال منتجاتنا إلى الأسواق بتكلفة زهيدة وكفاءة. والنمو الاقتصادي ضروري أيضاً لتوفير فرص العمل لشبابنا، بحيث يمكنهم أن يطوروا المهارات التي يحتاجون إليها للمنافسة في الاقتصاد المعوّم. ويمكن للاستثمار في الهياكل الأساسية أن يعود بمكاسب اقتصادية فورية، تُسرّع بإحراز التقدم في مجالات أخرى.

وبالطبع، يهدد تغيّر المناخ والآثار السلبية المرتبطة به بإلغاء كل التقدم الذي أحرزناه نحو أهدافنا الإنمائية للألفية، ويجعل المزيد من التطوير مستحيلًا. ومع أنّ تغيّر المناخ يهدد الدول الجزرية الصغيرة بقسوة لا تُضاهى، فإنه ليس مشكلة من صنعنا. وإنني أحثّ كبار مسيّي الانبعاثات على أن يتذكروا عواقب سلوكهم على الفئات الأكثر ضعفاً.

والآن، أصبحت المفاوضات بعيدة جداً عن المسار الصحيح. ولدينا فرصة لتغيير المسار في تشرين الثاني/نوفمبر المقبل، في المؤتمر السادس عشر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ. فعلى البلدان الرئيسية المسيّبة للانبعاثات أن تأتي إلى كانكون في المكسيك وهي مستعدة للالتزام بخفض جذري لانبعاثاتها، وبدعم متطلبات التكيف لمن هم الأكثر ضعفاً. وبدون ذلك، لن تُتاح لهؤلاء الضعفاء فرصة البقاء.

أولاً، إنّ المجتمع الدولي اعترف اعترافاً ثابتاً ورسمياً بالظروف الخاصة ومواطن الضعف للدول الجزرية الصغيرة النامية. لكنّ مستوى الدعم المقدم لها لم يكن متناسباً مع حجم التحديات الإنمائية التي نواجهها. والعمل التحضيري لاستعراض السنوات الخمس لاستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج عمل بربادوس من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، أظهر أنّ مواطن الضعف تلك باقية، وأنّ التقدم نحو تنمية مستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية دون المأمول.

لقد آن الأوان لنهج جديد يستهدف مواطن الضعف تلك. لذا، فإنني أحثّ جميع الدول الأعضاء على تأييد المطالبة بإنشاء فئة رسمية من الدول الجزرية الصغيرة النامية، تُضفي طابعاً مؤسسياً على آليات الدعم الهيكلي التي تستهدف مواطن الضعف تلك في مجالات التجارة والدعم المالي. فقد طال كثيراً انتظار إنشاء تلك الفئة. ويمكن أن يشكل الإطار المعدّ لأقلّ البلدان نمواً دليلاً مفيداً.

ثانياً، إنّ التعليم والصحة العامة يدعمان جميع الأهداف الإنمائية للألفية، والاستثمار العام في هذين القطاعين أمر حيوي. والتعليم هو أحد المجالات التي أحرزت فيها ناورو تقدماً، ومن الأرجح أن نحقق غايتنا في التعليم الابتدائي الشامل. لكننا لا نزال نفتقر إلى ما يكفي من المعلمين المؤهلين لتلبية الحاجة، كما نحتاج إلى مدارس جديدة.

وقد شكّل تحسين الصحة العامة تحدياً أكبر، وبخاصة الهدف ٦ من الأهداف الإنمائية للألفية، المتعلق بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والمalaria وأمراض أخرى. وتودّ ناورو أن تبرز أهمية معالجة الأمراض غير المعدية، التي نعتبرها مسألة إنمائية وليس مجرد مسألة صحية. فنحو ٧٥ في المائة ممن يعيشون في منطقة

الرئيس المشارك (السيد التريكي): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يليه فخامة السيد بول كاغامي، رئيس جمهورية رواندا.

الرئيس كاغامي (تكلم بالإنكليزية): نلتقي هنا اليوم لنؤكد مجدداً التزامنا بالأهداف الإنمائية للألفية، ولتتفق على طريقة عملية للمضي قدماً نحو تسريع تحقيقها بحلول عام ٢٠١٥. ولدينا الآن قدر كبير من الزخم لدعم هذا البرنامج، الذي علينا أن نغتنمه فردياً وجماعياً، لأنني أعتقد جازماً أنه يمكن تحقيق هذه الأهداف.

ولكن، لكي نفعل ذلك، يجب علينا أولاً أن نفكر ملياً فيما إذا كانت قيمنا ومعتقداتنا الأساسية متوافقة مع الأهداف التي آيدناها، والالتزامات العديدة التي تعهدنا بها. وإذا لم نتفحص الافتراضات الأساسية وراء هذه المطامح الجديرة بالثناء، فإننا سنعاين لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، على الرغم من جهودنا العظيمة.

والحقيقة هي أن البيئة السياسية والاقتصادية التي نعمل فيها اليوم قد تغيرت جذرياً، ولم يعد يمكن تمييزها لأسباب عديدة، منذ أن حددنا الأهداف الإنمائية للألفية قبل عقد من الزمن. فالانتكاسة المالية في الاقتصادات المتقدمة النمو، والضغط المتزايد على الدول الفقيرة للمنافسة في عصر عولمة، والتأثير المتعاظم للشركاء الجدد إلى الشرق والجنوب، والتحديات التي فرضها تغير المناخ، وتضرر الفقراء بشكل غير متناسب، تغير السياق الذي نعمل فيه جميعاً.

ومن الضروري أن نضمن أننا نجري مناقشة واقع اليوم والغد، وليس واقع الأمس. ويجب أن يبقى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الأولوية الدولية، على الرغم من ظروفنا المتغيرة باستمرار، وليس مجرد غمط شائعاً في هذه المرحلة.

وبالنسبة إلى الدول الجزرية الصغيرة مثل ناورو، تُعتبر المساعدة الإنمائية الخارجية أساسية لإحراز تقدم بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، والانتقال سريعاً نحو الاستقلال من المعونة. وقد بات معلوماً على نطاق واسع أنه تمّ عالمياً إحراز تقدم مُرضٍ نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في السنوات العشر الماضية. لكنّ هناك شواغل حقيقية بأن الأزمة المالية العالمية الأخيرة ستجعلنا نفقد هذه المكاسب.

ولا يمكننا أن نطبق السماح للأزمة الأخيرة بأن تحمل موجة أخرى من الآثار السلبية إلى من هم الأكثر ضعفاً، نتيجة تعديلات تخفيضية في التزامات البلدان المتقدمة النمو بالمساعدة الإنمائية الرسمية. فهذه الوفورات القصيرة المدى لن تؤدي إلا إلى تكاليف أعلى في المدى البعيد، وإلى المزيد من المعاناة لمن هم أكثر معاناة أصلاً.

فهناك حاجة ماسة إلى الوفاء بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية، وتحسين إمكانية التنبؤ بتوزيعها وفعاليتها وطريقته. وعلى الرغم من التأخر، فإن ناورو تأمل بأنه لا يزال من الممكن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في كل بلد، لكنّ ذلك لن يكون ممكناً إلا بالالتزام المتجدد والتنفيذ الفعّال لاستراتيجيات إنمائية وطنية.

لقد تحمّل العالم كثيراً منذ اجتماعنا الأخير بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، وإنني على يقين بأن المزيد من الكوارث غير المتوقعة - طبيعية ومن صنع الإنسان - ستحدنا قبل أن نصل إلى عام ٢٠١٥. والحقيقة هي أنّ عواقب الأحداث الاقتصادية الأخيرة تذكّرنا بالتحديد لماذا يُعتبر تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية إلزامياً. ففيما نحن نقرب من الموعد النهائي للأهداف التي حددناها لأنفسنا، لنجدد روح مؤتمر قمة الألفية، ولنحقق وعدنا بتحسين حياة الناس الذين نخدمهم.

وقد أظهرت لنا دروس السنوات الـ ١٠ الماضية أنه حتى حين تكون الموارد متوافرة، وخطط العمل معتمدة، يبقى إحراز التقدم بطيئاً جداً للأسف. فيجب علينا أن نوثق علاقات عمل جديدة، ونمثل للقيم التي تثيرها أولويات محلية المنشأ، ويمتلكها قادة محليون؛ وتمكّن مواطنينا ومجتمعاتنا المحلية من العمل بإنتاجية؛ كما أنها توازن بين تاريخنا وتراثنا الثقافي وبين الإبداع وإحراز التقدم الاجتماعي. ويجب أن تكون هذه القيم مغروسة في الثقافة السياسية والاقتصادية لبلداننا، وللأمم المتحدة، ومصارف التنمية الإقليمية والعلاقات الثنائية.

واسمحوا لي أن أختتم بتأكيد اعتقادي بأن الأهداف الإنمائية للألفية قابلة للتحقيق. فلدينا دليل كاف على أنه حين تتولى الحكومات ملكية تنميتها، وحيث تقوم الشراكات الحقيقية بين الداعمين والمدعومين، وحين يكون البرنامج مصمماً ومنفذاً من قبل الشعب المقصود به، فإنه يمكن الحصول على نتائج ملموسة وتحسين سبل كسب العيش. ولكن، في نهاية الأمر، لن نحقق الأهداف الإنمائية للألفية إلا إذا ضمنا أن قيمنا منسجمة مع الوعود التي قدمناها، وأعدنا تأكيدها في مؤتمر القمة الهام هذا.

الرئيس المشارك (السيد ديس) (تكلم بالفرنسية):
تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب دولة الشيخ شريف شيخ أحمد، رئيس الحكومة الاتحادية الانتقالية لجمهورية الصومال.

الرئيس أحمد (تكلم بالإنكليزية): أولاً، أود أن أهنئ الرئيس على توليه الرئاسة في الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، ومن خلال الرئيس، أود أن أعرب عن آيات الشكر الصادقة للأمين العام على تنظيم هذا الحدث الرفيع المستوى بشأن تنفيذ إعلان الألفية (القرار ٢/٥٥) الصادر عن مؤتمر قمة عام ٢٠٠٠. وأود أن أؤكد

ويفارق هذا الشاغل كون المناقشة بشأن برنامج الأهداف الإنمائية للألفية قد سادتها أحياناً، بشكل أساسي، أصوات قليلة من الدول المتقدمة والمنظمات غير الحكومية المرتبطة بها. وعلى الرغم من نواياها الطيبة، فإن منظورها يستند غالباً إلى التزعة الأبوية لا الشراكة، وإلى الإحسان لا الاعتماد على النفس، وإلى عود لا تُنفذ بدل التغيير الحقيقي ميدانياً.

ونحن، في العالم النامي، يمكننا أن نفعل المزيد أيضاً. ومن الضروري أن نفكر ملياً في كيفية تناولنا هذا البرنامج حتى الآن، ولماذا لا نزال متخلفين في تحقيق غاياته. ولم يُعد يمكننا الاعتماد على حسن نية الدول الأخرى - فلسنا بحاجة إلى ذلك، وينبغي ألا نزيده. ويجب أن نتولّى قيادة فعالة، ونمتلك تنمية بلداننا امتلاكاً كاملاً، ونؤدي أداء حقيقياً لمواطنينا.

إننا بحاجة إلى مواصلة تشجيع المزيد من التمكين والصحة لنسائنا وفتياتنا، بحيث يمكنهنّ تغيير السياق الذي يعشنّ فيه، ويصبحن مشاركات بشكل أعمق في برامج تخفيف حدة الفقر.

وينبغي أيضاً أن ندعم القوة التغييرية للتكنولوجيا، وبخاصة إتاحة المزيد من حصول شعبنا على تكنولوجيا النطاق العريض، الأمر الذي يمكنه من تعزيز تنميته الاجتماعية والاقتصادية.

ويمكننا أن نفعل ذلك، وأكثر منه، إذا كان هناك المزيد من التعاون الإقليمي. وهذا ما يدفني إلى تشجيع حوار وتعاون اقتصادي أوسع بين بلدان الجنوب. والوكالات المكلفة بتحقيق التنمية في مناطقنا بحاجة إلى العمل معاً أكثر فأكثر، لا بتبادل أفضل الممارسات فحسب، وإنما بتمكين دول الجنوب بشكل أساسي، بحيث يمكن لرؤيتنا وطاقاتنا أن نحقق الأهداف الإنمائية للألفية.

الرئيس فيرنانديز رينا (تكلم بالإسبانية): باسم حكومة الجمهورية الدومينيكية وشعبها، نقدم تحياتنا لأعضاء مؤتمر قمة الأمم المتحدة هذا، بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لإعلانها الرسمي.

لقد تحملت الجمهورية الدومينيكية والدول الأخرى في العالم عبء هذه الأهداف، لأنها قدّمت مبادئ توجيهية ومواعيد نهائية واضحة فيما يتعلق بوسائل الحدّ من الفقر، وتعزيز التعليم والصحة، ودعم المساواة بين الجنسين وضمان التنمية المستدامة.

وفي حالة الجمهورية الدومينيكية بالتحديد، ومنذ مطلع تسعينات القرن الماضي، وهو الزمن المرجعي لتحديد الأهداف الإنمائية للألفية، ازداد عدد سكاننا بنسبة ٣٥ في المائة، أي من ٧,٢ ملايين نسمة في عام ١٩٩٠، إلى ٩,٧ ملايين نسمة اليوم. وارتفع الناتج المحلي الإجمالي من نحو ٢٢ بليون دولار إلى ٥٣ بليون دولار، وهو ما يماثل قولنا إنه، خلال تلك الفترة، توسّع اقتصاد الجمهورية الدومينيكية بأكثر من ضعفين ونصف. ومن الناحية الاقتصادية، كانت الجمهورية الدومينيكية في عام ٢٠٠٩ أكبر مرتين ونصف مما كانت عليه في عام ١٩٩٠.

وخلال الفترة نفسها، كان لدى الجمهورية الدومينيكية أحد أفضل الإنجازات من حيث نمو الناتج المحلي الإجمالي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بمعدل نمو متوسطه ستة في المائة.

ولكن على الرغم من معدلات النمو المرتفعة هذه، من غير المرجح أن تحقق الجمهورية الدومينيكية خفضاً قدره ٥٠ في المائة من معدلات فقرها في السنوات الخمس المقبلة، لكي تبلغ الهدف المرسوم لعام ٢٠١٥. وهناك عدة أسباب توضح الصعوبة في تحقيق هذا الهدف.

هنا أنه حين أُطلقت الأهداف الإنمائية للألفية، كان الصومال في حرب أهلية؛ وفي النهاية، تطورت تلك الحرب إلى ما هو أسوأ. والآن، تشهد حكومة الصومال وشعبه صراعاً فريداً من نوعه في العالم، حيث جماعة من الإرهابيين لا تعيق السلام في الصومال فحسب، ولكنها تمنع الصومال من المشاركة في هذه الأهداف الإنمائية للألفية أيضاً. لذا، فإن موقف الحكومة الصومالية هو أننا بحاجة إلى هذه الجمعية الموقرة، والمجتمع الدولي عموماً، لمساعدة الصومال فعلاً في التغلب على الحالة الصعبة التي يجد نفسه فيها، ولتحريره من المنظمة الإرهابية المشاكسة التي تبقى متخلفاً.

تولى الرئاسة الرئيس المشارك (السيد التريكي).

وكما تعلم الجمعية، لدى الصومال طاقة واعدة جداً على صعيد التنمية، ولكن يجب أن نتخلص أولاً من هذه الجماعات التي تريد أن تبقى البلد في حالة حرب وعنق وعزلة. وعندئذ، يمكن للصومال أن يكون جزءاً من الأهداف الإنمائية للألفية، وإنني أعتقد أننا بجهود الشعب الصومالي المقتدر، وتصميم الحكومة الاتحادية الانتقالية، سنلحق بركب الأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي. لذا، أود أن أطلب إلى الدول الصديقة في العالم أن تساعدنا لكي نهزم فعلاً هذا المظهر من الإرهاب، الذي لا يؤثر على الصومال فحسب، وإنما على المنطقة التي ينتمي إليها أيضاً، فضلاً عن العالم قاطبة - لأن الإرهاب، كما نعلم، لا حدود له. لذا، فإن ما نكافح للقيام به هو أن نوقف هذه الظاهرة في الصومال، بمساعدة المجتمع الدولي، بحيث يصبح الصومال المسالم قادراً على المشاركة في الأهداف الإنمائية للألفية.

الرئيس المشارك (السيد التريكي): تستمع الجمعية

العامة الآن إلى خطاب رئيس الجمهورية الدومينيكية، السيد ليونيل فيرنانديز رينا.

عقبات على مسار البلد نحو تحقيق الأهداف المنشودة،
مما يعني، بالتالي، أننا بحاجة إلى مضاعفة جهودنا، ورسم
استراتيجيات جديدة للتنمية والنمو المستدامين، كما نفعل في
الجمهورية الدومينيكية نحو عام ٢٠٣٠، بغية تحقيق الرفاه
والازدهار لشعبنا.

لكنه ينبغي لنا ألا نغفل حقيقة أن المستقبل يحمل
تحديات هائلة، حين يتعلق الأمر بالحد من الفقر في العالم،
وهي مستمدّة من ظاهرة الاعتماد المتبادل المتزايد الوضوح
في الاقتصاد العالمي، فضلاً عن طابع المضاربة في العديد من
المعاملات المالية والتجارية. ونحن نؤكد مجدداً التزامنا الوطني
بالأهداف الإنمائية للألفية، ولدنيا الأمل بأن تواصل منظومة
الأمم المتحدة أداء دور حيوي وفعال في إنشاء نظام مالي
واقصادي عالمي جديد، أكثر عدلاً وإنصافاً، وأكثر استناداً
إلى التضامن، وانحيازاً لصالح فقراء العالم.

الرئيس المشارك (السيد التريكي): تستمع الجمعية
العامة الآن إلى خطاب فخامة السيد علي بونغو أونديمبا،
رئيس جمهورية غابون.

الرئيس بونغو أونديمبا (تكلم بالفرنسية): أودّ في
البداية أن أرحّب بهذا الاجتماع، الذي يشكّل جزءاً لا يتجزأ
من امتداد مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، الذي أعدنا في
نمايته تأكيد التزامنا الكامل بإعلان الألفية (قرار الجمعية
العامة ٥٥/٢)، وبأسس بناء عالم أكثر سلماً وازدهاراً وعدلاً
(انظر قرار الجمعية العامة ٦٠/١).

ونحن نلتقي هنا اليوم، بعد خمس سنوات، لتقييم
إجراءاتنا لصالح تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وعلى الرغم
من التقدم الملحوظ المحرز في تنفيذ هذه الأهداف، فإن الموعد
النهائي عام ٢٠١٥ يبقى، بالنسبة لعدد كبير من البلدان،
وبينها غابون، تحدياً يصعب كثيراً مواجهته في بيئة مالية
واقصادية دولية غير مؤاتية.

أولاً، حدثت أزمة مالية محلية في عام ٢٠٠٣،
تضررت منها بشكل خطير مؤسسات مصرفية عديدة.
ونتيجة لتلك الأزمة، تراجع الاقتصاد بنسبة ٠,٣ في المائة،
وفقدت عملتنا، أكثر من ١٠٠ في المائة من قيمتها، وسجّل
التضخم زيادة مثيرة للقلق، وارتفع معدل البطالة من ١٣ إلى
١٩ في المائة.

وفي ذلك السياق، بات الفقر يتزايد بدل أن يتناقص،
ولم يتمكن اقتصادنا الوطني من البدء باستعادة ديناميته حتى
عام ٢٠٠٥، حين بدأت المؤشرات الاجتماعية بالتحسّن
أيضاً. ومنذ ذلك العام حتى يومنا هذا، انخفض معدل
الفقر المدقع بنسبة ٥,٥ في المائة، وتراجع الفقر الإجمالي
تسع نقاط.

ولكن بينما كنّا نحاول جاهدين التغلب فعلا على
الأزمة المالية، أصابتنا أزمة النفط والغذاء بأضرار خطيرة.
فالتكلفة المتزايدة للنفط، واستحداث إعانة مالية للحيلولة
دون زيادات أسعار الغذاء، حوّلا وجهة الموارد التي كان من
الطبيعي توافرها لإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية.

والعامل الثالث الذي كان له أثر سلبي على إمكانية
تحقيق تلك الأهداف، هو، بالطبع، الأزمة المالية والاقتصادية
العالمية، التي بدأت أواخر عام ٢٠٠٧، ولا تزال قائمة،
وقد أدت إلى النمو البطيء والهش للاقتصاد العالمي.

وأخيراً، إن وتيرة الأزمات الطبيعية الناجمة عن
الاحترار العالمي وحدّتها، تركت أثرها أيضاً، وقلّصت الموارد
المخصصة أصلاً لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وهكذا، كما يمكننا أن نرى، فإن فقدان الإرادة
السياسية أو غياب التخطيط والمساءلة ليس هو ما سيمنع
الجمهورية الدومينيكية من تحقيق بعض الأهداف الإنمائية
للألفية بحلول عام ٢٠١٥ على النحو المقرر. لكن ذلك هو
نتيجة الظروف غير المتوقعة، محلياً ودولياً معاً، التي أصبحت

لمساعدة التلاميذ في جميع مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والعالى. ويحتل معدل التسجيل في مرحلة الدراسة الابتدائية في غابون مرتبة عالية بين معدلات البلدان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إذ يكاد يصل اليوم إلى ٩٦ في المائة، مع التساوي الكامل تقريباً بين الجنسين. وإن معدل المعرفة بالقراءة والكتابة بين الناس في غابون يتجاوز ٨٥ في المائة.

كما حققنا التقدم في النهوض بالمساواة الجنسانية وتمكين المرأة. والواقع أننا، علاوة على تأسيس وزارة مكلفة بمهمة دعم المرأة، اتخذنا عدداً من الخطوات للنهوض بالمسائل الجنسانية. واليوم تحصل النساء بأعداد متزايدة بلا انقطاع على خدمات الرعاية الصحية والتعليم والقروض الصغيرة، فضلاً عن شغل وظائف في مواقع المسؤولية في الإدارة الحكومية والجيش وأجهزة صنع السياسة الأخرى. ويتجلى أحد أبرز الأمثلة الملموسة على هذا التوجه في الانتقال السياسي الأخير في بلدي، عندما اضطلعت سيدتان رائعتان بدورين مرموقين - إحداهما رئيسة للدولة والأخرى رئيسة للمحكمة الدستورية.

وفي ميدان الرعاية الصحية واصلنا جهودنا لمحاربة فيروس نقص المناعة البشرية/الايديز والملاريا والأمراض الأخرى بمساعدة شركائنا، بما فيهم منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الايديز وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان. فعدد المرضى الذين يحصلون على العلاج المضاد للفيروسات الرجعية ارتفع، وحققنا زيادة في عدد حملات التوعية بالوقاية في جميع أنحاء البلد عن طريق شراكة تمكّنا من تأسيسها مع عناصر فاعلة من المجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة والقطاع الخاص. وقد ساهمت هذه الجهود مساهمة كبيرة في تقليل الإصابات الجديدة وتحسين إمكانيات تقديم الرعاية للمصابين.

وأودّ أن أتكلّم عن بلدي بحسّ تواضع وواقعية بشأن موضوع العقبات العديدة أمام الأهداف الإنمائية للألفية، التي يجب أن نتغلب عليها. وليس لهذا الأمر، بأي شكل من الأشكال، تأثير على رغبتنا في تسريع تنميتنا بالاعتماد على طاقتنا الذاتية. فمنذ البداية المبكرة، كنّا في موقف يمكننا من تعزيز وإدامة ما نعتبره الأساس الرئيسي للتنمية، أي السلام والاستقرار. ومنذ حصولنا على الاستقلال، بقيت هذه الأصول دائماً سمة بارزة لبلدنا، في منطقة اتّسمت بالأزمات والصراعات المتكررة. وهذا المناخ من السلام والاستقرار، مكّننا من تحقيق التقدم في المعركة ضد الفقر المدقع ولصالح التعليم، ودعم المرأة، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وأمراض أخرى، وتحسين صحة الأم والحفاظ على البيئة.

وفيما يتعلق بالحدّ من الفقر المدقع، فقد اتخذنا عدداً من الخطوات الهامة الهادفة إلى الحفاظ على القوة الشرائية للأسر المعيشية، بزيادة الدخل وتحسين الحماية الاجتماعية. ونشير هنا إلى زيادات في إعانات النقل واستحقاقات العودة إلى المدرسة، ورفع الحدّ الأدنى للأجر الشهري إلى ٣٠٠ دولار، وإلى اعتماد قانون يستحدث إعانات عائلية للأسر المعيشية الغابونية الضعيفة اقتصادياً. وهؤلاء الأفراد الضعفاء مؤهلون الآن، فعلاً، لاستحقاقات اجتماعية، يدفعها لهم نظام الأمن الاجتماعي الوطني والتأمين الصحي، ممّا يتيح لهم تلقّي العلاج المنخفض التكلفة في مستشفيات معتمّدة. وإلى هذه التدابير يجب أن نضيف اعتماد برنامج وطني للأمن الغذائي يشمل خطة للتغذية تهدف إلى إعادة إطلاق قطاعات الزراعة والماشية ومصايد الأسماك.

أما فيما يتعلق بالتعليم فقد استثمرنا أموالاً ضخمة، ويتجلى ذلك في ميزانية التعليم الوطنية، التي ارتفعت من حوالي ١٣٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٤ إلى حوالي ٢٠٤ ملايين دولار في هذا العام. وأسست الدولة أيضاً آلية

واتخذتُ كذلك عددا من الخطوات الهامة الأخرى الهادفة إلى التقليل من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون ورفع مستويات امتصاص الكربون في غاباتنا. والمعروف على نطاق واسع أن غابون تتمتع باستقرار بيئي، وهذا تم تأكيده بمرور الوقت. وإذا دأبنا على حفظ غاباتنا فإننا سنكفل بدرجة أو أخرى التقليل إلى الحد الأدنى من وطأة تغير المناخ على بلدنا.

لكننا نعيش اليوم في قرية عالمية تتصف التحديات فيها بكونها عابرة للحدود الوطنية. ونحن عندما نتصدى لتلك التحديات يجب علينا أن نضافر جهودنا فنحوض نضالا جماعيا. وتشكل غابون جزءا من قريننا العالمية. وبما أنها جزء من هذه القرية فإنها تلتزم بثبات، إلى جانب الأمم المتحدة والدول الأعضاء الأخرى، بالحرب التي يخوضها العالم اليوم ضد تغير المناخ.

وطأة الأزمة المالية الدولية على الاستثمار العام في دعم الاحتياجات الاجتماعية الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية وتوفير المياه الصالحة للشرب والكهرباء قيدت تقييدا شديدا مساعينا لتحسين التنمية البشرية. وإدراكا مني لتلك الصعوبات قطعت على نفسي، منذ تسلمي مهام رئاسة الجمهورية، التزاما ببناء غابون الجديدة المرتكزة على أعمدة الاقتصاد المتنوع والحكم الصالح والنهوض برأس المال البشري وتنفيذ مشاريع التعمير الكبرى. والهدف يتمثل في وضع البلد على طريق العمل وكفالة النمو الاقتصادي المطرد المستدام الذي ستنجح ثماره لنا إمكانية توزيع الدخل توزيعا أفضل. والأركان الثلاثة التي يستند إليها جدول أعمالنا الاجتماعي - الدفع والتنمية والتشاطر - تبين بصورة جيدة البرنامج الجديد الذي أعتزم تطبيقه لتحقيق ازدهار شعبنا والنجاح في إضافة اسم غابون إلى قائمة البلدان الجديدة على الساحة الدولية.

وفيما يتصل بتقليل وفيات الرضع وتحسين صحة الأمهات رسمنا خارطة طريق ترد مؤشراتنا القياسية في نص السياسة الصحية الوطنية الجديدة التي استكملت مؤخرا والتي تعكف الحكومة الآن على اعتمادها. وهذه الخطوات الجديدة تسير بموازاة الإجراءات السابقة التي اضطلعت بها الحكومة في إطار العمل المعتمد لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتقليل من الوفيات بصورة عامة ولتقليل وفيات الأمهات فيما بعد الولادة بصورة خاصة.

تخفيض وفيات الرضع والأمهات حيوي لتنمية البلدان الأفريقية. وهنا أود أن أكرر النداء الذي أطلقته أفريقيا في مؤتمر قمة كمبالا بأنه لأمر غير مقبول أن تموت المرأة وهي تعطي الحياة. وإن الاستراتيجية الشاملة لصحة النساء والأطفال، المقرر أن يعلنها الأمين العام غدا، والتي يتقيد بها بلدي تقيدا تاما، مبادرة حميدة. ونحن مقتنعون بأن تنفيذ هذه الاستراتيجية سيمكننا من حشد الموارد وتعزيز ترتيبات الرعاية الصحية للنساء والأطفال والقضاء على عدم المساواة في الحصول على الرعاية.

وفيما يتصل بالحفاظ على البيئة خصصت غابون ١١ في المائة من مساحة أراضيها للمتنزهات الوطنية كمساهمة في الجهود العالمية في مجال البيئة ومحاربة الاحترار العالمي. ومنذ أن توليتُ رئاسة الجمهورية ألزمت نفسي، من خلال البرنامج الأخضر لغابون، بالنهوض بالذهب الأخضر لغابون عن طريق مكننة قطاع الأخشاب وحفظ الثروات الإيكولوجية لغابون الاستوائية الضخمة اللازمة جدا لتنميتها. وقد اتخذتُ خطوات لتعزيز حماية المتنزهات الوطنية لكفالة جملة أمور منها توفير حماية أفضل لتنوعنا البيئي الاستثنائي، وأعلنتُ بدء حملة واسعة ضد الاستخراج غير القانوني للموارد الطبيعية الوطنية، وتلك الحملة حققت نجاحا كبيرا.

وفيما يتعلق بالنيجر، يبدو أن كل المعطيات الحالية تشير إلى أنه من المستبعد إلى حد كبير أن يحقق بلدي الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وأرى على الأقل سببين لذلك. أولاً، بالرغم من الجهود الكبيرة المعترف بها، لم يتمكن شركاؤنا الإنمائيون من الوفاء بالتزاماتهم، لا سيما بشأن مسألة المساعدة الإنمائية الرسمية. ثانياً، أدت الآثار الكبيرة لتقلب المناخ على الاقتصاد الوطني، وقصور النمو الاقتصادي وزيادة عدد السكان إلى فترة طويلة من انعدام الأمن الغذائي وعدم الوفاء بالاحتياجات الاجتماعية الأساسية.

وهذه الحالة، التي ليست حالة مؤقتة بتاتا، تجسد المشاشة البالغة لنظام الإنتاج لدينا وفي الواقع هشاشة أحوال شعبنا وظروفه المعيشية. وفضلاً عن ذلك، كان للأزمة الاقتصادية العالمية وأزميتي الطاقة والغذاء العالميتين في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ كبير الأثر على قدراتنا التنفيذية. وفي مواجهة تلك الحالة، شرعت النيجر في إدخال إصلاحات على القطاع الاقتصادي وقطاع المالية العامة في إطار وضع برامج الميزانية المخصصة للأهداف الإنمائية للألفية.

وقد شرعت فعلاً منظومة الأمم المتحدة، من جانبها، بقيادة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في مبادرتين نموذجيتين بغية التعجيل بإحراز التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأشار بالتحديد إلى إطار التسريع بالأهداف الإنمائية للألفية - ومبادرة تشجيع الملكية المحلية للأهداف الإنمائية للألفية. ولذلك أهيب بالمجتمع الدولي أن يساعد بصورة أكثر فعالية على تنفيذ هذه المبادرات في سبيل مصلحة شعب النيجر. واسمحوا لي هنا أن أقول إنه تم اختيار النيجر بلداً نموذجياً لمبادرة الملكية المحلية للأهداف الإنمائية للألفية؛ غير أنه لم يدرج بعد في قائمة البلدان التي اختيرت لإطار التسريع بالأهداف الإنمائية للألفية.

ورجائي معقود على أن الوثيقة الختامية التي ستتوج عملنا (A/65/L.1) ستسلم بالطبيعة الحاسمة الأهمية لحشد الموارد في تسريع عملية تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. واعتبر هذا الاجتماع فرصة جديدة لإرسال إشارة قوية إلى البشرية، رسالة تتناسب والالتزامات المقطوعة في موننتيري والدوحة وغلين إيغلز وباريس وأكرا لصالح شراكة عالمية أصيلة من أجل التنمية.

الرئيس المشارك (السيد التريكي): تستمع الجمعية

الآن إلى خطاب يلقيه سعادة الفريق أول سلو جييو، رئيس المجلس الأعلى لاستعادة الديمقراطية ورئيس الدولة ورئيس مجلس الوزراء لجمهورية النيجر.

الرئيس جييو (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي بادئ

ذي بدء أن أضم صوتي إلى من سبقني من المتكلمين من على هذا المنبر لأعرب لرئيس الجمعية العامة عن تهانتي الحارة بمناسبة انتخابه الرائع لترؤس أعمالنا. ومن دواعي سعادتي الغامرة أنني أعتقد اعتقاداً راسخاً بأنه، بفضل خبرته الواسعة، سيكفل خروج عملنا بنتائج ملموسة وواقعية على السواء.

وتعهد المجتمع الدولي في إعلان الألفية لعام ٢٠٠٠

(القرار ٥٥/٢) بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وتعدد تلك الأهداف مجموعة من الغايات القابلة للقياس، وتهدف إلى الحد من الفقر المدقع والقضاء على الجوع، وعلاوة على فرض التعهد بالنهوض بالتعليم النوعي، وإيجاد فرص العمل وتحسين السياسات المعنية بالصحة والتصالح، ومكافحة التدهور البيئي، وتولي اهتماماً خاصاً بالنهوض بالنساء والأطفال.

ومع ذلك، وبعد ١٠ سنوات - كما يتضح من

تقرير الأمين العام (A/64/665) - لا تزال نتائج تنفيذ الخطوات لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية متفاوتة.

ويجب على المجتمع الدولي، من جانبه، أن يستمر في جهوده لمساعدة النيجر، من خلال المشاركة الفنية والمالية بمبلغ ١٦ بليون دولار خلال الفترة المذكورة. وما نحتاجه هو الحصول على الدعم المالي الكبير وبسرعة، الذي سيمكننا من إحداث تحول كبير في هيكل اقتصادنا بغية إيجاد قاعدة إنتاجية متنوعة وقادرة على إدماج اقتصادنا في الاقتصاد العالمي.

ومن جانبنا، نتعهد بمعالجة عدد من المسائل. وتشمل هذه المسائل زيادة ميزانيات القطاعات ذات الأولوية، خصوصا قطاعات الصحة والتعليم والزراعة، تمشيا مع إعلان أبوجا لعام ٢٠٠٠، وكذلك الوصول إلى خدمات الصحة الإنجابية النوعية وتوفيرها، وتقديم الخدمات وإسداء المشورة، بما في ذلك بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، لجميع النساء في سن الإنجاب. ونتعهد أيضا باحتواء النمو السكاني، ومكافحة العنف ضد النساء، واستعادة وإنفاذ سيادة القانون، والحريات الفردية وحرية التعبير. وملتزم بالديمقراطية والحوكمة الرشيدة وثقافة السلام ومكافحة الإرهاب. وتمثل جميع هذه الأهداف أيضا الشروط اللازمة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، ومن ثم بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وتحقيق نماء لشعبنا.

وهذه القيم في غاية الأهمية بالنسبة لنا في النيجر إذ أن مشروع الدستور الذي سيطرح لموافقة شعب النيجر عليه في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ينص على حماية صحة النساء والأطفال، ومكافحة جميع أشكال العنف الموجهة ضد النساء وتنفيذ الإعلان الوطني بشأن السياسة السكانية.

الرئيس المشارك (السيد التريكي): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب فخامة السيد بول بيا، رئيس جمهورية الكاميرون.

وفي أعقاب أزمي الغذاء في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٠، اللتين كان لهما تأثير على حوالي ٥٠ في المائة من السكان، وآثار المناخ الضارة - خاصة التصحر والأمطار الطوفانية الغزيرة، التي تجعل الإنتاج الزراعي لا يمكن التنبؤ به في بلد يعتمد أكثر من ٨٠ في المائة من سكانه على الزراعة - يتيح هذا الاجتماع هنا للنيجر فرصة تساعد، مع شركائنا، على إقامة شراكة اجتماعية واقتصادية جديدة آمل أن تفي بوعدها.

لقد اعتمدت في عام ٢٠٠٧ استراتيجية للتسريع بالتنمية والحد من الفقر. ومحورها الرئيسي هو تنمية القطاع المنتج، الذي سيمكننا من وضع الأساس للتنمية المستدامة، والتي ستسهم بلا شك في تسريع وتيرة تقدمنا نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتعالج الخطوات ذات الأولوية، المحددة في إطار تقييم احتياجات وتكاليف الأهداف الإنمائية للألفية، الزراعة والأمن الغذائي، والتعليم والتدريب والمساواة الجنسانية والصحة والمياه والمرافق الصحية وإدارة الموارد الطبيعية والطرق والنقل والحماية الاجتماعية وتحسين الوصول إلى الطاقة.

وفي النيجر، تقدر التكلفة الإجمالية لتحقيق الغايات الرئيسية للأهداف الإنمائية للألفية، من الفترة ٢٠١١ إلى ٢٠١٥، بحوالي ٢١ بليون دولار. وتقدر مساهمة دولة النيجر، حسب هذا التقييم، بحوالي ٥ بلايين دولار، مما يمثل مشاركة سنوية بمعدل بليون دولار. ولحشد هذه الموارد، وضعنا على الصعيد الوطني استراتيجية لتعبئة الموارد الداخلية استنادا إلى تحسين مستوى الضرائب من خلال توسيع الوعاء الضريبي، وتعزيز النظم المالية وتحصيل الضرائب بصورة أكثر صرامة. والإصلاحات الجارية في مجال النفقات العامة تهدف إلى الإفراج عن موارد محتملة. وبالمثل، نتوقع موارد إضافية من استغلال التعدين والنفط المخطط له ابتداء من عام ٢٠١١.

الإغاثية الرسمية على نحو متسق ومن الممكن التنبؤ به وفعال، وعلى توفر سبل الحصول على الأدوية الضرورية وعلى الحد من الفجوة الرقمية. وإذا نجحنا معا في التصدي لهذه التحديات، التي هي غايات الهدف ٨، فأنا متأكد من وجود فرصة لتحقيق جميع الأهداف الأخرى.

والعامل الثاني الذي أعتقد أنه لا غنى عنه لتحقيق الأهداف الإغاثية هو الحصول على الطاقة. ولا ريب اليوم أن موارد الطاقة أثرا مضاعفا في تحقيق الأهداف المتعلقة بالحد من الفقر والتعليم والصحة ونوع الجنس والبيئة.

لا تيسر موارد الطاقة زيادة الإنتاج الزراعي فحسب ولكنها تيسر أيضا الإمداد بالمياه والاضطلاع بأنشطة مدرة للدخل للأجزاء الأفقر من السكان، لا سيما النساء. وتبين التجارب أيضا أن الحصول على الطاقة يجذب تقديم التعليم النوعي، بينما ييسر انتشار تكنولوجيا الاتصال الجديدة. ومن الجدير بالذكر أيضا أن للطاقة دورا في تعزيز حصول الفتيات على التعليم بالحد من أعمالهن المنزلية.

إن منافع الحصول على الطاقة تُشاهد أيضا في صحة الأمهات والأطفال، بفضل تحسين رصد حالات الحمل وظروف الولادات، وأيضا في تحسين طرائق خزن اللقاحات والأدوية. وعلاوة على ذلك، فإن استعمال المصادر الحديثة للطاقة يؤثر مباشرة في صحة النساء اللواتي لم يعد يتعين عليهن استنشاق الدخان والغاز من كتلة أحيائية، وأيضا في الحفاظ على البيئة نظرا إلى أنه يساعد في كبح تدمير الأحرار وزمن الصحارى.

وأخيرا، لا يمكننا أن نتوقع على نحو معقول تحقيق الأهداف الإغاثية بدون التصدي لتحدي العمالة. العمالة، أكثر من أي وقت مضى، عامل حاسم فعلا في تخفيف حدة الفقر وتعزيز الكرامة الشخصية وفي الرفاهة الجماعية والنمو الاقتصادي المستدام، وبدون شك، في الاستقرار السياسي.

السيد بيا (تكلم بالفرنسية): منذ اعتماد الأهداف الإغاثية للألفية قبل عشر سنوات يبين تقييم لما تم القيام به أنه، على الرغم من النتائج ذات المغزى التي حُقت، ما يزال تحقيق جميع الأهداف الإغاثية بحلول عام ٢٠١٥ غير أكيد. تلاحظ الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أنه على الرغم من أن أفريقيا، وعلى سبيل المثال لا الحصر، أحرزت التقدم اللافت للنظر صوب تحقيق الأهداف الإغاثية، فإن وتيرة ونوعية النتائج المحققة لم تستدعيا التفاؤل ولكن، في أحسن الأحوال، كانت سببا للارتياح الذي يشوبه الحذر.

أود أن أشيد بأميننا العام، السيد بان كي - مون، على النظر المعمق الذي قدمته التقارير المنشورة من قبل المنظمة إعدادا لأعمالنا. وأغتنم أيضا هذه الفرصة للإشادة بالموقف الأفريقي المشترك، ما ينبغي أن يذكرنا جميعا بأن أفريقيا هي القارة الوحيدة التي قد لا تحقق الأهداف الإغاثية في التاريخ المتفق عليه.

إن ميزة تجمعنا اليوم هي أنه يتيح لمثلي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة فرصة إعادة التأكيد على التزام تلك الدول بالتعجيل بتحقيق الأهداف الإغاثية بحلول عام ٢٠١٥.

ورؤيتي للأهداف الإغاثية تقوم اليوم على أساس ثلاثة جوانب أعتبرها ضرورية لتحقيقها وهي: تحقيق الهدف ٨، الذي يتعلق بتنفيذ شراكة عالمية للتنمية؛ والحصول على الطاقة؛ وإيجاد فرص العمل.

إن التكامل فيما بين الأهداف الإغاثية للألفية، مهما كانت أهميته، ينبغي ألا يجعلنا نتجاهل وجود هدف واحد يتوقف عليه تحقيق جميع الأهداف الأخرى، وذلك هو الهدف ٨. إن الجهود المبذولة لتعبئة الموارد للتنمية تتوقف فعلا على إنشاء نظام اقتصادي ومالي أكثر إنصافا، وعلى معالجة مشكلة الدين على نحو شامل، وعلى تقديم المساعدة

الرئيس المشارك (السيد التريكي): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب دولة السيد ميليس زيناوي، رئيس وزراء جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية.

السيد زيناوي (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن تقديري لكم، السيد التريكي، الرئيس المنتهية ولايته للجمعية العامة، على العمل الرائع الذي أنجزه، مؤكداً للرئيس الجديد للجمعية، السيد جوزيف ديس، استعداد بلدي للإسهام في نجاح فترة ولايته. ومن دواعي سروري البالغ أن أتوجه بالتحية للأمين العام بان كي - مون، على عقد هذا الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة، في جملة أمور أخرى.

كان الأمين العام على صواب تماماً عندما قال في تقريره "يمثل إعلان الألفية أهم وعد جماعي قُطع على الإطلاق لشعوب العالم الأكثر ضعفاً" (A/64/PV.665، الفقرة ٥)، ثم يضيف في تقريره:

"وهذا الوعد لا يقوم على الشفقة أو الإحسان، بل على التضامن والعدالة والاعتراف بأننا نعتمد بشكل متزايد على بعضنا البعض من أجل تحقيق رخائنا وأمننا المشتركين". (المرجع نفسه)

خمسة أعوام فقط تفصلنا عن الموعد المستهدف ٢٠١٥، وليس من الواضح إن كان لدينا تبرير كاف للشعور بالإنجاز فيما يتعلق بذلك الوعد الجماعي الأهم. وما من شك في أنه كان هناك بعض التقدم، وأن بعض أجزاء العالم في سبيلها إلى إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية. وفي أفريقيا، أيضاً، وإن تفاوتت درجات تقدمها مع تأثرها سلباً بالأزمة الاقتصادية الراهنة والمستويات غير المعهودة للتقلبات المناخية، هناك عدد من البلدان التي تمضي على مسار مبشر بإنجاز معظم الأهداف الإنمائية للألفية، إن

ومن هنا فإن تحقيق الأهداف الإنمائية سيتوقف بالضرورة على حل أزمة العمالة، ولا سيما مسألة عمالة الشباب، نظراً إلى أن الشباب لا يمثلون على وجه التحديد معظم سكاننا فحسب ولكن يمثلون أيضاً مستقبل بلداننا.

إن حكومة الكاميرون، بغية التأثير في العناصر الثلاثة التي عرضتها قبل هنيهة، ووعيا منها بمسؤولياتها حيال شعبها، أعدت ورقتها الاستراتيجية للنمو والعمالة وتنفيذها تدريجياً. وتلك الوثيقة مخطط عام يركز على تطوير القطاعات الإنتاجية والبنى التحتية التي لا يمكن بدونها تحسين ظروف المعيشة لشعبنا.

وفي ضوء ذلك، وضعت الحكومة، في جملة أمور، برنامجاً لتطوير قطاع الطاقة. ينص هذا البرنامج على تحسين البنى التحتية القائمة وبناء سدود كهرومائية جديدة لتلبية الاحتياجات الصناعية واحتياجات الأسر المعيشية. وعن طريق هذا البرنامج لا بد أن تكون الكاميرون قادرة على مضاعفة إنتاجها من الطاقة الكهربائية بحلول عام ٢٠١٥ وعلى زيادتها ثلاثة أضعاف بحلول عام ٢٠٢٠، بينما تعطي الأولوية لنمو الطاقات المتجددة.

وتجري في نفس السياق أعمال أخرى، بما في ذلك اعتماد رؤية الكاميرون للتنمية الطويلة الأمد بحلول عام ٢٠٣٥، التي ترمي إلى جعل الكاميرون بلداً ناشئاً، وتوحي الإصلاح المالي الذي يشمل حوافز وتحسين مناخ العمل التجاري بغية تحقيق مزيد من تعبئة المدخرات المحلية واجتذاب الاستثمارات المباشرة الأجنبية، وأخيراً زيادة قدراتنا على استيعاب المعونة الأجنبية.

وختاماً، ترغب الكاميرون في التأكيد على إيمانها بقيام مجتمع إنساني متحد وغير منقسم وقادر على العمل في اتحاد في ما هي في نهاية المطاف فكرة عالمية، وهي تحديداً رفاه هذا المجتمع والوفاء بتطلعاته.

من تجاوز الكلمات الجوفاء وتوجيه أموالهم إلى حيث تعهدوا بذلك كيما تتاح لنا فرصة حقيقية لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في الموعد المستهدف.

لكل تلك الأسباب، يكتسي هذا الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة أهمية بالغة. ولا بد لهذا المحفل أن يتمخض عن عهد جيد والتزام متجدد لكفالة الوفاء بالوعود الجماعية التي قطعت في فجر الألفية الجديدة. وما نحتاجه توصيات عملية المنحى تستهدف كفالة المساءلة عن الالتزامات والوعود المقطوعة. وينبغي استخدام السنوات الخمس القادمة بطريقة تسمح بالتعويض عن بعض الفرص الضائعة في العقد الماضي.

ونحن في إثيوبيا أحرزنا تقدماً ملموساً على جميع الجبهات صوب بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. تولينا زمام أمورنا بالكامل، ووضعنا استراتيجيتنا الخاصة وحققنا أكبر استفادة من مواردنا المحلية لإنجاز تلك الأهداف. استخدمنا المساعدة الدولية المحدودة المتاحة الاستخدام الأمثل لتكملة جهودنا. وحرصنا على أن تكون جميع خططنا للتنمية متسقة مع بلوغ كل الأهداف الإنمائية للألفية.

وكانت النتائج حتى الآن مشجعة للغاية. وخلال السنوات السبع الماضية، حقق الاقتصاد الإثيوبي أداءً جيداً، إذ بلغ معدل النمو السنوي ١١,٦ في المائة في المتوسط. والنمو الاقتصادي القوي الذي حققناه كان أساساً لنمو قوي مماثل في المؤشرات الاجتماعية، ومن ثم في التقدم على طريق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

لقد انتهينا من وضع خططنا للسنوات الخمس القادمة، وذلك على أساس التقدم الذي أحرزناه حتى الآن، وتستهدف تلك الخطط مساعدتنا على إنجاز جميع الأهداف الإنمائية للألفية بحلول الموعد المستهدف في عام ٢٠١٥. ونذكر تمام الإدراك أن أهدافنا طموحة وأنها قد لا تتحقق

لم يكن كلها. غير أن الصورة العامة في القارة فيما يتعلق بتحقيق تلك الأهداف لا تبعث على الاطمئنان.

ولذلك، من الواضح أنه لا بد لنا أن نعمل أكثر وأفضل من عملنا حتى الآن كيما نعوض الفرص الضائعة في الأعوام الماضية. ولا تخالني ذرة شك في أن علينا نحن في العالم النامي أن نبذل جهداً أكبر وأفضل لتولي زمام أمورنا، وأن نعتمد البرامج والاستراتيجيات الملائمة لظروفنا وأن نعبي مواردنا، تلك وسيلتنا الأساسية لإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية.

إنني أعرف أن قول ذلك أسهل من تنفيذه، خصوصاً وأن جانباً كبيراً من المعونة الخارجية التي نتلقاها تتحكم فيه إرادة مجتمع المانحين أكثر من المسار المستقل لعملنا. وتبقى الحقيقة، مع ذلك، أنه لا سبيل إلى الوفاء بوعودنا لمواطنينا إلا بالعمل أكثر وأفضل لتولي زمام أمورنا، والاعتماد على مواردنا باعتبارها الوسيلة الأساسية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ومع ذلك، لا بد أن يكون واضحاً أنه مع توالي البلدان الضعيفة المسؤولية الكاملة عن تنميتها وتحقيق أقصى استفادة من تعبئة مواردها المحلية، هناك حقائق هيكلية تحتم عليها الاعتماد جزئياً على التضامن الدولي لإحراز تقدم في التنمية، بما في ذلك تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومن الواضح أن هذه هي الفكرة الكامنة وراء تلك الأهداف. وكان من المفهوم بوضوح منذ البداية أن التقدم صوب إنجاز تلك الأهداف، لا سيما من جانب الأكثر ضعفاً، إنما يتوقف على التضامن والدعم الدوليين الفعالين.

ينبغي لشركائنا في التنمية أن يبذلوا جهداً أكبر وأفضل للوفاء بوعودهم بتقديم دعم جيد النوعية للتنمية وإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية، حيث أنهم تخلفوا بوضوح عن الوفاء بوعود الدعم، كماً ونوعاً على السواء. ولا بد لهم

هذا الصدد، يسعدني أن أخص بالذكر اليابان وجمهورية الصين الشعبية والولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية أيرلندا والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ضمن جملة بلدان أخرى.

وتشير البيانات المتاحة إلى أن ليسوتو في طريقها إلى تحقيق الهدف المتعلق بتوفير التعليم الابتدائي للجميع بسبب السياسات التي وضعتها بشأن التعليم الإلزامي المجاني في تلك المرحلة الدراسية. كما أننا على المسار الصحيح لتحقيق الهدف المتعلق بالمساواة بين الجنسين والحصول على مياه الشرب النقية وخدمات التصحاح الصحية الأساسية. كما أن حكومة ليسوتو سنت التشريعات وأقامت الهياكل الأساسية الكفيلة باستدامة تلك المكاسب وعدم إهدارها.

إن آفة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز تشكل تحدياً كبيراً لليسوتو. وما زالت معدلات الإصابة بالفيروس تفوق نطاق ازدياد فرصة الحصول على العلاج. وقد شكل ذلك ضاغطاً كبيراً على الموارد الوطنية فيما يتعلق بخسارة الاقتصاد لقوى عاملة نشطة وعلاج المرضى ورعايتهم والعناية باليتامى.

ولم نكن استثناء فيما يتعلق بالوضع القائم في أفريقيا، حيث ترتفع معدلات وفيات الأطفال والأمهات إلى أعلى مستوى في العالم. ويبدو من المؤكد أننا سنتخلف عن بلوغ تلك الأهداف. وقد أعيقت محاولاتنا في القيام بأنشطة كبيرة الأثر بسبب الفقر والموارد المالية المحدودة. ولكن من الواضح أن تلك الاتجاهات يمكن عكس مسارها إذا ما توفرت الإرادة السياسية الكافية والسياسات السليمة ودعم شركائنا الإنمائيين.

إن جميع الأهداف الإنمائية للألفية مترابطة. ويتوقف تحقيق معظم تلك الأهداف على التصدي للتحديات المتصلة بالصحة التي يواجهها بلدنا. وفي ذلك السياق قرر رؤساء

بدون مساعدة خارجية ملموسة. إلا أننا قد عقدنا العزم على أن نبذل كل جهد ممكن، مع السعي للحصول على الدعم تكملة لجهودنا. إن إنجازات السنوات السبع الماضية تعطينا الثقة للمضي قدماً ولدينا فرصة حقيقية لبلوغ كل الأهداف الإنمائية للألفية في حينها.

الرئيس المشارك (السيد التريكي): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب دولة السيد باكاليتا بيثول موسيسيلي، رئيس الوزراء ووزير الدفاع والخدمة العامة في مملكة ليسوتو.

السيد موسيسيلي (ليسوتو) (تكلم بالإنكليزية): لم يتبق إلا خمس سنوات على الموعد المستهدف في ٢٠١٥ الذي حددناه لإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية. تلك الأهداف كانت، ولا تزال، مثلاً وتطلعات نبيلة وسامية. ونعتقد أنه ما زال يمكن تحقيق الأهداف الإنمائية الثمانية التي حددناها لأنفسنا في غضون الوقت المتبقي.

وإذا ما نظرنا خلفنا إلى الطريق الذي قطعناه خلال السنوات العشر الماضية، سنجد أن نتائج جهودنا كانت مختلطة. صحيح أن تقدماً ملموساً قد أحرز في فتح فرص الوصول إلى التعليم وإلى المياه النقية وإلى المساواة بين الجنسين، إلا أننا لم نتصر بعد في الحرب ضد الفقر والجوع والمرض. علينا أن نبذل جهداً أكبر في تنفيذ السياسات التي تعجل بتقدمنا صوب بلوغ جميع الأهداف الإنمائية للألفية.

ويجب أن ترقى البلدان المتقدمة النمو إلى مستوى الالتزامات التي تعهدت بها فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية. وبالمثل، يجب علينا، باعتبارنا دولاً نامية، أن نؤدي دورنا من خلال تكريس الموارد للمجالات الضرورية للنمو الاجتماعي والاقتصادي. وهناك حاجة إلى موارد إضافية لتمويل التعليم والهياكل الأساسية والالتزامات المتعلقة بالصحة. وأود أن أتوه بأولئك الشركاء الإنمائيين الذين مدوا يد العون لليسوتو لكي تفي بالتزاماتها في هذه المجالات. وفي

الاحترار العالمي. وعلى وجه العموم، غالبا ما يمس الضرر الحالة الغذائية للأطفال والفئات الضعيفة الأخرى.

وعليه، فإننا نوجه نداء إلى البلدان الصناعية بأن تفي بالوعود التي قطعتها في كوبنهاغن، في العام الماضي، لمساعدة البلدان النامية على الحصول على التكنولوجيا والموارد اللازمة للتكيف مع آثار تغير المناخ وتخفيفها. إننا نرى في ذلك تديرا مؤقتا بينما نسعى إلى إبرام اتفاق عالمي ملزم للحد من الاحترار العالمي، والذي نأمل أن يتحقق في المكسيك في نهاية هذا العام.

الرئيس المشارك (السيد التريكي): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب دولة السيدة كاملة بيرساد - بيسيسار، رئيسة وزراء جمهورية ترينيداد وتوباغو.

السيدة بيرساد - بيسيسار (ترينيداد وتوباغو)
(تكلمت بالإنكليزية): من دواعي سعادي الغامرة أن أنقل لكم تحيات ترينيداد وتوباغو حكومة وشعبا. وأعرب عن امتناني لهذه الفرصة لتقييم التقدم المحرز وأوجه التعثر في مسارنا نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

إننا دولة جزرية صغيرة نامية مؤلفة من جزيرتين توأمين. ونحن ندرك تماما أننا ما زلنا معرضين للأزمات العالمية، المالية والمتعلقة بالغذاء والطاقة، بالإضافة إلى الكوارث الطبيعية. إن مواطن الضعف هذه لا تنفرد بها ترينيداد وتوباغو، بل تؤثر على دول منطقة البحر الكاريبي وعلى نسبة كبيرة من دول الكمنولث، التي يشرفني أن أكون رئيستها الحالية.

فيما يتعلق باستئصال شأفة الفقر، فإننا نسلم بأن الانعتاق من قبضة الفقر يكمن في التعليم والتمكين والأعمال التجارية المجتمعية. وتبعا لذلك، نعمل على إعادة تصميم استراتيجياتنا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ومن بينها تلك التي تتطلب جهودا كبيرة. وقد اتخذنا تدابير حاسمة لبناء

الدول والحكومات الأفارقة خلال مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي الذي عقد في كمبالا في تموز/يوليه من هذا العام، بزيادة استثماراتهم بصورة كبيرة في صحة شعوبهم واعتماد السياسات التي ستزيل هاجس المعدلات المرتفعة لوفيات الأمهات والأطفال في أفريقيا.

وتأمل ليسوتو أن الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الأخيرة التي أثرت على جميع البلدان لن تستخدم من جانب شركائنا الإنمائيين ذريعة لتقليص دعمهم لمساعدة البلدان النامية على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وعلى غرار دول العالم الأخرى، تعرضت ليسوتو لآثار الأزمة السلبية. وبلغ معدل التضخم رقمين للمرة الأولى منذ أعوام، وارتفع معدل البطالة من ٢٣,٦ إلى ٢٩ في المائة. وهذا مجرد مؤشر على فداحة وشدة الأزمة العالمية التي أثرت على جميع قطاعات الاقتصاد. ولذلك، يبدو جليا أنه يجب علينا، خلال الأعوام المتبقية، تكريس الكثير من الموارد البشرية والمالية لزيادة جهودنا لتخفيض عدد السكان الذين يعيشون دون خط الفقر إلى النصف.

ومن المهم بالفعل أن نشير إلى أن الحكومات لا يمكنها أن تضطلع بهذه المهمة الهائلة بمفردها وبدون مشاركة القطاع الخاص. ولهذا الغرض، هيأت ليسوتو بيئة مؤاتية وأقامت هياكل أساسية أشرك فيها القطاع الخاص في جهود التنمية في بلدنا.

لقد برز تغير المناخ كأحد أهم التحديات التي واجهناها في ليسوتو خلال الفترة الماضية. وعلى غرار جميع البلدان النامية الأخرى، فإننا نتحمل نصيبا غير متكافئ من الآثار السلبية لتغير المناخ مع أننا لسنا مسؤولين عنه. ويتعرض الأمن الغذائي للأسر لتهديد خطير بسبب حالات الجفاف الشديد والأحوال الجوية غير المؤاتية الناجمة عن

تقف في طريق تحقيق الأهداف الأخرى من الأهداف الإنمائية للألفية. ونقر بأن علينا أن نعمل بكد أكثر لنكفل تحقيق هدفنا المعلن بتقليص حدة الفقر بنسبة ٢ في المائة في السنة.

ويوجد زهاء ١٦,٧ في المائة من أبناء شعبنا لا يزالون يعيشون دون خط الفقر؛ و ١١,٧ في المائة في عداد الطبقة العاملة الفقيرة، و ٩ في المائة في عداد الضعفاء. إننا إذ نأخذ في الحسبان تلك الفئات، بوصفنا حكومة جديدة، أنشأنا وزارة جديدة - وزارة الشعب والتنمية الاجتماعية - وهذا شيء فريد في تاريخنا السياسي الذي يهدف إلى جعل الحكومة قريبة من الشعب بطريقة تتمحور حول تقديم الخدمات التي تعمق الشراكة بين الحكومة والشعب.

ولدعم أهدافنا المتمثلة في تخفيف حدة الفقر وتقليص الفقر، تم تخصيص ٢٠,٥ في المائة من ميزانية هذا العام للسنة المالية المقبلة لتقديم الخدمات الاجتماعية. وفي الأسبوع الماضي فقط وفي معرض مناقشة ميزانيتنا أعلننا أن الحكومة سترفع الحد الأدنى للأجر في الساعة من ٩ إلى ١٢,٥ دولار من دولارات ترينيداد وتوباغو، ليصبح الحد الأدنى للأجر اليومي مائة دولار.

إننا ملتزمون بالمشاركة مع الشعب. لقد أخفق الكثير جدا من برامج تقليص الفقر لدينا بسبب عدم القدرة على الاتصال والتشاور والتعاون مع من هم بحاجة. إن سياستنا في القيادة تتمثل في الإصغاء قبل القيادة. وساعد ذلك في تمكين شعبنا. لذلك فإن مسائل من قبيل المساواة بين الجنسين لم تحد عن بصرنا.

نشعر بقلق شديد إزاء درجة إنصاف النساء والفتيات في مجتمعنا. إذ تبلغ نسبة الفتيات على مقاعد الدراسة في التعليم العالي أكثر من ٦٠ في المائة؛ وتبلغ نسبة النساء من بين أعضاء البرلمان لدينا ٢٨ في المائة؛ وتبلغ نسبة

قدرات متينة وإقامة شراكات مع الوكالات الإقليمية والعالمية لتحقيق نفس القدر من النجاح في الأهداف الإنمائية للألفية الأخرى بحلول عام ٢٠١٥.

وسييسر الزملاء أن يعلموا أنه في غضون خمس سنوات فإن كل تلميذ في مرحلة الدراسة الثانوية في بلدي سيحصل على حاسوب محمول في جعبته، ويجري حاليا توزيع أول مجموعة من هذه الحواسيب لهذا العام على جميع الطلاب المنتظمين في المدارس الثانوية.

قبل أكثر من عقد، عندما أتيحت لي الفرصة لتولي منصب وزير التعليم في حكومتنا، وفرنا التعليم الثانوي للجميع. وقد بدأنا بذلك قبل الهدف الإنمائي للألفية المتمثل في تعميم التعليم الابتدائي. واليوم، من دواعي فخري أن أقول إننا لم نحقق هدف التعليم الابتدائي للجميع فحسب، بل تجاوزناه. ونواصل زيادة الحصول على التعليم وتقديم المساعدة لأبناء شعبنا ليصبحوا منكبين على التعليم طوال حياتهم.

أما في مجال التعليم العالي، فتبين إحصاءات اليونيسيف لعام ٢٠٠٩ أن ٤٦ في المائة من الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٧ و ٢١ عاما مسجلين في قطاع التعليم العالي. ونعتقد أن تلك النسبة قد زادت هذا العام لأننا شهدنا زيادة في التسجيل في قطاع التعليم العالي قبل أسبوعين فقط. وكان ذلك نتيجة برنامج وضعناه، يُعرف باسم دولار مقابل دولار، وفيما بعد أعيدت تسميته ليصبح المساعدة الحكومية في تكاليف رسوم التعليم، بحيث يقدم البرنامج تمويلا حكوميا كاملا للطلاب في مرحلة التعليم لعالي.

على الرغم مما حققناه من تقدم، ننظر إلى الأمم المتحدة والوكالات المتعددة الأخرى، بما في ذلك الكومنولث بوصفها أطرافا شريكة هامة في التغلب على التحديات التي

غير المعدية، وخاصة مرض السكري وارتفاع ضغط الدم والقلب. إن ظهور الأمراض غير المعدية بوصفها تهديدا كبيرا للنمو الاجتماعي والاقتصادي يعكس مسار التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقد وضعنا أيضا معايير لقياسها ومعالجتها. وتحقيقا لتلك الغاية، تصدرت ترينيداد وتوباغو بالتعاون مع الجماعة الكاريبية عملية اعتماد القرار ٢٦٥/٦٤ الذي دعا إلى عقد اجتماع رفيع المستوى بشأن الأمراض السارية سيعقد في العام المقبل.

في معرض اختتام كلمتي، أريد أن أذكر أننا نتشاطر القلق العالمي إزاء البيئة. لقد أنشأنا صندوقنا الأخضر الذي سيستخدم لإعادة التشجير والحفاظ على البيئة. وقبل ثلاثة أشهر، وبمشاركة القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، أطلقنا برنامج النظافة والتجميل الذي يشمل المجتمعات المحلية في جميع أرجاء البلد وكان يهدف إلى الإدارة المستدامة للبيئة.

في الختام، أقول بأنه لا يوجد سوى هدف واحد لحكومتنا ألا وهو سعادة شعبنا. هناك العديد من الأشياء التي تفرقنا - العرق والدين والأحقاد القديمة والمنازعات الإقليمية - ولكن الشيء الذي ينبغي أن يوحدها في المجتمع العالمي هو تصميمنا على أن نحمي جيراننا في مواجهة الكوارث الطبيعية وغير ذلك من الأزمات الإنسانية. ولا بد لنا من احتياز جميع الحواجز السياسية أو غيرها للبدء برد عالمي موحد ومنسق أينما تظهر هذه التحديات. وينبغي ألا تترك أي دولة وحدها.

ستواصل ترينيداد وتوباغو العمل مع الأمم المتحدة والكيانات الأخرى بعزم ثابت على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

النساء من بين موظفي الحكومة المحلية ٢٥ في المائة أيضا. وفي جامعة جزر الهند الغربية، سُجِلت في الفترة بين ٢٠٠٣ و ٢٠٠٩ زيادة في عدد النساء الملتحقات بالتعليم العالي بنسبة ٥١ في المائة، بينما زادت نسبة تسجيل الأولاد بنسبة ٣٢ في المائة. هذا، لأننا نشعر بقلق شديد إزاء تنامي تمهيش الذكور من الشباب في ترينيداد وتوباغو.

وفيما يتعلق بالمسائل الصحية، بصفتنا حكومة يتجسد اهتمامنا بالتنمية البشرية في التزامنا بمستقبل أطفالنا. ونحن نؤمن بأن الأطفال هم مستقبلنا. ومنذ أن تولت حكومتنا زمام الأمر في أيار/مايو أطلقنا صندوق حياة الأطفال لتقديم الرعاية الطبية الطارئة وإجراء العمليات الجراحية للأطفال بالنسبة إلى الإجراءات الطبية التي لا يمكن الحصول عليها في ترينيداد وتوباغو. كذلك تعهدنا بتقديم المساعدة المالية إلى صندوق مماثل أنشئ في وطني المُتَبَنَى، جامايكا. وعلى صعيد الجماعة الكاريبية وافقنا من حيث المبدأ على الشروع في إنشاء صندوق حياة الطفل في جميع أرجاء منطقة البحر الكاريبي. وفي ذلك الصدد، نرحب بدول العالم والمنظمات الدولية من قبيل اليونسيف لمشاركتنا في تلك المبادرة النبيلة.

إن صحة ورفاه شعبنا يحظيان بأولوية عليا لدى حكومتنا. ولا ندخر جهدا في الكفاح ضد وفيات الأطفال الرضع وفي تحسين الصحة الإنجابية، كما تجلّى ذلك بتضمين بند في ميزانية هذا العام لتخصيص أموال للحليب تقدم للأمهات ذوات الدخل المنخفض. والوقت لن يسمح لي بالاستفاضة في الكلام بشأن الاستراتيجيات العديدة التي تتبعها لكفالة رفاه الأطفال وحمايتهم ورعايتهم.

أما فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب، فعلى أن نواجه الحقائق. غير أنه بالإضافة إلى ذلك، تتفشى في منطقتنا الأمراض

وبعد مؤتمر قمة مجموعة الثمانية الذي انعقد العام الماضي، ضاعفنا دعمنا للتنمية الزراعية. ولدينا الآن استراتيجية غذائية شاملة تُلزمنا بالقيام بعمل ملموس. ولقد وُحِّدنا الخيوط التي كانت مرتبطة بالمساعدة الغذائية. وضاعفنا المساعدة الدولية. وضاعفنا المساعدة إلى أفريقيا. وشطبنا ما يزيد على بليون دولار من الديون العائدة لأشد البلدان فقراً في العالم.

(تكلم بالإنكليزية)

والأهم من ذلك، وضعنا أولويات واضحة للمساعدة. ونحن نركز على ثلاثة أشياء: الأمن الغذائي، والأطفال والشباب، والتنمية الاقتصادية بغية أن نتمكن من كفالة أن تستعمل الأموال التي نقدمها للمساعدة على نحو أكثر كفاءة. وذلك، بدوره، يعني جهداً أكثر تركيزاً وفعالية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وقدمت كندا، بوصفها المضيفة لمؤتمر قمة مجموعة الثمانية هذا العام، أداة جديدة لقياس فعالية المساعدة. ولأول مرة، تم تقديم تقرير إلى قادة مجموعة الثمانية عن المساءلة تجاه المساعدة. ووافق القادة عليه لأننا نعلم جميعاً أنه ليس كافياً أن تقطع الدول وعوداً. يجب أن نحرز النتائج. ويجب أن نخضع جميعاً للمساءلة. ويجب أن ترى شعوب العالم النامي أننا ننفذ أقوالنا.

بعد عشر سنوات على وضع الأهداف الإنمائية للألفية، لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به، خاصة في ما يتعلق بخفض معدل وفيات الأطفال وتحسين صحة الأمهات - الهدفان ٤ و ٥ على وجه الدقة. والحقيقة المحزنة أنه في كل عام، تموت مئات آلاف الأمهات أثناء الحمل، ويموت قرابة ٩ ملايين طفل قبل تاريخ ميلادهم الخامس. لا يتعين أن يكون الأمر هكذا. ولا يمكن إحراز تقدم إلا إذا كنا جميعاً مستعدين للقيام بعمل جماعي.

الرئيس المشارك (السيد التريكي): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يليه دولة السيد ستيفن هاربر، رئيس وزراء كندا.

السيد هاربر (كندا) (تكلم بالفرنسية): نشكر الأمين العام على الدعوة إلى عقد هذه القمة. وضعت الأهداف الإنمائية للألفية معايير تمكنا جميعاً من قياس مدى تقدمنا الجماعي نحو بناء مستقبل أفضل لمن هم بأمس الحاجة من الذين يعيشون على كوكبنا. لقد أعربوا ببلاغة عن قناعتنا ومؤداها أنه يجب على الدول أن تعمل معاً من أجل خير الجميع. فالأهداف المكتوبة بداية طيبة، بيد أن ما يُعوّل عليه حقا هو أفعالنا.

(تكلم بالإنكليزية)

إننا إذ نتكلم عن الأهداف الإنمائية للألفية، من الهام جدا في نهاية المطاف أن تُترجم كلماتنا هنا اليوم إلى حقائق، وذلك من قبيل توفير الغذاء، وتحسين الرعاية الصحية للأطفال في جميع أرجاء العالم، وتوفير حياة أفضل لهم. وعلينا جميعاً الوفاء بوعدنا والعمل نحو حلول عملية ودائمة.

يجدر بنا في مناقشاتنا في هذه القمة أن نتكلم عن إبرام اتفاقات جديدة بقدر أقل مما نتكلم عن المساءلة تجاه الاتفاقات القائمة؛ وأن نتكلم عن الوعود النبيلة أقل مما نتكلم عن النتائج الحقيقية؛ وأن نتكلم عن المصالح الذاتية الضيقة باسم السيادة أقل مما نتكلم عن وجهة النظر الواسعة للمصلحة المشتركة التي فيها متسع للجميع من أجل النمو والازدهار. إننا إذ نتحرك قدماً، علينا أيضاً أن نطور حساً مشتركاً بالمسؤولية وأن نعمل على استدامته، وأن نتحلى بالمسؤولية لنكون مساءلين. كندا لديها سجل شفاف ومفتوح ونفخر بما أنجزناه.

(تكلم بالفرنسية)

النامي. هذه هي النتائج التي نحن والعالم في حاجة ماسة إلى تحقيقها.

الرئيس المشارك (السيد التريكي): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يدلي به دولة السيد أوريتي بروس غولدنغ، رئيس وزراء جامايكا.

السيد غولدنغ (جامايكا) (تكلم بالإنكليزية):
يشترك وفدي في تهنئة السيد ديس على انتخابه لرؤس الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة، وعلى رئاسته لهذه الجلسة العامة الرفيعة المستوى والهامة. ويستحق الأمين العام بان كي - مون إشادتنا به لمبادرته إلى عقد هذا الاجتماع الهام جداً.

من الواضح لوفدي أننا نشعر بخطر الفشل في تحقيق الأهداف التي وضعناها لأنفسنا في مؤتمر قمة الألفية قبل ١٠ سنوات. فبعد عشر سنوات، لا يزال قرابة ١,٥ بليون إنسان يعيشون في حالة من الفقر المدقع، وأكثر من بليون إنسان يعانون من الجوع.

وفي السباق إلى عام ٢٠١٥، هناك العديد من البلدان النامية التي كانت متأخرة حتى قبل الأزمة الاقتصادية العالمية. وأسباب ذلك عديدة. فالاستثمار غير الكافي في تنمية الموارد البشرية أدى بنا إلى قدرة إنتاجية ضعيفة. وهذا، إلى جانب نظام تجاري دولي يعاملنا بالتساوي في حين أننا لسنا متساوين، وأوجد لنا مستهلكين أكثر من منتجين، ومستوردين أكثر من مصدّرين، ووظائف مستدامة في أماكن أخرى بدلاً من إيجاد وظائف لشعبنا.

وإن مديونيتنا المتعاظمة تستحوذ على مواردنا المحدودة. لذلك، لا نستطيع تكريس موارد كافية للتعليم والتدريب والبنية التحتية - وكلها مستلزمات ضرورية للاستثمار، وخلق الوظائف، وتحقيق التنمية المستدامة. وليس

وفي مؤتمر قمة مجموعة الثمانية لهذا العام، وافق القادة معاً على وضع مبادرة موسكوكا المعنية بصحة الأم والرضع والطفل. ونحن نعمل على حشد الدعم من قادة مجموعة الثمانية وغيرهم، ومن المانحين الرئيسيين والمؤسسات الخاصة. ومن المقدر أن نحشد معاً أكثر من ١٠ بلايين دولار خلال خمس سنوات. وسوف تنقذ مبادرة موسكوكا ملايين الأرواح وتُحدث فرقاً كبيراً وملموساً في حياة أضعف الناس في العالم.

(تكلم بالفرنسية)

وتهدف مبادرة موسكوكا إلى إحداث فرق حقيقي في حياة الناس الضعفاء. وسيكون إخضاع النتائج للمساءلة جزءاً لا يتجزأ من الخطة. وسيمكن إطارنا القوي للمساءلة من قياس التقدم المحرز، ورصد النتائج، وكفالة أن تسهم الأموال المخصصة للمساعدة إسهاماً حقيقياً في خفض معدل وفيات الأمهات والأطفال على أساس دائم. وبالعامل معاً وبمتابعة النتائج، يمكننا حقاً أن نقذ ملايين الأرواح.

(تكلم بالإنكليزية)

وتحقيقاً لذلك، يسعدني أيضاً أن أعلن أن كندا سوف تواصل الإسهام في مكافحة بعض أهم الأمراض القاتلة في العالم. وسوف نزيد من تمويلنا لصندوق الأمم المتحدة العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا للأعوام من ٢٠١١ إلى ٢٠١٣.

وفي الختام، يجب علينا نحن الدول المانحة أن ننفذ التزاماتنا. وبينما نعمل على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، يجب أن نركّز وأن نكون براغماتيين، وقبل كل شيء يجب أن نخضع للمساءلة. ولن نحز النتائج إلا إذا ثابروا على ذلك - تحسينات يمكن قياسها، من قبيل تغذية أفضل ورعاية صحية أفضل للأطفال، وحياة أطول للشعوب في العالم

لا مجال للخطأ. فبدون برنامج الطوارئ لإعادة تنشيط جدول أعمال الأهداف الإنمائية للألفية، سيبقى تحقيق تلك الأهداف في عام ٢٠١٥ وما بعده بعيد المنال. متطلبات السياسة المالية المشروطة بالموارد التي أتاحت للبلدان النامية عن طريق مؤسسات مثل صندوق النقد الدولي متطلبات انكماشية. وهي لن تساعدنا على بلوغ غاياتنا على الأمد القصير. ولا بد من إيجاد طريقة من خلال إتاحة المزيد من القروض بشروط تساهلية وتقديم المنح ومبادلة الديون بالأسهم، حتى يمكن توجيه الموارد وتكييف حيز العمل المالي لدعم البرامج الرامية إلى النهوض بالتنمية الاقتصادية والتمكين وبناء القدرة. ولا بد من بعث الحيوية من جديد في الشراكة العالمية من أجل التنمية، بما يتوافق مع الهدف الثامن من الأهداف الإنمائية للألفية.

إننا نقدر فعلا القيود التي تواجهها البلدان المتقدمة النمو نتيجة الكساد الاقتصادي. ومع ذلك فإننا نحثها على ألا تنصل من التزاماتها تجاه المساعدة الإنمائية الرسمية أو ترجئ الوفاء بها. فإذا كانت تلك الالتزامات مطلوبة وقت العهد بها فإنها مطلوبة أكثر الآن. بل إننا نحتاج إلى أكثر من ذلك. إننا نحتاج إلى إطار مؤسسي ينص على أحكام ابتكارية مصممة لتمكين البلدان النامية من تسريع زخم تنميتها. ونحتاج إلى أن تكون العملية محددة بآجال زمنية لخلق الشعور الضروري بالإلحاحية. ونحتاج إلى إعطاء توجيهات واضحة لتنفيذها ورصدها بيقظة ومن دون بيروقراطية مفرطة. ولكن دعونا نقوم بالمهمة الآن؛ دعونا نجعل الأشياء تحدث بدلا من أن يحدث شيء لنا.

وأود أن أثير مسألة لم تحظ بالاهتمام اللازم في صياغة أهداف الألفية. الجريمة والعنف ما فتئا يشكلان بصورة متزايدة عقبة في طريق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. والمسألة ليست مسألة إنفاذ القانون فحسب، وإنما مسألة تنمية، لأنها ترتبط ارتباطا وثيقا بمسائل مثل الفقر

الحصول على التمويل محدوداً فحسب، وإنما كلفة الاقتراض عالية لأننا نعتبر، بسبب ظروفنا، مقترضين محفوفين بالخطر.

وفي جهودنا لتحقيق أهدافنا الإنمائية للألفية، نعمل قدر المستطاع على زيادة برامجنا للرفاه الاجتماعي، بيد أن ذلك، من وجهة نظرنا، أمر مضلل لأنه يأتي على حساب المزيد من المبادرات الإنمائية ذات الاكتفاء الذاتي. وأن التحقيق الفعلي لخفض مستوى الفقر والقضاء عليه لا يقاس بعدد الناس الذين يعيشون خارج دائرة الفقر بسبب التحويلات المالية النقدية، وإنما بعدد الناس الذين ينجون من الفقر بدون الحاجة إلى هذه البرامج. ويجب بالتالي أن يُنظر إلى الأهداف الإنمائية للألفية كحتمية إنمائية، وليس مجرد أهداف إحصائية.

ويجب إيلاء اهتمام أكثر تفصيلاً للأثر الضار الذي تخلفه الأزمة العالمية على جهود البلدان النامية التي تكافح لتحقيق أهداف الألفية. ومعظمنا من بين أقل البلدان قدرة على التحمل، وليس لدينا فوائض تنطلق، في المقابل، مبادرات حفّازة. ولقد تم عكس مسار العديد من المكاسب التي حققتها ببذل الجهود والتضحيات الكبيرة. وبالنسبة إلى الكثيرين منا، يبدو الأمر وكأننا يجب أن نبدأ من جديد. ويوحى ببطء وتيرة الانتعاش العالمي بأننا نحتاج إلى بعض الوقت قبل أن ننطلق من جديد.

وهذه الانتكاسة ليست الوحيدة التي عانينا منها منذ اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية. فتزايد أثر تغير المناخ وتكاليف التدابير التي يتعين علينا أن نتخذها لمكافحة الإرهاب الدولي يعملان على الحد من تقدمنا صوب تحقيق هذه الأهداف.

ماذا يعني لنا هذا من حيث تحقيق الأهداف التي وضعناها قبل ١٠ سنوات؟ إنه يقتضي أكثر من مجرد إجراء جرد. وإنه يقتضي أكثر من مجرد المناشدة بمضاعفة الجهود.

المرحلة الابتدائية، لا سيما بين البنين، وسهولة انجرار تلك الفئة وراء سلوك مرفوض اجتماعيا.

إننا نسير في الطريق الصحيح صوب بلوغ غايات الهدف السادس من الأهداف الإنمائية للألفية. وقد تمكنا، بمساعدة من الصندوق العالمي، من تحقيق زيادة كبيرة في إمكانية الحصول على الأدوية المضادة للفيروسات الرجعية وعكس مسار معدل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الايديز. لكن تصنيفنا مؤخرا في أعلى قائمة البلدان المتوسطة الدخل يجعلنا غير مستحقين لمزيد من المساعدة من الصندوق. وإننا لا نملك الموارد الكافية لسد هذه الفجوة وبالتالي سنتعرض لخطر انتكاسة تلك المكاسب. لذلك نحث، مرة أخرى، على إجراء استعراض لطريقة تصنيف البلدان على أساس الدخل واعتماد طريقة أخرى تأخذ في الحسبان مستوى مديونية البلد وقدرته المالية على تمويل برامجها، التي تعتبر أمرا مسلما به بالنسبة إلى البلدان المتوسطة الدخل.

لقد عانينا، شأننا شأن بلدان أخرى كثيرة، من ارتفاع كبير في مستوى الفقر نتيجة للكساد العالمي، من ٩ في المائة إلى ١٦ في المائة في السنتين الأخيرتين. وإن التعويض عن المكاسب التي خسرتها سيعتمد إلى حد كبير على سرعة خطى انتعاش الاقتصاد العالمي، مثلما تعتمد على إمكانية الأخذ بزمام مبادرات خاصة ضمن برنامج الطوارئ الذي وجهت نداء بشأنه.

لقد طرحت الجماعة الكاربيبية اقتراح معاملة الأمراض غير المعدية كهدف حضيف ضمن إطار الأهداف الإنمائية للألفية، بسبب الصلة التي لا تنفصم لتلك الأمراض بمعدل الوفيات. ويسرنا بوجه خاص أن تكون الجمعية العامة قد اعتمدت القرار ٦٤/٢٦٥، الذي يؤيد انعقاد اجتماع رفيع المستوى في عام ٢٠١١ يكرس للأمراض غير المعدية،

ومستويات الاستثمار والقدرة على التنافس وخلق فرص العمل. كما أن الجريمة والعنف يرتبطان على الصعيد المحلي بالشبكة الدولية الكبيرة للجريمة المنظمة، مما يجعلهما مسألة عالمية وليس فقط مسألة ذات اهتمام محلي. وإننا نحث على التصدي لهذه المسألة ضمن سياق الشراكة العالمية من أجل التنمية، ونحث على إدراجها ضمن الإطار الحالي للأهداف الإنمائية للألفية.

وتواصل جامايكا المناداة بإيلاء اعتبار خاص للاقتصادات الصغيرة والضعيفة، مثل اقتصادنا، التي تصنف ضمن بلدان الدخل المتوسط وتعتبر، بالتالي، غير مستحقة للحصول على التمويل بشروط تساهلية وتمويل التنمية. ولكن في منطقة البحر الكاريبي يمكن لإعصار يستغرق بضع ساعات أن يعيد البلد إلى الوراء عشر سنوات أو خمس عشرة سنة. وهذا ما يحصل فعلا. وإن حدوث انخفاض حاد في السياحة، مثلما حصل مباشرة بعد ١١ أيلول/سبتمبر، يمكن أن يدمر اقتصادا بكامله إذا كان ذلك الاقتصاد يعتمد في نموه على السياحة بنسبة قد تصل إلى ٦٠ في المائة. وليس من الإنصاف لنا أبدا أن نعامل كبلدان حققت تقدما كبيرا صوب الأمن الاقتصادي في حين أن احتمالات حدوث انتكاسة كارثية كبرى لا تكون أبدا بعيدة.

قبل أن أختتم اسمحوالي أن أبلغ بإيجاز عن التقدم الذي أحرزته جامايكا صوب بلوغ الغايات المستهدفة في الأهداف الإنمائية للألفية رغم كل الصعوبات التي اضطررنا إلى التعامل معها. لقد حققنا تقدما كبيرا صوب تحقيق التعليم الابتدائي الشامل. وإن التحدي الذي نواجهه الآن هو تحسين نوعية ذلك التعليم والتعامل مع قصور أداء البنين، الذي يبعث على أشد القلق لدينا. وإننا نؤيد إدخال معدلات إكمال الدراسة الثانوية في تقييم الهدف الثاني من الأهداف الإنمائية للألفية في ضوء المعدل العالي لتترك الدراسة فيما بعد

رئيس جمهورية موريتانيا الإسلامية، السيد محمد ولد عبد العزيز، تقريراً عن مسيرة تقدم بلدي صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

سمحوا لي أولاً أن أهنئ رئيس الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين بمناسبة انتخابه وأن أتمنى له النجاح الكامل.

كما أشكر سلفكم، معالي الدكتور علي عبد السلام التريكي، على عمله الجاد وإدارته المتميزة للدورة السابقة.

وشكري وتقديري موصولان إلى معالي الأمين العام، السيد بان كي - مون، على جهوده القيمة لتحقيق أهداف منظمنا وتعزيز دورها في استتباب السلم والأمن الدوليين.

لئن كانت الأهداف الإنمائية للألفية متفائلة وطموحة جداً، فإن بلوغها لن يتم إلا باعتماد برامج موازية للنهوض بالبنية التحتية، في مجالات الطرق والكهرباء والمواصلات، على وجه الخصوص.

ففي بلد مترامي الأطراف - كموريتانيا مثلاً - يتطلب فتح مركز صحي أو منشأة تعليمية، أو إقامة مشروع إنتاجي لمكافحة الفقر في منطقة نائية، مدّ هذه المنطقة بالكهرباء، وشق طريق سالكة إليها، وعيا بخصوصية مواطنينا الرُّحّل، وكون مناطق الإنتاج ليست بالضرورة مناطق التسويق والاستهلاك.

وانطلاقاً من هذه المسلمة، جاء البرنامج الانتخابي لفخامة رئيس الجمهورية، السيد محمد ولد عبد العزيز، مستوعباً لمجموع الأهداف الإنمائية للألفية، ومنسجماً مع واقع ومتطلبات التنمية في بلدنا ذي المناخ الصحراوي، والشاسع المساحة، الذي يعيش أغلب سكانه في الأرياف.

وهكذا، ركزنا على تصور وتنفيذ برامج طموحة في مجالات تعبيد الطرق، وبناء المراكز الصحية والمدارس في

ويحدونا الأمل أن يحظى الاجتماع بالدعم التام من المجتمع الدولي.

أعتقد إننا يجب أن نواجه الواقع الأليم بأن بلوغ غايات الأهداف الإنمائية للألفية معرض لخطر حقيقي الآن، حيث لم يبق سوى ثلث المدة المقررة لبلوغها. إن النكسات التي منينا بها حقيقية. وسنفشل في بلوغ تلك الغايات إذا واصلنا السير بنفس وتيرة تقدمنا في السنوات العشر الأولى. وبالتالي فإن تجديد الالتزام، المدعوم باستراتيجيات جديدة، مطلوب. إننا نؤمن بأننا قادرون على بلوغ معدل النمو المطلوب؛ ويمكننا أن نتجاوز النكسات التي عصفت بنا في الأزمنة الأخيرة، لكن النجاح سيتطلب أكثر بكثير من الاستمرار في العمل كالمعتاد؛ إنه سيتطلب نهجاً استراتيجياً طارئاً جديداً.

ندائي ليس من أجل الكرم والإحسان فقط. فالحقيقة المستترة، ولكنها حقيقة لا تخفى على أحد، هي أن الطريقة المؤكدة الأفضل لتأمين الازدهار العالمي والاستقرار الاقتصادي، وكذلك السلام والأمن على صعيد المعمورة، إنما تكمن في تمكين جميع البلدان وجميع الشعوب من المساهمة في هذا الازدهار وفي تشاطره. وذلك يجب أن يكون الهدف الأسمى للأهداف الإنمائية للألفية. وهذا الاجتماع يجب أن يؤمّن ذلك الالتزام وأن يبرهن عليه، ويجب عليه أن يدلّل على العمل الذي تتطلبه تلك المهمة - العمل الذي سيمكننا من أن نعلن للجيل المقبل أن تلك المهمة قد أُجّزت، رغم كل المصاعب.

الرئيس المشارك (السيد التريكي): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقبه دولة السيد مولاي ولد محمد لغظف، رئيس وزراء جمهورية موريتانيا الإسلامية.

السيد ولد محمد لغظف (موريتانيا): إنه لشرف عظيم لي أن أمثل أمام هذه الجمعية وأن أقدم، نيابة عن

من جهة أخرى، فإننا، بقدر ما نطالب بالتدقيق في صرف وتوجيه التمويلات الخارجية، فإننا ندعو إلى التفكير الجاد في مراجعة طرق منحها، لدعم قدرة الاستيعاب، وتسريع إنجاز المشاريع، كدعم ميزانية الدولة المستفيدة على سبيل المثال.

فالطرق والإجراءات الحالية غالباً ما تشكل عائقاً أمام تنفيذ المشاريع في الوقت المناسب.

وعلى الرغم من هذه الوضعية، فإن الوصول إلى بعض الأهداف الإنمائية للألفية في حدود العام ٢٠١٥، يظل ممكناً بالنسبة لنا، اعتماداً على مواردنا الذاتية أولاً، وعلى مؤازرة ودعم شركائنا في التنمية.

وإجمالاً، يمكن التأكيد على أن جميع أحياء العاصمة نواكشوط، الأحياء الفقيرة، ستكون - بحلول نهاية العام الجاري - مزودة بالكهرباء، موازاة مع إطلاق مشاريع ضخمة هدفها تزويد ٧٤ في المائة من سكان المدن والأرياف بماء الشرب بحلول العام ٢٠١٥.

وقد انطلقت بالفعل برامج صحية متعددة، خلال السنتين الماضيتين، شملت بناء مستشفيات ومراكز صحية لعلاج السرطان، والتكفل بالنساء الحوامل والموليد والرضع، إلى جانب حملات واسعة النطاق لتحصين الأطفال دون سن الخامسة، والقضاء على أمراض فتاكة كالمالاريا والسل، ستُكَلَّل بالنجاح - إن شاء الله - في الوقت المحدد لها ضمن الأهداف الإنمائية للألفية.

كما حققنا نتائج معتبرة فيما يتعلق برفع نسبة الالتحاق بالمدارس والتكافؤ بين الجنسين في التعليم الأساسي، وسنبذل جهوداً مضاعفة لبلوغ هذا الهدف الذي نعتبره في حكم المحقق.

ولأن موريتانيا بلد مهدد بتبعات الجفاف وزحف الصحراء المذهل، وتأثيرات العوامل البيئية المصاحبة على

المناطق النائية والفقيرة، التي تحتاج مجهوداً خاصاً لربطها بباقي أنحاء الوطن، وتمكين سكانها من الوصول إلى الخدمات الأساسية، التي تضمن لهم العيش الكريم.

وقد نالت هذه البرامج الطموحة مباركة شركائنا في التنمية، خلال المائدة المستديرة المنظمة حول هذا الموضوع في بروكسل خلال شهر حزيران/يونيه الماضي، وشرعنا في تنفيذها، آخذين في الحسبان أولويات بلدنا في مكافحة الفقر، وتحسين الظروف الاجتماعية والأمنية للمواطنين.

وقد تجسد هذا، بين أمور أخرى، في تهيئة السكن اللائق والخدمات الاجتماعية الضرورية لآلاف من المواطنين الذين كانوا يعيشون الفقر والتهميش في أحياء الصفيح في العاصمة وكبريات المدن.

إن بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية يتطلب استيفاء شرطين أساسيين، يتعلق أولهما بالدول المعنية، أي الدول النامية، التي عليها اعتماد سياسات محكمة، تقوم على ترشيد وسائلها الذاتية، ومكافحة الفساد، وتوجيه هذه الوسائل إلى ما هو أولى، كمكافحة الفقر، والأمن الغذائي، والتعليم، والصحة، وتشديد البنى التحتية الأساسية.

وقد مكّنا ترشيد مواردنا الذاتية، والتصدي للرشوة وهدر المال العام، من تحقيق نتائج ملموسة وتوفير مخصصات مالية معتبرة، تم صرفها في تشييد عدد من المرافق الاجتماعية الحيوية، كالمدارس والمراكز الصحية، والمنشآت الطرقية.

أما الشرط الثاني، فهو وفاء الدول المانحة والمتقدم النمو بالتزاماتها، وبالذات تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من دخلها القومي لتنمية الدول النامية.

ونسجل هنا بارتياح ما أعلنته بعض الدول عن عزمها القوي على الوفاء بهذا الالتزام، والبحث عن تمويلات جديدة مبتكرة.

والزمن وهي أداة ممتازة لمعالجة أكثر المشاكل إلحاحا مثل الفقر المدقع والجوع والأمراض، وتعزيز المساواة الجنسانية، والتعليم واستدامة البيئة.

وخلال العقد الماضي، حقق عدد من البلدان والمناطق نجاحات كبيرة في مكافحة الفقر المدقع والجوع، وفي تحسين نسبة الالتحاق بالمدارس وصحة الأطفال، وتوسيع نطاق الحصول على المياه النظيفة وعلاج فيروس نقص المناعة البشرية، ومكافحة الملاريا، والسل والأمراض الاستوائية المهملة. لقد حقق ذلك في بعض أشد البلدان فقرا، ما يثبت أن الأهداف الإنمائية للألفية يمكن فعلا تحقيقها باعتماد سياسات صحيحة وبمستويات كافية من الاستثمار والدعم الدولي.

وعلى الرغم من ذلك، ما يزال ينبغي فعل الكثير. وتزداد شدة التحديات في أقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان الضعيفة حيال الأخطار الطبيعية والبلدان المتضررة من الصراعات. وكان للأزمة المالية والاقتصادية العالمية أثر سلبي على البلدان بدرجات متباينة ونظرا لهبوط الموارد، ينبغي أن يركز المانحون بقدر أكبر على الأهداف والمناطق التي يتخلف فيها تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وحتى عام ٢٠١٥، وهو الموعد المستهدف لتنفيذ الأهداف الإنمائية، ستركز النمسا جهودها على القطاعات التالية التي اكتسبنا فيها خبرة خاصة: الطاقة والبيئة، والمياه والمرافق الصحية، والسلام والأمن. وبالتركيز على هذه القطاعات، نعتمد الإسهام في تنفيذ جميع الأهداف الإنمائية، ولا سيما القضاء على الفقر المدقع والجوع.

وقد خلصت التقييمات الراهنة لتنفيذ الأهداف الإنمائية إلى ضرورة إدماج أشد الناس ضعفا في عملية التنمية على نحو أفضل. وذلك يعني، أولا، إدماج النساء والفتيات،

تتميته المستدامة، فقد أطلقنا برنامجا وطنيا لمكافحة التصحر، خلال الأسابيع الماضية.

وتضمنت المرحلة الأولى من هذا البرنامج الممول من الموارد الخاصة للدولة - الشروع في إقامة حزام أخضر لحماية العاصمة وبنائها التحتية الاجتماعية والاقتصادية، بغرس مليون شجرة خلال السنتين القادمتين، على أن يُعمم لاحقا على سائر المدن الكبرى في البلاد.

لقد استفادت موريتانيا من دعم أشقائها وأصدقائها وشركائها لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، الذين أنتهز هذه الفرصة لتوجيه الشكر إليهم وحثهم على مواصلة هذا التعاون وتعزيزه وتسريع وتيرته لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

وختاما، أتمنى أن تفضي اجتماعاتنا الحالية إلى صياغة توصيات ومقترحات مفيدة للوفاء بالعهد وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بما يعود بالخير على البشرية جمعاء.

الرئيس المشارك (السيد التريكي): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب فخامة السيد هيتز فيشر، رئيس جمهورية النمسا.

الرئيس فيشر (تكلم الإنكليزية): يشرفني اليوم أن أحاطب هذا الاجتماع الرفيع المستوى باسم النمسا. إن هذا الاجتماع يتيح لنا فرصة فريدة لتعزيز شراكتنا وجهودنا الجماعية لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول الموعد المحدد بعام ٢٠١٥. وإذ أؤيد تأييدا تاما بيان الاتحاد الأوروبي، أود أن أضيف بعض الأفكار.

تمثل الأهداف الإنمائية للألفية أفضل مُثل الأمم المتحدة العليا وطموحاتها وجهودها لتهيئة عالم منصف ومزدهر وآمن للجميع. فمن ناحية، هي أهم وعد جماعي وعدت به أكثر الشعوب ضعفا في العالم. ومن ناحية أخرى، فهي تمثل إطارا دوليا متفقاً عليه لأهداف محددة الكمية

إذا استمر بليونان من البشر في الافتقار إلى سبل الحصول على الكهرباء أو خدمات الطاقة الأخرى لتلبية احتياجاتهم الأساسية وللاستخدامات الإنتاجية.

وأنا على اقتناع بأن جهداً جماعياً على النطاق العالمي والتزام المانحين بالأهداف الإنمائية، مع الجهود المكثفة للبلدان النامية والمنظمات ذات الصلة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الدوليين الآخرين، ستُسهم في إعادة البلدان النامية إلى مسار التنمية الاقتصادية والبشرية المستدامة. وأعرف أننا جميعاً، بما في ذلك بلدي نتحمل مسؤولية كبيرة، وأنا سنضطلع بها.

الرئيس المشارك (السيد التريكي): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب يليه دولة السيد جون ماكس بيليريف، رئيس وزراء جمهورية هاييتي.

السيد بيليريف (هاييتي) (تكلم بالفرنسية): الآن، إذ ندخل في السنوات الخمس الأخيرة الحرجة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، من المناسب، على ضوء الحالة في هاييتي، التوقف قليلاً لتحليل المسار الذي قطعناه خلال السنوات العشر الماضية والمسار الذي لا يزال ماثلاً أمامنا.

والجميع الآن مقتنعون بأهمية الأهداف الإنمائية بوصفها مؤشرات إنمائية ملموسة بالنسبة إلى أي بلد بعينه. بيد أنها لا تروي القصة كلها عن الجهود الإنمائية لذلك البلد، ولا تجسد بالضرورة بعض التقدم الهام جداً صوب الاستقرار، الذي لا بد منه لأي تنمية مستدامة.

ومنذ ٢٠٠٤، تمتعت هاييتي بقدر معين من الاستقرار. وذلك ليس بالأمر الهين وينبغي عدم التغاضي عنه. بيد أنني أعتقد اعتقاداً راسخاً بأن مركز هاييتي لا يعكس كامل واقعنا، ناهيك عن إمكاناتنا وربما كان يتعين علينا أن نؤدي دورنا على نحو أفضل ونستثمر مواردنا

والفئات الأكثر إهمالاً واستبعاداً على النطاق العالمي. إن النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة شرطان مسبقان للحد من الفقر والنمو الاقتصادي المستدام والتنمية الاجتماعية، نظراً إلى أن المرأة عنصر مهم من عناصر التغيير داخل مجتمعاتها. وتسهم النساء المكنات في صحة وإنتاجية الأسر والمجتمعات المحلية برمتها وفي تحسين الآفاق للجيل القادم.

ومصير النساء المتضررات من الصراعات المسلحة ودورهن في عمليات بناء السلام لا يزالان من بين أولويات سياسة النمسا للتعاون الإنمائي. وتنفيذ أهداف قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن في الأعمال اليومية لمجلس الأمن ما فتئ يحظى بالأولوية خلال عضويتنا غير الدائمة في المجلس. وعلاوة على ذلك، اعتمدت النمسا خطة عمل وطنية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في آب/أغسطس ٢٠٠٧. وتدعو الخطة إلى اتخاذ تدابير محددة في إطار أنشطة النمسا الإنسانية والدبلوماسية والإنمائية وأنشطتها في مجال حفظ السلام.

وأخيراً، اسمحوا لي بأن أسلط الضوء على احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة الذين ينتمون إلى أضعف فئة عموماً، وفي العمليات الإنمائية على نحو خاص. ولدي اعتقاد راسخ بأننا بحاجة إلى أن نزيد اهتمامنا بهذه الفئة.

ومن بين العقبات المستمرة أمام التنمية الافتقار إلى البنية التحتية العابرة للحدود في مجالات الطاقة والمياه والاتصالات والنقل. ولذلك، أود أن أؤكد بصورة خاصة على الحاجة إلى التغلب على الفقر الشديد من حيث الطاقة، مما يجعل الحياة على قدر كبير من الصعوبة بالنسبة لكثير من الناس. إنني أؤيد تأييداً قوياً الحملة العالمية للأمين العام من أجل كفاءة حصول الجميع على الطاقة لجميع سكان الأرض بحلول ٢٠٣٠. ولا يمكننا أن نأمل في بلوغ الأهداف الإنمائية

لقد أظهرت مأساة ١٢ كانون الثاني/يناير، وكأن هناك حاجة إلى توضيح، بأن تنمية هايتي تقتضي إعادة تنظيم حقيقية، تعزز موازنة التنمية بين العاصمة والمقاطعات، وتمنح تلك المقاطعات الوسائل التي تمكنها من أداء دور أكبر بوسائلها الذاتية.

وفي ٣١ آذار/مارس، في هذه المدينة ذاتها، وجهنا نداءً في إطار خطة العمل من أجل الإنعاش الوطني والتنمية في هايتي. ولقي نداؤنا ترحيباً وأعلنت تعهدات بالتبرع بمبالغ مالية كبيرة. ولكن تلك التعهدات لم تتحول بالكامل إلى أموال إضافية تمكننا من تغيير الاتجاه وتغطية جميع البرامج الرئيسية التي تنتظر التمويل. وتضع خطة عملنا مبادئ توجيهية لاتخاذ خيارات استراتيجية، وقد أكدنا فيها إصرارنا على أهمية منح الحكومة الوسائل التي تمكنها من أداء دورها كاملاً، والتي بدونها ستصبح الحكومة مجرد مراقب للأحداث التي تجري على أراضيها.

ويبدو أن التزام الرئيس كلينتون والعديد من الشركاء الآخرين يدشن الآن عهداً جديداً من تفهم الحاجة إلى التنسيق والشفافية. واللجنة المؤقتة لإنعاش هايتي آلية فريدة في هذا الصدد، لكنها تبقى آلية مؤقتة لا غير. ولذا علينا الاستفادة إلى الحد الأقصى من هذه الفترة من أجل إعداد الأساس لحالة دائمة لا يمكن إيجادها سوى في الهيئات الوطنية، وفي الوزارات والبرلمان والمقاطعات، بالإضافة إلى المجتمع المدني النابض بالحياة والمشارك في الخيارات الوطنية الرئيسية.

إن إسهام المنظمات غير الحكومية لا غنى عنه ومرحب به في هذا المجال، وسيظل يؤدي دوراً هاماً. ولكن ذلك الإسهام لا يمكن أن يكون بديلاً عن إسهام الدولة. إن مصداقية الدولة على المحك، وبالتالي فعالية مؤسساتها.

الشحيحة في جوانب معينة من التنمية، ما كان من شأنها أن تحسن تحسيناً نسبياً نتائج هايتي وتجسيدها بصورة مختلفة.

وأود أيضاً أن أؤكد على أن تحقيق الأهداف الإنمائية مسؤولية مشتركة، على الرغم من أننا نفهم أن البلدان المعنية ينبغي لها أن تكون لها الريادة وتتولى المسؤولية الرئيسية عن تحقيق الأهداف الإنمائية. ولكن لا يمكنها أن تفعل ذلك إلا بالدعم الدولي المستنير والثابت. مرور الوقت. على نحو يجسد أولويات البلدان النامية. ولا يمكنها أن تفعل ذلك بدون الاحترام الحقيقي للممتلكات التاريخية والثقافية والاختيارات الإنمائية لكل بلد من البلدان المعنية.

لقد ابتليت هايتي بلاء شديداً وتحملت العبء الكامل لعواقب عقد من الاختيارات الإنمائية غير الصائبة وسياق دولي متسم بانعدام اليقين. ما الذي يمكن لهايتي أن تفعله بمفردها بينما تدفع سنة بعد أخرى رياح الأعاصير العاتية عشرات الآلاف من الأسر إلى مزيد من الفقر؟ وما الذي يمكن لهايتي أن تفعله بمفردها حينما تضربها مأساة لا سابقة لها، مثل تلك التي حدثت في ١٢ كانون الثاني/يناير؟ وكيف يمكننا، في بيئة كهذه، انتشال هايتي من الحلقة المفرغة للضعف المتزايد الذي يعمق الفقر ويدفع آلاف الهايتيين إلى الهرب من حالتهم التي لا يمكن تحملها براً وبحراً، ويثير زعزعة الاستقرار التي تثنى عن الاستثمار. وبإيجاز، كيف يمكننا أن نعطي حكومتنا القدرة على أداء دورها الواجب في عكس مسار الحالة؟

يبدو أن الحالة غير ميسوس منها. والعكس هو الصحيح، فهذه فرصة فريدة تقريباً للإفلات من الحلقة المفرغة للفقر والدخول في حلقة مثمرة للحد من أوجه الضعف والاستثمار في قطاعات تولد العمالة والنمو، وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية.

الرئيس المشارك (السيد التريكي): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب صاحب السمو الشيخ ناصر محمد الأحمد الصباح، رئيس دولة الكويت.

الشيخ الصباح (الكويت): يشرفني، بادئ ذي بدء، أن أنقل لكم تحيات سمو أمير دولة الكويت. كما يسعدني أن أتقدم لكم باسم حكومة وشعب دولة الكويت بالتهنئة على رئاستكم للاجتماع الرفيع المستوى لاستعراض الأهداف الإنمائية للألفية. ونحن على ثقة بأن قيادتكم الحكيمة وحسن إدارتكم سوف يسهما في تحقيق ما نصبو إليه.

كما أود تقديم جزيل الشكر والتقدير للأمين العام للأمم المتحدة، السيد بان كي - مون، الذي قدم تقريراً متكاملًا عن الإنجازات التي تحققت والأهداف المنشودة وسبب تأخر بلوغها في الوثيقة الهامة التي تحمل العنوان "الوفاء بالوعد: استعراض تطوعي لتعزيز برنامج عمل متفق عليه لبلوغ الأهداف الإنمائية بحلول عام ٢٠١٥" (A/65/665).

وفي مؤتمر القمة للألفية التاريخي، الذي عقد في مطلع القرن الحالي، وضع قادة الدول ورؤساء الحكومات برنامجاً زمنياً وخارطة طريق لتحقيق أهداف نبيلة لشعوب العالم التي هي بحاجة شديدة إليها. وقد كان هذا البرنامج بمثابة نبراس أنار الطريق للعمل على تحقيق تلك الأهداف.

وقبل خمسة أعوام، اجتمع قادة العالم مرة أخرى في المؤتمر الاستعراضي الأول للأهداف الإنمائية للألفية، حيث كان التفاؤل يعم الجميع، وكانت المؤشرات مشجعة والإحصائيات توضح مدى استجابة الدول، وخاصة أقل البلدان نمواً والأكثر تأثراً في جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا وفي آسيا، مشبعة الحماس والتصميم على بذل المزيد والالتزام بمسارات تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وتواصل دولة هايتي من ناحيتها، العمل لتحسين إمكانية التنبؤ بمستوى الموارد التي يمكن أن تطلبها من مواطنيها، حتى ولو أن الكثير من العمل ما زال يتعين القيام به. ومن الأساسي، كذلك، أن تسري إمكانية التنبؤ ذاتها على الالتزامات المالية لتعمير هايتي. وفي هذا المجال، ما زال هناك الكثير مما يتعين عمله. فعلى سبيل المثال، ما زالت حكومة هايتي حتى الآن لا تملك سوى فكرة تقريبية عن المبالغ التي أنفقتها الوكالات الإنسانية. وقد طلبنا تلك المعلومات، ولكن الإجابات كانت قليلة وجزئية. وهذا أمر غير مقبول.

وعلاوة على ذلك، من الصعب الوقوف على المبالغ المتاحة للوكالات الإنمائية، سواء الثنائية أو المتعددة الأطراف أو ما سواها. وما هي المبالغ التي يمكن وضع البرامج على أساسها؟ وما هي قيمة الأموال الإضافية المتاحة لها. تلك أسئلة أساسية هي العمود الفقري لتنسيق الجهود وفعاليتها. ولذلك، أدعو المجتمع الدولي إلى تحسين تبادل المعلومات، وهو ما يشكل أساساً للحوار الحقيقي. وبدون ذلك، لن تكون هناك ملكية وطنية، مما سيجعل الآثار قصيرة الأمد وعابرة، ولن يحول دون تقدم هايتي في جهودها لتعمير البلد وتحقيق بعض الأهداف الإنمائية للألفية على الأقل فحسب، بل سيجعلها أيضاً تتراجع.

وقد قلت سابقاً، بأننا لا يمكن أن نتوخى ذلك السيناريو. وتستطيع هايتي بل يجب عليها أن تغير صورتها كبلد غير مستقر وبلا ضوابط وأن تصبح بلداً يعتز بماضيه ويؤمن بمستقبله. وسيكون نجاحنا نجاحاً للمجتمع الدولي، بل سيتجاوز ذلك إلى ما هو أبعد كثيراً من حدود بلدنا، مسلطاً الضوء على حقائق التنمية وعلى قدرة المجتمع الدولي على الوفاء بوعدوه.

إلى انعكاساتها السلبية على البيئة والنظام الإيكولوجي والتنوع البيولوجي. كما بدأ العالم يشهد في السنوات القليلة الماضية زيادة في عدد الكوارث الطبيعية التي أصبحت بسبب التقلبات المناخية أكثر عنفا وتدميرا، وتنجم عنها خسائر هائلة في الأرواح والممتلكات كالزلازل المدمر الذي ضرب هايتي في شهر كانون الثاني/يناير الماضي، والفيضانات التي اجتاحت باكستان في الشهر الماضي. ونأمل في المؤتمر القادم الذي سيعقد في مدينة كانكون بالمكسيك في شهر كانون الأول/ديسمبر القادم أن تتمكن من التوصل إلى وثيقة ملزمة قانونا، تحدد الخطوات والسياسات المطلوبة والمستويات التي تتحملها البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية للحد من تأثيرات تغير المناخ ومساعدة الدول النامية على التكيف مع نتائجه وإفرازاته.

ومع أن هذه المصاعب عرقلت مساع كثيرة للدول وأثرت في قدراتها على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فإننا نتفق مع ما جاء في تقرير الأمين العام (A/64/445) ومفاده أن الأهداف الإنمائية ما زالت قابلة التحقيق في موعدها، إذا ما توفر الالتزام الكافي والسياسات المناسبة والموارد والجهود الكافية.

لذا نرى بأن هذا الاجتماع يُعد مناسبة هامة لتجديد الالتزام والعزم على تحمل مسؤولياتنا، وتنفيذ تعهداتنا، وحشد طاقاتنا من أجل عالم أفضل تضيق فيه فجوة الخلافات والانقسامات والصراعات التي يغذيها غياب العدالة والمساواة، وتتسع فيه آفاق التعاون والشراكة ويسود فيه الأمن والسلام.

وفي هذا الشأن، نود التأكيد بأن الأمم المتحدة تبقى الآلية المتعددة الأطراف الأكثر مصداقية وشرعية وحيادية لمناقشة أفضل السبل والوسائل من أجل التوصل إلى حلول مشتركة وجماعية للتحديات والمخاطر العالمية.

غير أن الاجتماع الحالي، الذي يعتبر فرصة هامة لاستعراض الأهداف الإنمائية للألفية، تسيطر عليه مؤشرات غير مشجعة، وخاصة بالنسبة للهدف الأول، المتعلق بتخفيض معدلات الفقر والجوع العالميين إلى النصف، مما يشكل تحديا حقيقيا أمام المجتمع الدولي في مكافحة هاتين الآفتين. فبدلا من أن ينخفض عدد الفقراء، ارتفع من ٨٠٠ مليون شخص في عام ١٩٩٠ ليصل إلى أكثر من مليار شخص في عام ٢٠٠٩.

ولذلك، لا بد من الالتزام بالتعهدات السابقة، وعلى وجه الخصوص، لا بد من وفاء الدول المتقدمة النمو بما التزمت به في توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية بتخصيص ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية.

شهد العالم منذ المؤتمر الأخير الذي انعقد في عام ٢٠٠٥ أزمات وتحديات هائلة تمثلت في ارتفاع المواد الغذائية وتذبذب أسعار الطاقة، أعقبتها أزمة مالية واقتصادية خانقة هددت النظام الاقتصادي العالمي، والاستقرار السياسي والاجتماعي في بعض الدول، وعانت منها الدول كافة من دون استثناء، وتأثرت الدول النامية والدول الأقل نموا بدرجة أكبر من غيرها، رغم أنها لم تكن معنية بحدوث هذه الأزمة أو بالأسباب التي أدت إليها.

وفي الوقت الذي نرحب فيه بالخطوات والسياسات التي اتخذتها عدد من المجموعات الدولية والإقليمية لمواجهة هذه الأزمة والتخفيف من آثارها، ومنع تكرارها ما زال هناك المزيد الذي يمكننا القيام به لتعافي الاقتصاد العالمي وتحقيق نظام تجاري دولي متوازن وعادل.

ومن التحديات الخطيرة التي تواجه عالمنا وتستدعي جهدا مشتركا وموحدا لمواجهتها هي ظاهرة تغير المناخ وتأثيرها على جميع مناحي الحياة من أنشطة اقتصادية وتجارية

التحتية ورفع مستوى الخدمات التعليمية والصحية، مما يمهد السبيل أمام جعل الكويت مركزا ماليا وتجاريا في المنطقة. واستمرار لنهج دولة الكويت في تقديم المساعدات للدول النامية، يواصل الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية جهوده في دعم وتمويل المشاريع الإنمائية ومشاريع البنية التحتية في أكثر من مائة دولة وبقيمة إجمالية قاربت ١٥ مليار دولار ليلعب متوسط ما قدمته ضعف النسبة المقررة دوليا من الدخل القومي للدول. وتجدد دولة الكويت التزامها بمواصلة تقديم المساعدات الإنمائية والمالية للدول المحتاجة بما يحقق الاستقرار والتقدم لهذه الدول والنهوض بإمكاناتها وقدراتها لتلبية احتياجاتها الإنمائية.

ندرك حسامة المسؤولية الدولية والصعوبات والتحديات التي تعترض سبيل كثير من الدول للوصول إلى الغايات والأهداف الإنمائية للألفية. ونحن لعل ثقة بأن الأهداف قابلة للتحقيق، إذا ما توفرت الإرادة السياسية والإيمان الكامل بأهمية العمل المشترك والجماعي والالتزام بما يتخذ من قرارات وتعهدات. فلنعمل جميعا لما فيه خير وكرامة ورفاهية شعوبنا مسترشدين بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والاحترام الكامل للقانون الدولي.

الرئيس المشارك (السيد التريكي): تستمع الجمعية

العامة الآن إلى خطاب يدي به دولة السيد ستيفنسون كينغ، رئيس وزراء سانت لوسيا.

السيد كينغ (سانت لوسيا) (تكلم بالإنكليزية): قبل

عشرة أعوام، اجتمعنا واتفقنا على مجموعة من الإجراءات التي توثق مسؤوليتنا الجماعية عن كفالة أن نعيش في عالم أكثر عدلا. ووضعنا مؤشرات وأهدافا، يجب أن نقيّمها في هذا الوقت.

سانت لوسيا هي من بين تلك الدول التي اعتمدت الأهداف الإنمائية للألفية، وهي الأهداف التي يتعين تحقيقها

تأمل دولة الكويت بأن يكون في الإمكان بلوغ الأهداف الإنمائية التي ينشد العالم تحقيقها بحلول عام ٢٠١٥. وهناك مؤشرات إيجابية تدعم هذا الإيمان، مثل تحسن معدلات التسجيل في المدارس وصحة الطفل وصحة الأمهات الحوامل، وتوسيع نطاق الحصول على المياه النظيفة، وإحراز التقدم في الأمراض الخطيرة، مثل فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والملاريا والسل.

لكن هذا التقدم المحرز والنتائج الإيجابية بحاجة إلى جهود حثيثة للمحافظة عليها وتدعيمها، لا سيما وأن التحديات التي تواجه العالم كثيرة، فما تزال نسبة كبيرة من سكان العالم في بعض المناطق تعاني من الفقر والجوع. والأمراض الخطيرة، وارتفاع معدلات البطالة، والأمية والتشرد، بالإضافة إلى الآثار السلبية للصراعات المسلحة والاحتلال الأجنبي، ناهيك عن مخاطر انتشار أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة النووية، والجريمة المنظمة العابرة للحدود، والاتجار بالمخدرات، وانتشار ظاهرة الإرهاب، وانتهاك حقوق الإنسان. كل هذه المصاعب في مجملها تشكل تهديدا حقيقيا للأمن والسلم الدوليين، وتعيق تحقيق التنمية المستدامة المنشودة.

تسعى دولة الكويت بكل طاقاتها لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والعمل على رفاهية أفراد الشعب الكويتي، حيث تفوقت مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دولة الكويت على المعدلات المستهدفة، واحتلت مراتب متقدمة على المستويين الإقليمي والدولي، وفقا لتقارير وكالات الأمم المتحدة المعنية بالتنمية البشرية. ويجري العمل حاليا على تضافر الجهود وحشد كافة الإمكانيات لتنفيذ خطة التنمية الوطنية للفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٤ والتي بلغت تكلفتها بحدود ١١٥ مليار دولار. وهي خطة طموحة تهدف إلى النهوض بكافة قطاعات الدولة وتطوير البنية

الوصول إلى البنية التحتية والخدمات الاقتصادية الأساسية ونوعيتها الجيدة في ما بين البلدان والجماعات الضعيفة.

وبالنسبة إلى الهدف ٢ من الأهداف الإنمائية للألفية، المتعلق بتحقيق تعميم التعليم الابتدائي، فقد تم تنفيذ ذلك في سانت لوسيا منذ العام ١٩٨٠، وشهد أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ التدشين الرسمي لتعميم التعليم الثانوي. وفي حين أن سانت لوسيا حققت تعميم التعليم الابتدائي والثانوي على السواء، فإن التزام الحكومة لا يزال عالياً، بينما تعمل على تحسين نوعية التعليم من خلال إجراء تحسينات في تدريب المعلمين وفي الأحوال المدرسية.

وبالنسبة إلى الهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية، المتعلق بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وإلغاء التفاوت الجنساني في الحصول على التعليم، فإنه ليس وثيق الصلة تماماً بسانت لوسيا، لأن ذلك تحقق منذ أمد بعيد. لكن هناك حاجة إلى تعميم البعد الجنساني في جميع جوانب التنمية. وثمة حاجة ماسة إلى إجراء معالجة منهجية للمسائل المتعلقة بالعنف القائم على الجنس، والأنواع الأخرى من التمييز ضد المرأة. ومن ناحية أخرى يوجد عدد من المسائل الحاسمة فيما يتصل بتهميش الذكور ومشاكل أخرى يعاني منها الشبان الذكور ينبغي معالجتها على وجه السرعة.

الهدف الرابع من الأهداف الإنمائية للألفية يتعلق بتخفيض معدل وفيات الأطفال. إن معدلات وفيات الأطفال في سانت لوسيا أفضل من المؤشرات القياسية المحددة في الأهداف الإنمائية للألفية. وقد دأبت سانت لوسيا على السعي إلى تحقيق رؤية الرعاية الصحية الأولية الشاملة وتحقيق هذا الهدف من الأهداف الإنمائية للألفية. وهذا يشمل على الانتقال الجذري من نظام للرعاية الطبية القائمة على العلاج والاستشفاء إلى نظام قائم على الوقاية والحفاظ على الصحة.

بجول عام ٢٠١٥. وفيما نقيّم التقدم الذي أحرزناه والالتزامات التي التزمنا بها، يجب ألا ننسى أن وعودنا قُطعت على أساس افتراضات محددة بشأن البيئات المحيطة بنا. ونعلم الآن أن هذه الافتراضات كانت مغلوطة، لأننا في تلك الفترة الزمنية شهدنا صدمات ناتجة عن أسعار النفط، والأزمات الغذائية والصحية والمالية، والكوارث الطبيعية الكبرى - وما هو أساسي جدا للدول الجزرية الصغيرة النامية - ازدياد البيئة العالمية سوءاً من خلال السياسات الوطنية متسقة مع الإطار العالمي ومدعومة منه، وثانياً يسّرت وضع إطار وطني للأهداف والمؤشرات، فضلاً عن نظامي الرصد والإبلاغ، الهامة والمتكيفة مع الاحتياجات والقدرات الوطنية. وكان مسؤولاً عن إعداد التقرير عن الأهداف الإنمائية للألفية فريق عامل متعدد القطاعات، جرى تنسيقه من خلال وزارة التحول الاجتماعي، وتضمّن أطرافاً أساسية من القطاعات الرئيسية. والوضع الراهن لكل هدف من الأهداف أوجزه كما يلي:

بالنسبة إلى الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية، المتعلق بالقضاء على الفقر المدقع والجوع، فإن المؤشر الكمي للفقر المدقع - الناس الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم - لا ينطبق على سانت لوسيا. حالياً، تشير البيانات إلى أن مستوى الفقر عندنا ارتفع من ٢٥,١ في المائة عام ١٩٩٥ إلى ٢٨,٨ في المائة عام ٢٠٠٩، لكن مستوى المعوزين تراجع من ٧,١ في المائة عام ١٩٩٥ إلى ١,٦ في المائة عام ٢٠٠٩. وتنخرط الحكومة حالياً في عدد من البرامج والمبادرات والمؤسسات المكرسة في الدرجة الأولى لخفض مستوى الفقر؛ وتحسين الحصول على الخدمات العامة؛ وتطوير المهارات بغية تعزيز العمالة؛ وتوفير الحصول على الاعتمادات؛ وتوفير خدمات الدعم للأعمال التجارية الصغيرة جداً؛ وتوزيع الأموال لصالح الفقراء والمحتاجين والمحرومين، بما في ذلك المنح الدراسية للطلاب؛ وزيادة

الاتفاقيات البيئية الإقليمية والدولية. ومن الجدير بالذكر إعلان ليلنتال المعني بتغير المناخ والتنمية، الصادر عن الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية.

أما الهدف الثامن من الأهداف الإنمائية للألفية، المتعلق بالشراكة العالمية من أجل التنمية، فإن السياسة العامة للحكومة في سانت لوسيا سعت دائما إلى تشجيع الشراكات عن طريق المنظمات دون الإقليمية والإقليمية والدولية. إن اقتصادنا مفتوح جدا ونسعى كثيرا إلى تسهيل الاستثمار الأجنبي المباشر، فضلا عن أننا نكفل التصرف السليم بأموال المساعدة الإنمائية الرسمية.

لقد أحرزنا في سانت لوسيا تقدما كبيرا نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وعلاوة على ذلك، تظل احتمالات تحقيق الأهداف في الموعد المحدد عام ٢٠١٥ جيدة وتعطي سببا للتفاؤل. غير أن من المعترف به أن ثمة حاجة الأخذ بنهج مدروس أكثر في تعميم الأهداف الإنمائية للألفية وإدماجها في جدول أعمال التنمية الوطنية. إن الأهداف الإنمائية للألفية يجب ألا تعتبر غاية في حد ذاتها وإنما وسيلة لبلوغ الغاية. ويجب ألا يغيب عن البال أن الكثير من الأهداف والمؤشرات القياسية وضعت عند الحدود الدنيا وأن الكثير من البلدان كانت، وقت اعتماد الأهداف، قد تخطت بالفعل تلك الحدود. لذا فإن التحدي أمام بلدان مثل سانت لوسيا كان كفالة التحرك إلى الأمام وإلى الأعلى نحو مستويات يصبح الفقر فيها من ذكريات الماضي.

وأود أن أشدد على أن التقدم نحو الأهداف الإنمائية للألفية لن يسفر عن آثار ملموسة إذا كانت المكاسب الإنمائية مهددة بالزوال. وينبغي للدول المتقدمة النمو أن تشجع النمو الاقتصادي العريض القاعدة من خلال مساعدة البلدان على رسم وتنفيذ سياسات مشجعة للنمو

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد مكدونلد (سورينام).

أنتقل إلى الهدف الخامس من الأهداف الإنمائية للألفية، المتعلق بتحسين صحة الأمهات، وأقول إن صحة الأمهات لدينا أفضل مما في معظم البلدان النامية، وهي تتجاوز المؤشر القياسي المحدد في الأهداف الإنمائية للألفية. وفي الوقت الحاضر تجري ٩٨ في المائة من الولادات على يد مهنين صحيين مهرة وتستفيد ٩٦ في المائة من النساء من خدمات الرعاية الصحية فيما قبل الولادة.

الهدف السادس من الأهداف الإنمائية للألفية يتعلق بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والأمراض الأخرى. وإن خطة سانت لوسيا الوطنية الاستراتيجية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، التي بدأت في شباط/فبراير ٢٠٠٥، تشكل إطار العمل الإرشادي لاستجابة البلد فيما يتصل بانتشار وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتبذل الجهود لتحسين نظم الإبلاغ والمراقبة على السواء. وقد تمكنت سانت لوسيا من القضاء على مرض الملاريا والسيطرة بصورة عامة على انتشار الأمراض المعدية الأخرى. غير أن الأمراض الأخرى مثل السكري وضغط الدم واعتلالات القلب والسرطان ما زالت مصدر قلق، ونحن عاكفون على تطوير برامج الحفاظ على الصحة لإحكام السيطرة على انتشار هذه الأمراض.

الهدف السابع من الأهداف الإنمائية للألفية يتعلق بكفالة الاستدامة البيئية. وفي سبيل كفالة الاستخدام للموارد الطبيعية تم تطوير وتنفيذ عدد من السياسات والبرامج. وهذه السياسات والبرامج مصممة لتسيير الاستخدام المستدام والإدارة المستدامة للموارد البحرية والبرية والساحلية والجوية. وسانت لوسيا من الموقعين على عدد من

ولكنني أفضل اغتنام الفرصة التي يتيحها حدث اليوم الرفيع المستوى لأنقل للمشاركين شعورا بالتحديات الهائلة التي تواجهها ملديف في مواصلة مسيرتها الإيجابية وتثبيت خطاها. ثمة أحداث مأساوية، مثل أمواج تسونامي الآسيوية في عام ٢٠٠٤، تذكرونا بأن التقدم صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لا يجوز أبدا أن يعتبر من الأمور المسلم بها. فالتحسينات والنجاحات التي استغرق تحقيقها سنين طويلة يمكن أن تنتكس بسهولة إذا لم نتخذ الحيلة والحذر ونجهز أنفسنا بما يلزم للتجاوب مع تلك الأحداث الشديدة القسوة، سواء الطبيعية أو تلك التي من صنع الإنسان.

ملديف تواجه ثلاثة تحديات أفقية ضخمة وعددا من التحديات المتصلة بأهداف معينة من الأهداف الإنمائية للألفية. أولا، بموازاة مساعيها الاجتماعية - الاقتصادية صوب الأهداف الإنمائية للألفية، تتصارع ملديف أيضا مع الحتميات السياسية لتوطيد الديمقراطية وترسيخ مفاهيم حقوق الإنسان وسيادة القانون كجزء من وعينا الوطني. وهذا ليس مقصورا علينا. فجميع البلدان في مرحلة الانتقال تمر بتجربة التوتر المتأصل بين الماضي والمستقبل، بين شرائح السكان التي استفادت من النظام القديم وتجدد العودة إليه، وشرائح المجتمع التي تتوق بفارغ الصبر إلى تغيير حقيقي وإلى مجتمع أكثر إنصافا وعدالة.

وهذا التوتر الكامن، إلى جانب التحديات التي يقترن بها مثل تصاعد التطرف الديني، تترتب عليه عواقب شديدة لا بالنسبة إلى توطيد الديمقراطية فحسب وإنما أيضا إلى جهودنا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وذلك يرجع إلى أن نهج الحكومة تجاه التنمية مرتكز على تمكين الناس وإعطائهم الحرية والفرصة لبناء حياتهم وتحسينها. إن النهوض بحقوق الإنسان والابتعاد عن الطابع المركزي للحكومة والإدارة والخصخصة وإعادة توزيع الثروة: هذه كلها تشكل أسس السياسات الحكومية. لكن تلك السياسات تمثل أيضا

وعلى النهوض بالتبادل التجاري وعلى الاستثمار في البنية التحتية وعلى تحفيز المبادرة الفردية في الأعمال الحرة.

وكل ذلك سيذهب سدى إن لم نتمكن من استدراج الجهات الفاعلة الرئيسية في سيناريو الاحترار العالمي إلى العمل على التقليل من انبعاثاتها واستعادة الاستقرار على الأقل فيما يتصل بالتدهور البيئي.

وهكذا يجب أن يتوفر التزام سياسي متجدد بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية واعتماد جدول أعمال للعمل العالمي اللازم لتسريع خطى التقدم صوب الأهداف. فلنعتقد العزم في جهودنا على التحرك إلى الأمام واعتماد وتطبيق السياسات والبرامج التي تمكننا من الحفاظ على مسيرتنا نحو عالم أفضل للجميع.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمتع الجمعية

الآن إلى خطاب يلقيه السيد محمد وحيد، نائب رئيس جمهورية ملديف.

السيد وحيد (ملديف) (تكلم بالإنكليزية): يوافق

هذا اليوم الذكرى السنوية الخامسة والأربعين لانضمام بلدي إلى الأمم المتحدة. وأثناء السنوات الـ ٤٥ الماضية حظيت ملديف بمساعدة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى والبلدان الصديقة في تحقيق تقدم هائل. وعلى ذلك أشكرها جميعا اليوم.

يمكنني أن أفهنا وأقول إن ملديف تتقدم بثبات

نحو الأهداف الإنمائية للألفية. ويمكنني أن أشرح أن ملديف حققت بالفعل خمسة من أهداف الألفية الثمانية قبل الموعد النهائي في عام ٢٠١٥، مما يجعلها البلد الوحيد في جنوب آسيا الذي حقق الأهداف الإنمائية للألفية الإضافية. ويمكنني أن أتكلم عن منجزاتنا في استئصال الفقر والتعليم الابتدائي وتخفيض وفيات الأطفال وكفالة صحة الأمهات ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وأمراض أخرى.

وأن الدول الجزرية الصغيرة مثل ملديف ستحتاج إلى الدعم إذا أردنا أن نحقق الأهداف الإنمائية للألفية.

الجواب واضح بالنسبة لنا. هناك حاجة إلى أن تضع الأمم المتحدة نظاماً أفضل لدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية، يتسم بكفاءة أكبر وأهداف أكثر تحديداً ويمكن قياسه على وجه أمثل. ويجب أن يشمل هذا النظام الإصلاحي فئة رسمية شفافة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أستعرض بإيجاز هدفين من الأهداف الإنمائية للألفية أحرزت فيهما ملديف، نسبياً، قدرًا أقل من التقدم، وهما الهدف ٣ المعني بتحقيق المساواة الجنسانية وتمكين المرأة، والهدف ٧، الخاص بكفالة الاستدامة البيئية.

وبصورة عامة، تجري في ملديف عملية سدّ الثغرة الجنسانية، ولو أنها تتم بصورة أبطأ من اللازم لتحقيق الهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. ففي بعض الظروف المعينة، تضع الأعراف الثقافية والاجتماعية العقبات أمام مشاركة النساء على قدم المساواة في المجتمع، بينما تشكل العزلة وانعدام الحصول على الموارد وفرص التعليم والعمل أيضاً تحديات كبيرة، لا سيما للفتيات والنساء. وإفساح المجال وإتاحة الفرص للنساء ليساهمن في التنمية هي أولوية من أولويات السياسة بالنسبة للحكومة. وتعميم مراعاة المنظور الجنساني إلزامي الآن في جميع مجالات سياسة الحكومة، بينما يجري إعداد قوانين جديدة لمكافحة التمييز والعنف ضد النساء.

إن الاستدامة البيئية من أهم المشاكل في ملديف، وتشكل تحدياً لحقنا الأساسي في الحياة. وهناك الكثير الذي ينبغي أن يقوم به البلد لتحقيق الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية. وملديف عاقدة العزم على الاضطلاع بنصيحتها. وحماية البيئة أولوية بالنسبة للحكومة، وأعلننا في

خطراً يهدد تهديداً واضحاً المصالح الضيقة القوية التي تحكمت ذات يوم بمصير البلد.

ثانياً، الحقيقة المحزنة، المرتبطة بتحديات البلد السياسية، هي أن ملديف تخوض نضالاً من أجل توطيد دعائم الديمقراطية وسيادة القانون في الوقت الذي تبقى فيه حالة الاقتصاد الكلي مضطربة. وهذا تسبب فيه إنفاق الحكومة السابقة ببذخ قبيل انتخابات عام ٢٠٠٨، مقرونا بعواقب أمواج تسونامي وتفجر الأزمة المالية العالمية.

وبالتشاور مع صندوق النقد الدولي، اتخذت الحكومة مجموعة كبيرة من الخطوات للتصدي لهذه المشكلة. وستحدد نتيجة هذه الجهود تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتطلعات الإنمائية الكبيرة لشعبنا. فعلى سبيل المثال، ترتبت على الضغوطات التي تتعرض لها الميزانية الوطنية آثار سلبية بالفعل على قطاعي الصحة والتعليم.

والتحدي الإنمائي الثالث الكبير الذي يواجهه البلد هو رفع اسم بلدنا قريباً، في نهاية هذا العام، من قائمة الأمم المتحدة لأقل البلدان نمواً. وسيكون لذلك آثار كبيرة على اقتصاد ملديف وعلى تنميتها الاجتماعية - الاقتصادية المتواصلة.

وبناء على ذلك، لن يكون من الخطأ فحسب بل من الخطير أيضاً أن نفترض اختفاء أوجه الضعف الموثقة جيداً التي تعاني منها ملديف بوصفها دولة جزرية صغيرة نامية حالما يتم الإقرار بأنها بلد متوسط الدخل. وفي الواقع، لا شك في أن ملديف لا تزال تتسم بالضعف بدرجة خطيرة على المستويات الاقتصادية والتجارية والاجتماعية والبيئية. وهكذا، فإن السؤال هو لحل المعادلة ونتفق على أن رفع اسم بلدنا من القائمة تطور إيجابي ينبغي الثناء عليه بينما، نقر في الوقت نفسه، بأن أوجه الضعف الرئيسية لا تزال قائمة

والتعليم، التي تبني القدرة البشرية للمشاركة على نحو أكثر إنتاجية في الأنشطة الاقتصادية.

وهناك قلق هام آخر يساور البلدان النامية يتمثل في كيفية الوصول إلى الأسواق الدولية بشكل أكثر جدوى من الناحية التجارية. ولذلك، ينبغي بذل جهود ملموسة لإعادة مفاوضات جولة الدوحة إلى المسار الصحيح صوب نتيجة ناجحة لإزالة الحواجز التجارية، خاصة بالنسبة للمنتجات الزراعية، وتقليص الإعانات الزراعية في البلدان المتقدمة النمو. وفي هذا الصدد، سيسهم منح برامج معفية من الضرائب للمنتجات من البلدان النامية في زيادة الدخل من الصادرات وسيجعل التبادل التجاري يعمل لصالح التنمية.

وفضلا عن ذلك، على البلدان المتقدمة النمو أن تفي بالتزاماتها بتحقيق الغاية المتفق عليها دوليا لتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من دخلها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لجميع البلدان النامية فضلا عن تحقيق الغاية المتفق عليها دوليا لتخصيص نسبة ٠,١٥ إلى ٠,٢٠ في المائة من دخلها القومي الإجمالي لأقل البلدان نموا. كما ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام لتخفيف عبء الدين عن البلدان الفقيرة، وبالتالي زيادة مواردها المالية لتمويل المشاريع الإنمائية الأساسية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وليست جميع هذه التدابير مسألة كرم فحسب، بل هي أيضا تعهد بإيجاد عالم آمن للجميع.

وفي عام ٢٠٠٣، اعتمدت حكومة كمبوديا الملكية غاياتها الإنمائية الخاصة بها، وتدعى أهداف كمبوديا الإنمائية للألفية، التي أدمجت بصورة شاملة في المرحلة الثانية من استراتيجيتنا المستقبلية وخطتنا الإنمائية الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٣. ولذلك فإن كمبوديا على المسار الصحيح لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالحد من

العام الماضي خططنا لتصبح ملديف أول بلد محايد من حيث استخدام الكربون. ومع ذلك، تعني الطبيعة عبر الوطنية للأضرار البيئية أنه لا يمكننا الانتصار في هذه المعركة بمفردنا. فنحن بحاجة إلى التزام المجتمع الدولي ودعمه، خاصة في إطار تغير المناخ.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد هور نامهونغ نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتعاون الدولي في كمبوديا.

السيد هور (كمبوديا) (تكلم بالإنكليزية): يسرني أيما سرور أن أشارك في هذا الاجتماع الهام للغاية، الذي يعقد في الوقت المناسب لاستعراض نصف المدة لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، وللنظر بصورة مشتركة في الخطوة القادمة التي سنتخذها للتخفيف من وطأة الفقر في العالم.

وإذ لا يفصلنا سوى أقل من خمس سنوات على التاريخ المحدد لعام ٢٠١٥، يتسم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية حتى الآن بصورة متفاوتة من أوجه القصور والنجاحات. وتتخوف أقل البلدان نموا في معظمها من أن تزايد الصعوبات التي ستواجهها في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ بسبب ظهور الأزمات المتعددة المتعلقة بالهبوط الاقتصادي العالمي، وانعدام الأمن الغذائي وتغير المناخ وتخفيف عبء الدين.

وتحقيق الغاية المتعلقة بتخفيض الفقر بنسبة النصف من الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ سيتطلب نموا اقتصاديا متواصلا وسياسة أكثر مراعاة لصالح الفقراء. وهناك حاجة أيضا إلى عدد من الإصلاحات في مجال الحوكمة لتهيئة البيئة المؤاتية للحد من الفقر. ومن الأهمية بمكان توسيع نطاق النمو في القطاعات التي يمكن أن تكفل المزيد من فرص العمل والاستثمار بصورة أكبر في قطاعات، مثل الصحة

النامية، نحتاج أكثر من أي وقت مضى إلى مشاركة جميع البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات المالية؛ وإلا فإن جهودنا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ستكون بلا جدوى.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة غونبلا كارلسن، وزيرة التعاون الإنمائي الدولي في مملكة السويد.

السيدة كارلسن (السويد) (تكلمت بالإنكليزية): تمثل الأهداف الإنمائية للألفية خطة مشتركة لتعزيز وتنسيق جهودنا للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية العالمية المستدامة. وتُعنى الأهداف الإنمائية بتحسين حياة الناس الأفقر في العالم: حق كل شخص في المشاركة الفعالة في تشكيل مستقبله ومستقبل أسرته ومجتمعه المحلي وبلده. وهي تُعنى بتمكين الناس من التخلص من الفقر والحياة في جو من الحرية والفرصة.

لدى الحكومات التي تتوخى التنمية الديمقراطية جنبا إلى جنب مع حقوق الإنسان احتمال أكبر لتحقيق الأهداف الإنمائية. والاتجاه الكلي إيجابي. انخفضت وفيات الرضع والأطفال، ويذهب عدد أكبر من الفتيات إلى المدرسة. وثمة دليل على أن الأهداف الإنمائية يمكن تحقيقها إذا توفرت الإرادة السياسية الكافية.

ولكن، على الرغم من إحراز التقدم، ما فتئنا نواجه التحديات. ملايين البشر يعانون من الجوع وعدم الحصول على مياه الشرب المأمونة. وتغير المناخ يضر بظروفنا المعيشية. والفقراء يعانون أشد المعاناة، وأفريقيا متضررة بشكل بالغ على نحو خاص.

ولدى السويد قلق عميق من أن تحقيق بعض الأهداف الإنمائية لا يزال متأخرا. ويصدق ذلك على نحو خاص على الهدف الإنمائي ٥، بشأن صحة الأمهات. ومن غير المقبول أن تموت كل سنة مئات الآلاف من النساء،

وفيات الأطفال، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والملاريا والأمراض الأخرى، وإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية. واعترافا بالنجاح الباهر في هذه الأهداف، قدمت لجنة الأهداف الإنمائية للألفية لمنح الجوائز يوم الأحد الماضي في نيويورك إلى كمبوديا جائزة الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٠ عن الهدف ٦ من الأهداف الإنمائية للألفية.

ووفقا لدراسة أعدها في الفترة الأخيرة معهد أعالي البحار للتنمية وحملة الأمم المتحدة للألفية، أدرجت كمبوديا ضمن ٢٠ بلدا تحرز أكبر تقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وهي على المسار الصحيح لتحقيق الغاية المتعلقة بالحد من الفقر بنسبة النصف بحلول عام ٢٠١٥. ونحن سعداء حقا أن نرى أن التحسن في تقليص نسبة الفقر واضح في جميع أنحاء بلدا. وهناك أيضا تحسن كبير في مجال التعليم. ونقوم الآن بتنفيذ المرحلة الثانية من الاستراتيجية المستطيلة، التي تحتل فيها الأولوية استراتيجيتنا الوطنية للحد من الفقر. ورغم ذلك، نحن مدركون تماما أنه، بالرغم من هذا التقدم الكبير نحو التنمية المستدامة، ما فتئت كمبوديا تواجه العديد من التحديات التي تواجهها معظم البلدان النامية.

وضمن هذه التحديات الضخمة، لا يزال الحد من الفقر هو الأولوية القصوى في البلدان النامية. ومن منظور كمبوديا، تعلمنا أن السلام والاستقرار السياسي واستقرار الاقتصاد الكلي، بدعم من شراكة إنمائية نشيطة، هي مفاتيح التنمية المستدامة، التي ستتيح لنا فرصة أفضل لمعالجة التحديات التي نواجهها لدى الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

وأمامنا الآن أقل من خمس سنوات لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومع مراعاة التحديات التي تواجهها البلدان

في البلدان النامية نفسها. وينبغي للأنظمة الوطنية أن تولد الموارد حتى يمكن أن يُدفع للمعلمين والقوابل، على سبيل المثال، رواتب لائقة. ونحن بحاجة أيضا إلى التزام مشترك بمكافحة الفساد. العث غير مقبول، وينبغي ألا يقدم الناس الرشوة على طريق الحصول على الخدمات الأساسية.

علينا مسؤولية مشتركة عن الوفاء بالتزاماتنا بتحقيق جميع الأهداف الإنمائية بحلول عام ٢٠١٥. ونحن بحاجة إلى الوفاء بوعودنا. وذلك يصدق على البلدان المتقدمة النمو والنامية على السواء. وتعترم الحكومة السويدية القيام بواجبها وستواصل المشاركة في المجتمع المدني والآخرين. وأدعو الزملاء في العالم المتقدم النمو أن يوفوا بالتزاماتهم بالمساعدة الإنمائية الرسمية الآن، كما أدعو الزملاء في البلدان النامية إلى تعزيز ملكيتهم وقيادتهم. تبقى خمس سنوات. فلنعمل ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السناتور ماكسين ماكلين، وزيرة الخارجية والتجارة الخارجية في بربادوس.

السيدة ماكلين (بربادوس) (تكلمت بالإنكليزية): أشارك أعضاء الوفود الزملاء قهنتة السفير ديس على قيادته الكفاءة للجمعية العامة. ويشيد وفد بربادوس أيضا به وبالرئيس المشارك على استضافة اجتماع القمة الرفيع المستوى هذا. إنه يشكل دافعا إلى إنجاز الرحلة التي بُدئت في عام ٢٠٠٠. نحن ملتزمون بتحقيق مجموعة من الأهداف المنشودة والمعنية زمنيا التي ترمي إلى القضاء على الفقر بجميع أشكاله، أي الأهداف الإنمائية للألفية.

ووقت اجتماع القمة مناسب جدا. لقد دُعي إلى عقده خلال الأزمة الاقتصادية الأكثر قسوة التي واجهها المجتمع الدولي منذ الثلاثينيات من القرن العشرين. وفي نفس الوقت كان العالم يعاني من الأضرار التي تسببت فيها أسوأ

ومعظمهم في ريعان الشباب، من مضاعفات متعلقة بالحمل والولادة. وأسباب وفيات الأمهات معروفة تماما، ويمكن الوقاية منها في معظم الحالات.

ولا يمكننا أن نتجاهل حق النساء والرجال والشباب في التثقيف الجنسي والحصول على خدمات الصحة الإنجابية. ولا يمكننا أن نغض عيوننا عن حقيقة أن ١٣ في المائة من وفيات الأمهات تتسبب فيها عمليات الإجهاض غير المأمونة. يجب تناول صحة الأمومة ضمن نهج شامل حيال الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. تقوم علاقة قوية بالمساواة الجنسانية، وهي الطريق المثلى لكفالة حق المرأة في جسمها. وستواصل السويد الدفاع عن تلك الحقوق وحمايتها وتعزيزها.

والاستثمار في نظم الصحة الوطنية بالغ الأهمية. إنه يجعل الأمهات والأطفال والأسر أفضل صحة. وتسهم الأمهات المتمتعات بالصحة في مستويات أعلى من التعليم والنمو الاقتصادي والإنتاجية، نظرا إلى أن الأمهات المتمتعات بالصحة يمكنهن أن يشاركن مشاركة كاملة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

وترحب السويد باستراتيجية الأمين العام العالمية لصحة المرأة والطفل. ونهنته على جعل الهدف الإنمائي ٤ والهدف الإنمائي ٥ يتمتعان بالأولوية بالنسبة إلى كل منظومة الأمم المتحدة. تقدم الاستراتيجية رؤية وتؤكد على الحاجة إلى الإبلاغ والرقابة والشفافية، ولكنها بحاجة إلى أهداف أكثر واقعية لكفالة الامتثال والمساءلة. إن ما يقاس ينجز، وما ينجز يجب أن يقاس. وذلك أمر وثيق الصلة بالتزام حكومة بلدي بالعمل على جعل نظام المعونة أكثر شفافية وكفاءة.

الموارد الدولية هامة وستبقى هامة في تحقيق الأهداف الإنمائية. والأهم من ذلك هي الموارد المحلية، مثل الضرائب

وبالإضافة إلى ذلك، تؤمن بربادوس إيماناً راسخاً بأن تمكين السكان أحد السبل لتعزيز الحكم الرشيد ونحن نسعى إلى تحقيق الأهداف الإنمائية. والأطر المؤسسية عززت بذلك، لهدف الحد من التشطي الراهن فيما بين وكالاتنا للخدمات الاجتماعية. وهدفنا هو كفالة الإيصال السلس والحسن التوقيت لتلك الخدمات. ويُتوخى صنع السياسة القائم على الأدلة وتعزيز نظم الرصد.

وقد أُطلقت المبادرات التالية: إجراء تقييم قُطري لظروف المعيشة، وإنشاء قاعدة بيانات وطنية لتتبع الزبائن، وتصميم استمارة معلومات أولية تسمح بتقييم الزبائن عن طريق وكالة وحيدة لجميع أنواع المساعدة المتوخاة.

ومع اعتزازنا بهذه المبادرات، فإننا ندرك مع الأسف أن كل هذه المكاسب قد يعصف بها أي إعصار أو زلزال، أو، كما في حالتنا الراهنة، انهيار الأسواق المالية. ولذلك، لا يمكن النظر إلى القضاء على الفقر المدقع والجوع بمعزل عن الأهداف الأخرى.

ومنطقة البحر الكاريبي تأتي في المركز الثاني بعد منطقة جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا مباشرة من حيث انتشار فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز. وقد أتاحت الالتزام السياسي الرفيع واستراتيجيتنا الموسعة للاستجابة المتعددة القطاعات، بمساعدة البنك الدولي، للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز أن يحصلوا على العلاج. وبذلك، انخفضت الوفيات الناتجة عن الإصابة بالفيروس والإيدز بدرجة كبيرة، كما أن انتقال العدوى من الأم إلى الطفل أصبح شيئاً من الماضي. وهناك زيادة في المعارف وإن لم تقترن بتغيير مقابل في السلوكيات. وما زالت معدلات الإصابة غير مقبولة، مما يثير التساؤلات بشأن استدامة برامجنا العلاجية.

كوارث طبيعية في الذاكرة الحديثة، وهي الكوارث التي نعتقد أنها متعلقة بتغير المناخ. هذه الظواهر إما أبطأت تقدم بعض الدول الأعضاء نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول التاريخ المنشود في عام ٢٠١٥ أو، في حالات أخرى، قوضت قدراتها على مواصلة بذل الجهود.

ويجب عليّ أن أتكلم دفاعاً عن بربادوس وبلدان أخرى مصنفة بأنها بلدان عالية الدخل أو متوسطة الدخل. عن طريق الكفاح والعمل الشاق سعينا خلال السنين إلى وضع بلداننا على مسار يؤدي إلى التنمية المستدامة. وبعتماد استراتيجيات مثل الرعاية الصحية الأولية الشاملة والتعليم الإلزامي خطونا خطوات واسعة أتاحت لنا توشي استراتيجية تروم تحقيق ما هو أكثر من الأهداف الإنمائية للألفية في بعض المجالات. ويبقى الكثير الذي ينبغي القيام به، ولا يمكننا أن نقوم به بمفردنا.

إن الفقر المدقع والجوع عقبتان أمام التنمية العالمية. في بربادوس، على الرغم من أن الفقر نسبي ثمة خصائص ووجوه ضعف ترافق كيان الدولة الجزرية الصغيرة النامية. نحن نتعرض لكوارث طبيعية وأضرار تغير المناخ. ونظراً إلى أننا اقتصادات مفتوحة لدينا قابلية للصدمات الخارجية. ونظراً إلى وجوه الضعف هذه، تجب إعادة النظر في مسألة رفع أسماء البلدان النامية المتوسطة الدخل مثل بربادوس من قائمة الدول الأقل نمواً.

إن استئصال الفقر يحظى بالأولوية في جدول أعمال التنمية، وفي البيئة الاقتصادية الحالية عملت بربادوس بتصميم على المحافظة على شبكة الأمان الوطنية التي تمتلكها. وندرك أن الإيصال الفعال والكفؤ للخدمات الاجتماعية سيكون له أثر إيجابي في صون شبكة الأمان الوطنية التي تمتلكها. ونقدّر أيضاً الحاجة إلى ذلك ونحن نسعى إلى كفالة استمرار نوعية الحياة ومستوى المعيشة اللذين أصبحنا معتادين عليهما.

والمترلق بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز والأمراض الأخرى.

يتعين علينا أيضاً معالجة مسألة الاستدامة البيئية. ففي عام ٢٠٠٢، انتهت بربادوس من إعداد سياسة للتنمية المستدامة. وشرعنا في تخضير الاقتصاد، واستكشاف استخدامات الطاقة البديلة، باستغلال مزارع الرياح والطاقة الشمسية، على سبيل المثال. وهناك حوافز للتشجيع على استخدام هذه البدائل. ومع ذلك، فإن هذه المبادرات تتطلب استثماراً رأسمالياً كبيراً، مما سيؤخر تنفيذها.

وترتبط بذلك ارتباطاً وثيقاً الحاجة إلى التكيف مع تغير المناخ. وبرنامج عمل بربادوس الذي أعد خلال المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، المعقود في بريدجتاون، بربادوس، عام ١٩٩٤، قد حدد هذا كأحد المجالات البالغة الأهمية التي يتعين معالجتها لكفالة التنمية الاقتصادية المستدامة في منطقة الكاريبي. وتم التشديد آنذاك، وما زال التشديد قائماً، على أن تأثير تغير المناخ يمكن أن يكون له أثر مدمر على كل القطاعات الاقتصادية، وبالتالي على التنمية البشرية. وفي ضوء ذلك، واصلت بربادوس تعزيز قدرتها على إدارة الكوارث الطبيعية.

ويأتي ترتيب بربادوس في المركز الخامس عشر بين أكثر البلدان من حيث الكثافة السكانية في العالم. وهذا يفرض ضغوطاً هائلة على الأراضي والموارد الأخرى، فضلاً عن الطلب على الإسكان. وعليه، فقد أعطت حكومة بربادوس الأولوية لمشاريع الإسكان، وتعكف حالياً على معالجة ذلك الاحتياج، خاصة بالنسبة للمواطنين الذين ينتمون إلى الشريحة الاقتصادية الأدنى.

وفي عرضي هذا، أبرزت بعض الجهود التي تبذلها بربادوس للتخفيف من العوامل المتغيرة التي تهدد بعرقلة إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية. ونحن ندرك أننا إن أردنا أن نحقق

ومن المفارقات، أن نجاحاتنا في هذه المجالات جلبت معها مصاعب جديدة. فاستمر إنفاقنا في الازدياد، حتى مع عدم تمكننا من الحصول على منح تمويلية، نظراً لتصنيفنا كبلد ذي دخل متوسط في أعلى القائمة. وقد ضاعفنا جهودنا من أجل الوقاية، مدركين أن المتأثرين ينتمون إلى الفئة العمرية من ١٥ إلى ٤٩ عاماً، أي أساس الأيدي العاملة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المرأة تصاب بالمرض بمعدل أسرع من الرجال.

وكما أعلن برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ثمة حاجة إلى ثورة في الوقاية، لأن إطالة الحياة ليست الهدف الوحيد المتوخى من مكافحة الفيروس والإيدز. ونحن نولي اهتماماً مستهدفاً لعدة شرائح من السكان، بما في ذلك المعوقين، وخصوصاً المعوقين ذهنياً. وتتعاون وزارة الرعاية الاجتماعية وتمكين الناخبين والتنمية الحضرية والريفية ووزارة التعليم وتنمية الموارد البشرية في إعداد كتيبات إرشادية بلغة يسهل على تلك الفئة المستهدفة استيعابها. وتعكف Connect Barbados، وهي شراكة بين القطاعين العام والخاص، على نسخ كل ما كتب عن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز بطريقة بريل، تيسيراً لاطلاع المكفوفين أو ضعاف النظر عليها. ولكن، ما زال يتعين استهداف المجموعات الأكثر تعرضاً للخطر بنفس الدرجة من الاهتمام.

هناك أيضاً انتشار متزايد لبعض الأمراض المرتبطة بنمط الحياة، مثل البول السكري وضغط الدم وأمراض القلب، على سبيل المثال. ونحن نسعى إلى النهوض بالتعليم والأنشطة البدنية والتغذية السليمة. إلا أن الحكومة تواجه تحديات فيما يتعلق بتوفير العلاجات والإجراءات الطبية اللازمة. كما أن عليها أن تواجه التكاليف العالية المرتبطة بتلك الأمراض غير المعدية. ويمثل هذان تحدياً لبرنامج الحكومة للتنمية. ولذلك، ما زال الطريق أمامنا طويلاً، كيما نحقق الهدف ٦ من الأهداف الإنمائية للألفية،

الأهداف على رأس أولويات جدول أعمال التنمية. ولا بد أن نبقي على المسار وأن نسرع في إنجاز ما بدأناه في مطلع الألفية. ينبغي لنا الوفاء بوعدنا في مؤتمر قمة الألفية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. فإن لم نف بتلك الوعود بحلول عام ٢٠١٥، سنكون قد خيبتنا آمال شعوبنا التي تتطلع إلينا، كما سوف تتضرر مصداقية تعددية الأطراف بشدة. ولذلك، يرى وفدي أننا لا بد أن نتحدى أنفسنا في هذا المنعطف.

وأود أن أسترعي انتباه الجمعية إلى تقرير عام ٢٠٠٧ عن الأهداف الإنمائية للألفية، وهو من منشورات الأمم المتحدة، وجاء فيه:

”إن الأهداف الإنمائية للألفية لا يمكن أن تتحقق إلا إذا اتخذت إجراءات إضافية متضافرة بشكل عاجل ومطرد حتى عام ٢٠١٥. ويتعين على كل أصحاب المصلحة الوفاء الكامل بالتزاماتهم التي قطعوها على أنفسهم في إعلان الألفية وما تلاه من إعلانات“.

لذلك، لا بد أن نبقي ملتزمين.

وبلدي، إريتريا، ملتزم بالأهداف الإنمائية للألفية ولا يدخر وسعاً من أجل بلوغ تلك الأهداف بحلول عام ٢٠١٥. وقد استثمر بلدنا مئات الملايين من الدولارات، لا سيما في البنية التحتية للأمن الغذائي لكي يجعل الجوع شيئاً من الماضي. وفي التقرير الوطني الأول لإريتريا بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، المؤرخ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، أكدت بأنها ماضية قدما في المسار إلى تحقيق الأهداف المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في التعليم الابتدائي، وصحة الأطفال، وصحة الأمومة، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والملاريا والأمراض الرئيسية الأخرى، وتوفير المياه النقية. ويستكمل التقرير الثاني، الذي سيصدر خلال

تلك الأهداف بالكامل، لا بد من تفعيل الهدف ٨. فالشراكة العالمية التي يتكلم عنها ذلك الهدف يجب أن تكون فعالة.

ولذلك، تدعو بربادوس إلى إعادة النظر في المعايير المستخدمة في تصنيف البلدان وآثارها على تقديم الدعم إلى بلدان مثل بلدنا. كما تدعو بربادوس إلى إقامة شراكات بين الجنوب والجنوب، وبين الجنوب والشمال، باعتباره السبيل الوحيد المتاح لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وإرساء الأساس لتنمية عالمية شاملة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالى السيد عثمان محمد صالح، وزير خارجية إريتريا.

السيد صالح (إريتريا) (تكلم بالإنكليزية): تفصلنا خمس سنوات عن عام ٢٠١٥، الموعد المستهدف لإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية، وما زالت تلك الأهداف تلمس منا أن نحققها، وأنا أقف هنا اليوم مطالباً الجمعية بتحقيق هذه الأهداف التي ينبغي، بل ويمكن إنجازها بتجديد الالتزام وإعادة تركيز عملنا خلال السنوات الخمس القادمة. وهذا ما يضفي أهمية كبيرة على هذا الاجتماع العام الرفيع المستوى. وأود أيضاً نيابة عن الوفد الإريتري، أن أهنئ الرئيسين المشاركين، على ترؤسهما لهذا التجمع التاريخي لمعالجة التحديات والعودة إلى المسار السليم لإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

وفي هذه المرحلة، أود أن أشكر السفير بول بادجي، ممثل السنغال، والسفير كارستن شتاور، ممثل الدانمرك، بصفتهم الميسرين المشاركين، اللذين عملا بلا هوادة لإعداد مشروع الوثيقة الختامية المعروضة علينا اليوم في الوثيقة A/65/L.1. لقد قاما بعمل ممتاز ويستحقان منا بالغ التقدير.

الأهداف الإنمائية للألفية هي أكثر الأهداف الجامعة في منظومة الأمم المتحدة. لذلك، ينبغي أن يظل إنجاز تلك

بالإيدز ٢,٤ في المائة في عام ٢٠٠٢. وحاليا هبط هذا المعدل إلى ٠,٧ في المائة، أي أنه تحقق انخفاض بنسبة ٧١ في المائة في الإصابة بهذا المرض الفتاك.

وفيما يتعلق بالتعليم، فعقب تحرير إريتريا في أيار/مايو ١٩٩١، وضعت حكومة بلدي التعليم في صدارة أولويات البلد. وتؤمن إريتريا بقوة أن التعليم أمر أساسي للتنمية المستدامة الشاملة للدولة. وعلى أساس هذا الافتراض جعلت حكومة بلدي التعليم مجانيا من المرحلة الابتدائية إلى مرحلة التعليم الجامعي. وشكّل برنامج تطوير نظامنا التعليمي، الذي وضع في عام ٢٠٠٥، قفزة كبيرة إلى الأمام في قطاع التعليم، حيث أنه اعتمد نهجا شاملا لمجالات التعليم الأساسي وتعليم البالغين والتعليم العام والتعليم التقني والمهني. وفي ذلك الصدد، حققت إريتريا تقدما كبيرا في إعادة تأهيل وتوسيع قطاع التعليم خلال الأعوام الـ ٢٠ الماضية.

وقد استخدم مؤشران، أي صافي معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية ومعدل محو الأمية بين ذوي الأعمار من ١٥ إلى ٢٤ عاما، لرصد التقدم في التعليم. وبين المؤشرين تحقيق تقدم كبير في معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية. فقد ارتفع هذا المعدل من نسبة ٣٠ في المائة في الأعوام ١٩٩٣-١٩٩٥ إلى ٥٢,٢ في المائة في عام ٢٠١٠، أي أنه ارتفع بنسبة ٨٧,٣ في المائة. ومما يدعو إلى الارتياح أن الفترة ذاتها شهدت ارتفاعا في معدل محو الأمية لدى الفتيان، الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ إلى ٢٤ عاما إلى ٨٥,٢ في المائة. ولكن على الرغم من هذه المكاسب، فإن مجال التعليم ما زال يشكل تحديا للحكومة ومن المؤكد أنه سيحتاج إلى المزيد من الموارد لتعزيز الحصول على التعليم.

بيد أن المشاركة في التعليم لا يحددها مجرد توسيع مجال الحصول عليه. فرغبة المجتمعات المحلية أو عدم رغبتها في الاستفادة من زيادة فرص التعليم تتأثر كذلك بعدد من

الأسابيع القليلة القادمة، التقدم الذي أحرزته إريتريا نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وسأركز في بياني الموجز على أربعة مجالات: الصحة والتعليم والمساواة بين الجنسين والبيئة.

وفي مجال الصحة، كما نعلم جميعا، فإن ثلاثة أهداف من بين الأهداف الإنمائية للألفية الثمانية وست غايات معيارية من بين الغايات المعيارية الـ ١٧، مرتبطة مباشرة بالصحة. وسيناقش الشوط الذي قطعه إريتريا في هذا المنعطف بالنسبة للأهداف الإنمائية للألفية وغاياتها ومؤشراتها. وقد استخدمت تسعة مؤشرات لرصد التقدم المحرز في القطاع الصحي منذ الفترة ١٩٩٣-١٩٩٥ حتى عام ٢٠١٠. ويسعدني الإبلاغ بأن تقدما ملحوظا قد تحقق في أغلبية مجالات الصحة خلال الأعوام الـ ١٥ الماضية في إريتريا. فمعدلات وفيات الأطفال دون الخامسة ووفيات الرضع ووفيات الأمهات انخفضت بين فترة ١٩٩٣-١٩٩٥ وعام ٢٠١٠ بنسب ٥٣,٧ في المائة و ٤١,٧ في المائة و ٥١,٣ في المائة، على التوالي.

وقد تحقق هذا التقدم في القطاع الصحي نتيجة للاستثمارات الكبيرة للحكومة، بالتعاون مع بعض الشركاء، في بناء المرافق الصحية الجديدة، وتحديث وتأهيل المرافق القائمة، وتجهيزها بالمعدات والعقاقير والإمدادات الأخرى. ولعل أهم استثمار قامت به الحكومة لتحقيق تلك النتائج هو ما استثمرته في تنمية الموارد البشرية. وحاليا، يحصل ٧٥ في المائة من السكان على الرعاية الصحية ضمن مسافة ١٠ كيلومترات بالمقارنة مع ٤٠ في المائة إبان التحرير في عام ١٩٩١. ويشمل تحصين الأطفال في سن ١٢ إلى ٢٣ شهرا بالجرعة الثالثة من اللقاح (المضاد للدفتيريا والسحايا والكزاز، بالإضافة إلى التهاب الكبد ب) ما يزيد على نسبة ٩٠ في المائة. وقد أعلن رسميا أن إريتريا خالية من الكزاز وشلل الأطفال. وكان معدل الإصابة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب معالي السيد نيان وين، وزير خارجية اتحاد ميانمار.

السيد وين (ميانمار) (تكلم بالإنكليزية): منذ اعتماد إعلان الألفية في عام ٢٠٠٠، قضينا ما يقارب عقدا من الزمن ونحن نعمل على تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. غير أن التقدم نحو بلوغها ما زال متفاوتا ومتباينا من منطقة إلى أخرى. وإذا لم يبق أمامنا سوى خمسة أعوام، يتعين علينا أن نكثف جهودنا لتحقيق تلك الأهداف في الموعد المحدد بحلول عام ٢٠١٥.

ومع أن الحكومات الوطنية تتحمل المسؤولية الرئيسية عن كفالة التقدم، فإن المجتمع الدولي يجب أن يساعد على ذلك من خلال تهيئة البيئة المؤاتية التي تمكن البلدان النامية من قطع أشواط أكبر على طريق التنمية. وفي هذا الصدد، نشاطر رأي مجموعة الـ ٧٧ بأن العديد من الأهداف الإنمائية للألفية لن تتحقق في العديد من البلدان النامية بدون دعم دولي جوهري.

ويسعدني أن ألاحظ أن منطقتنا، في آسيا والمحيط الهادئ، قد أحرزت تقدما كبيرا صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. غير أن التقدم الكبير نحو تلك الأهداف لم يحرز في جميع البلدان النامية في المنطقة. ويواجه بعض تلك البلدان تحديات أمام بلوغها. ومن ناحية أخرى، على الرغم من الركود الاقتصادي والتحديات، يشجعنا أن نشاهد العالم النامي يسير على المسار الصحيح للوفاء بتحقيق هدف الحد من الفقر بحلول عام ٢٠١٥.

في ميانمار، تسعى الحكومة جاهدة إلى تحسين مستويات معيشة شعبها من خلال تنفيذ الخطة الوطنية الإنمائية وهي خطة مرتبطة بشكل لا انفكاك منه بالأهداف الإنمائية للألفية. وقد منحت الأهداف الإنمائية للألفية أولوية

العوامل الأخرى، بما في ذلك العوامل الاقتصادية والثقافية والدينية. وعلى سبيل المثال، التحامل ضد تعليم المرأة يمثل ظاهرة قائمة في العديد من مجتمعات العالم، ولا سيما في البلدان النامية.

وفيما يتعلق بمسألة المساواة بين الجنسين، فقد أحرز تقدم كبير في مستويات التعليم الثلاث - الابتدائي والمتوسط والثانوي - وكذلك في محور الأمية. وينخفض تناسب الفتيات مع الفتيان كلما ارتفعت مستويات التعليم. وارتفع ذلك التناسب على مستوى المرحلة الابتدائية من ٨٠ في المائة في الأعوام ١٩٩٣-١٩٩٥ إلى ٩٦,٤ في المائة في عام ٢٠١٠، أي زيادة بنسبة ١٦,٤ في المائة.

وفيما يتعلق بالبيئة، زاد عدد الأشخاص الذين يملكون إمكانية الوصول المستدام إلى مصادر المياه المحسنة من ٢١,٧ في المائة في الأعوام ١٩٩٣-١٩٩٥ إلى ٥٧,٩ في المائة حاليا. ويمثل ذلك ارتفاعا بنسبة ١٦٧ في المائة. وبوصف إرتيريا بلدا غير منتج للنفط، فإن ثلاثة أرباع سكانها يعتمدون على أشكال الطاقة الصلبة. وهذا الأمر لا يشكل تهديدا رئيسيا للبيئة فحسب، بل معوقا لجهود البلد الإنمائية أيضا. وقد أحرزت مكاسب متواضعة في مجال المرافق الصحية. غير أن الحاجة ما زالت كبيرة للقيام بالكثير من العمل في هذا المجال الحيوي.

وفي الختام، إن هذا الوفد يحذوه خالص الأمل بأن تعمل الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، المجتمعين هنا، معا بشراكة حقيقية لتحقيق النجاح لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ولن نتمكن إلا حينذاك من تحقيق هدف نعتز به جميعا. فلنهب إلى العمل لكي نحوله إلى حقيقة.

قد ازداد زيادة كبيرة ليصل إلى ٩٨,١٣ في المائة في عام ٢٠٠٩، وذلك بفضل أنشطة أظطلع بها في جميع أرجاء البلد، من قبيل مشروع التحاق جميع الأطفال الذين في سن الدراسة بالمدارس. وقد زاد أيضا معدل محو الأمية ليصل إلى ٩٤,٨٣ في المائة في عام ٢٠٠٩. أما من حيث المساواة بين الجنسين، فقد ازدادت نسبة البنات إلى الأولاد في التعليم الابتدائي إلى ٩٧,٤٣ في المائة في عام ٢٠٠٩.

وتم أيضا تسجيل تقدم مماثل بشأن الصحة الإنجابية والوفيات، وربما يُعزى هذا التقدم إلى خطتنا الصحية الوطنية لثلاثين عاما، التي تعطي أولوية للقضاء على الأمراض الخطيرة مثل فيروس نقص المناعة المكتسب - الإيدز والملاريا والسل.

انخفض أيضا معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة إلى النصف، فقد انخفض من ١٣٠ وفاة في كل ألف ولادة حية في عام ١٩٩٠ إلى ٦٦,١ وفاة في كل ألف ولادة حية في عام ٢٠٠٣. ولا يزال المعدل في الانخفاض. كذلك نحن نسير على طريق تحقيق غاية الأهداف الإنمائية للألفية المتمثلة في تخفيض معدل الوفيات النفاسية بنحو ثلاثة أرباع.

إن المساعدة الدولية بوسعها أن تكون عنصرا حافزا هاما في جهود البلدان النامية لتحقيق أهدافها الإنمائية. لذلك، فإن الوفاء الشامل بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية وزيادة تدفقات الاستثمار، والوصول إلى الأسواق، وحل مشاكل الدين، كلها مسائل جوهرية لتمكين البلدان النامية من تحقيق غايات الأهداف الإنمائية للألفية.

في الختام، أود أن أؤكد للأعضاء بأن ميانمار سوف تواصل العمل بكثافة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من خلال خطتنا واستراتيجيتنا الوطنيتين. وفي الوقت نفسه، تعرب ميانمار عن استعدادها للعمل على نحو وثيق مع الأمم المتحدة والشركاء الإنمائيين الدوليين لتحقيق غايات الأهداف

في سياق التنمية الوطنية وتخفيف حدة الفقر، وتركز الخطة الوطنية على تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية المنصفة والمتوازنة في المناطق الريفية والحضرية على السواء. والبرامج الإنمائية الثلاثة الجارية، برنامج تنمية المناطق الحدودية، وخطة تنمية المناطق الأربع والعشرين الخاصة، والخطة الإنمائية الريفية المتكاملة، أدمجت كلها في خطة العمل الوطنية للأهداف الإنمائية للألفية. وتشمل النتائج المستمدة من تلك البرامج طائفة واسعة من غايات الأهداف الإنمائية للألفية.

لضمان الاستدامة البيئية وضع بلدي جدول أعمال القرن ٢١ الخاص بميانمار بهدف تيسير تكامل الاستدامة البيئية. وقد زادت مناطق الغابات في ميانمار من ٨٧٦ ٣٨ ميلا مربعا في عام ١٩٩٨ إلى ٦٢ ٠٠٢ ميل مربع في عام ٢٠٠٩. وعلاوة على ذلك، عملت حكومة ميانمار مؤخرا، في ٣ آب/أغسطس، على إفراد منطقة وادي هوكنغ كمنطقة محمية مصونة للأحياء البرية. ويمثل الوادي حاليا أكبر محمية للثدييات، وتمتد تلك المحمية لمسافة ٦ ٧٤٨ ميلا مربعا يقطنها عدد من الثدييات المهدة بالانقراض والطيور وأنواع النباتات.

وعلى الرغم من التحديات، أحرزت ميانمار تقدما في تحقيق معظم الأهداف الثمانية للألفية بدرجات متفاوتة، خاصة في مجالات تخفيف حدة الفقر، والأمن الغذائي وتعزيز التعليم والرعاية الصحية. وبرنامج ميانمار للأمن الغذائي الذي ركز على توسيع نطاق الإنتاج الزراعي والمواشي والأسمك لم يمكننا فقط من تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي، بل مكنا أيضا من الإسهام في تلبية احتياجات الآخرين في المنطقة وخارجها.

إن التعليم يحتل أولوية عليا في ميانمار في حملتنا من أجل تنمية الموارد البشرية. فقد تم توسيع عدد كبير من المدارس والكليات والجامعات لتشمل مناطق مختلفة، وذلك لتحسين الحصول على التعليم. إن معدل التسجيل في المدارس

نسبة الفقر المدقع اليوم، ٦، ١٤ في المائة، أي أننا في منتصف الطريق نحو بلوغ الهدف. غير أن دراسة مستقلة، تمت بتمويل من هولندا وسويسرا وبمساعدة تقنية من البنك الدولي، أظهرت أن نيكاراغوا حققت بالفعل عام ٢٠٠٩ الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية، إذ وصل الفقر المدقع نسبة ٧،٩ في المائة. وفي تقرير صدر في عام ٢٠١٠، وجدت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي أن نيكاراغوا قد حققت الهدف ١ من حيث تخفيض سوء التغذية.

لقد أحرزنا أيضا تقدما في جميع المؤشرات الأخرى، ما عدا تلك المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الذي ازداد. إلا أن نيكاراغوا ما زالت تحتفظ بأدنى معدل لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أمريكا الوسطى. ويمثل هذا الفيروس معضلة دولية تتطلب بذل جهود عالمية أكبر، إذا ما أرادت الدول بلوغ الهدف.

اسمحوا لي أن أقدم بعض الأمثلة على كيفية تحسّن المؤشرات لدينا. لقد انخفض معدل الأمية من ٢٢ في المائة في عام ٢٠٠٦ إلى ٣،٣ في المائة في عام ٢٠٠٩، وذلك بفضل القيام بحملة تحتذي بالنموذج الكوبي الناجح "يوسي بويدو" - "نعم أستطيع". كذلك انخفضت معدلات وفيات الأمهات والرضع، وانخفض معدل الإصابة بالمalaria من ٤،٤ في كل ١٠٠ ٠٠٠ من السكان في سنة الأساس إلى ١،١ اليوم. وفي الواقع، لم تسجل أي حالة وفاة من malaria في السنوات الثلاث الماضية.

استفادت نيكاراغوا من أروع ابتكار في التمويل في هذا القرن. إنني أتكلم عن التضامن الفنزويلي من خلال اتفاقات البتروكاربي، التي تحوّل نصف فواتير قيمة الهيدروكربون من النفط والغاز في البلدان الفقيرة إلى قروض ميسرة طويلة الأجل بهدف المساعدة في الحد من الفقر.

الإنمائية للألفية. ولنا وطيد الأمل في أن نخرج من هذا الاجتماع الرفيع المستوى بنهج جديدة وخطوات محددة للتسريع في التقدم بشأن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في السنوات الخمس المقبلة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة

الآن لمعالي السيد بول أوكويست كيللي، وزير السياسات الوطنية في جمهورية نيكاراغوا.

السيد كيللي (نيكاراغوا) (تكلم بالإسبانية):

إن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يعني حل المشاكل التقنية والإدارية والمالية والمشاكل المتعلقة بالإرادة السياسية. ويعني أيضا مواجهة التحديات الهيكلية كتركيز الدخل والثروة يتركز في أيدي قلة من الناس في ظل النموذج الاقتصادي والاجتماعي الحالي. وما برح هذا يزداد سوءا منذ عام ١٩٨٠، عندما وصلت الليبرالية الجديدة ودفع توافق آراء واشنطن نحو إلغاء القيود التنظيمية ونحو الخصخصة والتقليل من دور الدولة إلى الحد الأدنى، مما في ذلك دورها في التوزيع. وكانت نتيجة ذلك درجة كبيرة من عدم المساواة بين البلدان وداخلها. وهذا ملحوظ بصورة خاصة في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وهي منطقة يسود فيها أعلى مستوى من عدم المساواة في العالم. بيد أنه أثار أيضا في البلدان المتقدمة النمو. وفي الواقع، وبالقيمة الحقيقية، كان دخل الأسرة العادية العاملة في الولايات المتحدة في عام ١٩٨٠ أعلى مما تحصل عليه اليوم، الأمر الذي أدى إلى اختلالات أسهمت في الأزمة المالية والاقتصادية.

في نيكاراغوا، ازداد الفقر المدقع بين ٢٠٠١ و ٢٠٠٥، لكن منذ عام ٢٠٠٧ نجحت حكومة الرئيس دانيال أورتيغا سافيدرا في تخفيض حدة الفقر المدقع، على الرغم من وجود أسوأ أزمة مالية واقتصادية تواجه الرأسمالية العالمية منذ الكساد الكبير. ووفقا للإحصاءات الرسمية، تبلغ

الأمم المتحدة من إيجاد السبل الكفيلة بإشراك تايوان في ذلك الجهد الذي نخرط فيه جميعا.

لقد استطاعت حكومة الرئيس القائد دانيل أورتيغا من خفض نسبة الفقر بإيلاء الأولوية للأعمال التجارية الصغرى أو الصغيرة أو متوسطة الحجم بما في ذلك عن طريق توفير التمويل المنصف والبذور والأسمدة. وقد تم توفير رأس المال مباشرة للنساء في القطاع غير الرسمي في المدن وللنساء في المناطق الريفية. كذلك أعادت الحكومة تطبيق الحق الإنساني والدستوري في مجانية التعليم والصحة العامة بعد أن أوقف العمل به تحت تأثير سياسات استعادة التكلفة التي استنتتها حكومات "الليبرالية الجديدة". كذلك تم دعم النقل العام والماء والكهرباء لمصلحة فقراء المدن كما مُنح عمال الدولة ذوي الدخل المحدود قسائم صرف مقدّمة من مصادر مسيحية واشتراكية وتضامنية.

خلاصة القول إنه تم استبدال سياسات إلغاء القيود والخصخصة وتحرير الأسواق وتحجيم دور الدولة بأخرى تساعد على أن تؤدي الدولة دورها في تعزيز التنمية، وإعادة توزيع الدخل، والاستهلاك، والدعم المباشر للفقراء. كانت نتيجة ذلك انخفاض معامل جيني من ٠,٤١ إلى ٠,٣٦ خلال الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٩ مما جعل نيكاراغوا تتميز بأدنى مستوى من عدم المساواة في أمريكا الوسطى.

من أجل الحفاظ على تلك المكاسب، نحتاج إلى النمو الاقتصادي. الخبر السار هو أن صادرات نيكاراغوا سجلت حتى الآن ارتفاعا بنسبة ٣٠ في المائة مقارنة بنفس الفترة في العام السابق. ومع ذلك، فثمة مخاطر كبيرة تهددنا وتهدد الجميع ومن بينها الركود الاقتصادي المزدوج، وضياح الفرصة أمام بعض البلدان لسداد ديونها، كما حدث في أمريكا اللاتينية وجزر الكاريبي في الثمانينات حينما تقلص الاقتصاد الإقليمي بنسبة ١,٩ في المائة طوال ذلك العقد.

كما أن الدعم الذي تقدمه عملية التحالف البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية (ألبا)، وبنك ألبا والعملية الإقليمية الجديدة، السوكري، كلها تمثل أبعادا مبتكرة إضافية لهذا النموذج البديل والجديد للتضامن.

هذه أمثلة عن التمويل الابتكاري الذي نحتاجه إذا ما أردنا الصمود أمام تحديات تقليص الفقر وعدم المساواة، وآثار تغير المناخ، والوفاء بها في آن واحد. ومن المقدر أن تدعو الحاجة إلى مبلغ إضافي قدره ٥٠ بليون دولار في كل عام في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. ومع ذلك، فإن ذلك لا يبدو مرجحا في الظروف الراهنة إذ إن خمسة بلدان فقط تقدم اليوم ٧,٠ في المائة من الناتج الإجمالي المحلي لأغراض المساعدة الإنمائية الرسمية.

استمعنا في مطلع هذا المؤتمر إلى الأمين العام، بان كي - مون، يناشد البلدان المانحة ألا تقلل من حجم مساعداتها الإنمائية تحت ذريعة الأزمة. إن إصدار حقوق سحب خاصة بمبلغ ٢٥٠ بليون دولار، على غرار تلك التي تمت الموافقة عليها وتوزيعها بسرعة فائقة من قبل البنوك المركزية في العالم عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ بهدف الحفاظ على السيولة المالية العالمية، سيكون أجرا أكثر فعالية. وإذا تم تخصيص موارد مثل تلك لصالح الأهداف الإنمائية للألفية فإن ذلك سيدل على أن خفض الفقر المدقع على الصعيد العالمي إلى النصف يتمتع، على أقل تقدير، بذات الأولوية التي يتمتع بها إنقاذ البنوك.

نحن بحاجة أيضا إلى كفاح يشترك فيه الجميع من أجل الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا السياق، نرحب بالتقدم المحرز في العامين الماضيين في الجهود المبذولة لتعزيز السلام والرخاء على جانبي مضيق تايوان ونأمل أن تتمكن

عن الفقر - ومعنى آخر، الأهداف عينها التي من أجلها أنشئت الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة

الآن لمعالي السيد إدوارد نالبانديان، وزير خارجية جمهورية أرمينيا.

السيد نالبانديان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية):

أهنتكم بجزارة، السيد ديس، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين وأؤكد لكم أن أرمينيا ستواصل إسهاماتها البنّاءة في عمل الجمعية. كما أود أن أشكر الرئيس المنتهية ولايته، السيد التريكي، للعمل الذي قام به في الدورة السابقة.

منذ عشر سنوات، في فجر القرن الجديد، أكدنا مسؤوليتنا الجماعية في التمسك بمبادئ الكرامة الإنسانية والمساواة والإنصاف على الصعيد العالمي، كما حددنا الأهداف التي ينبغي لجميع البلدان دون استثناء بلوغها بحلول ٢٠١٥ سعيا إلى عالم أكثر سلما ورخاء وعدلا لمصلحة الأجيال القادمة. حينها كنا ننظر إلى التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بوصفه أكبر التحديات التي تواجهنا لما له من تداعيات خطيرة على أمن البشر والمجتمع بشكل عام. ما استجد من تطورات بعد ذلك، حينما تجاوزت التحديات الأمنية غير المسبوقة جدول أعمالنا، أكد بوضوح صدقية مقولة أن لا تنمية بدون حرية.

إننا اليوم نناقش مدى النجاح الذي أصبناه في سد الثغرات والبناء فوق ما تحقق من تقدم نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ومع ما تتسم به تلك الأهداف من نبل وبعده نظر، فإن بعض الاعتبارات الجيوسياسية تضع العراقيل أمام إكمال وتحقيق تلك الغايات.

ونحن نخطو نحو المرحلة الأخيرة من التزاماتنا الإنمائية فيما تبقى من سنوات خمس علينا أن نعي بوضوح جميع

إننا جميعا بحاجة إلى أن نستعيد الاقتصاد العالمي عافيته لنتمكن من بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. لا بد أنه قد أصبح من الواضح بالفعل أن ذلك لن يتحقق بفضل الإنفاق العام وحده؛ كما أنه سيتضح قريبا أن ذلك ينطبق أيضا على المدخرات. عوضا عن ذلك، نواجه الآن اختلالات متنوعة وهائلة تُظهر حليا الحاجة إلى تغيير الهيكل المالي والاقتصادي الراهن. السبب في ذلك أن العولمة قد حدثت بسرعة هائلة، وأن السوق قد أصبح مهيمنا إلى درجة بعيدة، وأن الدولة أصبحت ضعيفة للغاية، وأن القواعد المنظمة قد أصبحت غير ذات أثر في حين أصبحت المضاربات مصدرا للربح الوفير، وأصبح الاقتصاد الافتراضي أكثر تنوعا من الاقتصاد الحقيقي ورأس المال مسيطرا إلى أبعد الحدود فيما تقلص الإقراض وأصبح الاستثمار مقصورا على المدى القصير، وتصاعدت البطالة بصفة مستمرة، وأصبحت الاختلالات التجارية مزمنة، والديون متراكمة، وإصدار العملات بكميات هائلة، والاحتياطي النقدي الرئيسي متسما بالفوضى والقوة السياسية الدولية مركزة للغاية. كل تلك العوامل تتشابك لتشكّل حلقات مفرغة تعيق التحول إلى النموذج الجديد الذي تمس الحاجة إليه إذا أردنا بلوغ العافية الاقتصادية والتقليل من التفاوت الهيكلي الذي ساعد على اندلاع الأزمة.

في الختام، أود أن أبين أنه ما لم يتم التصدي لهذه المسائل، فإن بلوغ الغايات الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، أو أي تاريخ آخر، سيكون في خطر. وذات الشيء ينطبق على الوصول إلى اتفاقية عالمية ملزمة بشأن تغيير المناخ في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ وبروتوكول كيوتو.

إن الحل يكمن في شمول وديمقراطية العلاقات السياسية والاقتصادية العالمية بحيث نحقق السلام والاستقرار العالميين في ظل حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية وبمناى

شاملة لأي من بلدان جنوب القوقاز إذا كان ذلك على حساب البلدان الأخرى وأن إنشاء خطوط فاصلة بينها سيأتي بنتائج مدمرة للمنطقة ويقلل من فرص الاستقرار.

يشكل التعاون الإقليمي النهج الوحيد القابل للتطبيق والواجب اتباعه وقد دعونا من جانبنا لمشاريع تهدف إلى تعزيز التعاون الإقليمي. وفي هذا الصدد، فإن الحدود المفتوحة والمرتبطة بخطوط اتصال ونظم اقتصادية مترابطة تكتسي أهمية قصوى. ومع ذلك، فلا يزال ذلك المفهوم بحاجة إلى الانتشار والتفهم في سياسات بعض من جيراننا ونهجهم.

إقراراً منها بأن الأمن والتنمية مترابطان ارتباطاً وثيقاً، تعهدت الحكومات في إعلان الألفية بأن "لن ندخر جهداً في سبيل تخليص شعوبنا من ويلات الحروب، سواء داخل الدول أو فيما بينها..." (القرار ٢/٥٥، الفقرة ٨). وفي ذلك السياق، فإن انتشار الأسلحة ظل يهدد ليس الأمن والسلم وحدهما، بل أيضاً، وبشكل مطرد، التنمية الاقتصادية والاجتماعية. من المؤسف أن تواجه منطقتنا مثل ذلك الخطر.

ما انفكت أذربيجان ترفض الدعوة إلى الوصول إلى اتفاق بشأن عدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها. وذلك يناقض المبادئ التي تقوم عليها الأمم المتحدة، تلك المنظمة التي أجمع مؤسسوها على إنقاذ الأجيال القادمة من ويلات الحرب. واليوم نشهد مواقف ذات روح عسكرية، وزيادة الميزانيات العسكرية أضعافاً مضاعفة، ولغة حربية واستفزازات من تدبير ذلك البلد الذي يخلق العراقيل في طريق السلام الدائم والاستقرار في المنطقة وهما شرطان لازمان لأي منظور إنمائي.

في الوقت الذي نسجل فيه إنجازاتنا ونتقاسم فيه شواغلنا، لا يزال هناك أناس لا يلقون اهتماماً من المجتمع

التبعات الأمنية لعملائنا على الصعيدين الوطني والعالمي. لقد أظهرت أزمة الغذاء والمال في الأعوام الأخيرة بوضوح أكثر مدى الترابط والاعتماد المتبادل الذي يتسم به عالم اليوم في ظل العولمة. لقد أثرت تداعياتهما على جميع البلدان بما فيها أرمينيا. ومع ذلك، وبالرغم من كل تلك المصاعب، فإننا نواصل طريقنا بثبات نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

شرعت أرمينيا في تنفيذ الأهداف عن طريق إصلاحات اقتصادية مدروسة وتوطين تلك الأهداف بتحديد ١٦ هدفاً تتماشى مع الأولويات الوطنية المحددة التي تشدد على الحاجة إلى كفالة تنمية اقتصادية مستدامة، قائمة على المنافسة والابتكار والفرص المتساوية للجميع. كذلك قمنا بتقليص تفاوت الدخل وتعزيز المساواة في تنمية المناطق المختلفة عن طريق إصلاح جذري في إدارة الأقاليم وتطوير مؤسسات الإدارة العامة الرشيدة ومواصلة مكافحة الفساد. وعلاوة على ذلك، فإن أرمينيا قد بذلت جهوداً إضافية في برامج ذات صلة بتطوير التعليم والعلوم، وتعزيز نظام الضمان الاجتماعي وتوسيع البرامج الموجهة مع التركيز على الرعاية الصحية والتقاعد والمساواة بين الجنسين.

بوسع المجتمع الدولي بلوغ تلك الأهداف بحلول ٢٠١٥ عن طريق بذل جهود متسقة ومنسقة. وتلك هي الطريق الواجب سلوكها في أنحاء العالم كافة، بما في ذلك منطقتنا. ومع ذلك، فإن الحالة في المنطقة بشكل عام لا تسمح بالاستغلال الكامل للمزايا الاقتصادية التي يتمتع بها جنوب القوقاز. إن الموارد الموجودة حالياً يتم تحويل وجهتها بعيداً عن أهداف التنمية. كما إن إغلاق حدود أرمينيا والحصار المفروض عليها من جارتين لها يحد من فرص تسريع التنمية على الصعيدين الوطني والإقليمي.

يؤكد سجل الأعوام العشرين السابقة بوضوح ما ذهبت إليه أرمينيا طيلة ذلك الوقت من أنه لا مجال للتنمية

ذلك، وصولاً إلى عالم أقل ظلماً وتمزقاً واضطراباً. إن تلك الأهداف قد وفرت إطاراً للجهود التي ينبغي بذلها من قِبَل جميع أصحاب المصلحة الدوليين من أجل التنمية وساعدت على تحسين الظروف المعيشية للبلدان الأكثر فقراً. في المقابل، لم يتم الوفاء بجميع وعود الأهداف الإنمائية للألفية مما أدى إلى بروز تحديات دولية كبرى خلال السنوات العشر الأخيرة.

إننا نحتاج، منذ الآن فصاعداً، إلى مضاعفة جهودنا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتركيزها على تحقيق نتائج ملموسة. ومع بروز أصحاب مصلحة جدد وتحديات عالمية ناشئة، لن يتأتى تحقيق التنمية إلا عن طريق تقاسم المسؤولية واتخاذ طائفة عريضة من المبادرات. ذلك أن التحديات العالمية تتطلب قدراً من الطموح ورؤية عالمية.

تؤكد تقارير الأمين العام وتلك الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن ثمة تقدماً قد أُحرز وأن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية قريب المنال برغم ما يتبقى من عمل كثير وبخاصة في أفريقيا جنوب الصحراء وأقل البلدان نمواً والدول الهشة. وينبغي لاجتماع المسانحين أن يسرّع عملية الأهداف الإنمائية للألفية بخلق شراكات أوسع مع المنظمات غير الحكومية والبلدان النامية التي تؤول إليها المسؤولية الأساسية عن تحقيق تنميتها الذاتية. إن الموازنة والتنسيق وكفالة فعالية المساعدة تشكل المبادئ التي تحكم عملنا في هذا المجال.

يتضح، بعد عشر سنوات من اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية، أن الفكرة من ورائها لم تكن يوماً جعلها استراتيجيات حصرية، فما تلك الأهداف إلا وصفة لتشكيل شراكة من أجل التنمية تتجاوز الأنماط التقليدية للعلاقة بين المانحين والمتلقين للمساعدة. وكثيراً ما وجدنا أنفسنا في فخ

الدولي. إن شعب ناغورنو - كاراباخ يبذل قصارى جهده لتوفير أفضل الظروف المعيشية وحماية جميع حقوق الإنسان في أراضيه، ومع ذلك فهو يقوم بذلك دون دعم من المجتمع الدولي، ولا تزال ناغورنو - كاراباخ في انتظار برامج المساعدة. وما لم نتعلم كيف نصلح الضرر الواقع على أناس أبرياء هنا وهناك بسبب سلبيتنا فلن نتمكن من القول بأن جميع الأهداف الإنمائية للألفية قد تحققت وأن المساواة والإنصاف قد تحققتا على الصعيد العالمي.

إن صدور الوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى المعني بالأهداف الإنمائية للألفية (A/65/L.1) يجعلنا نأمل في سد الثغرات في جدول أعمالنا للتنمية وإعطاء دفعة لجهودنا للتغلب على التحديات القائمة على طريق التحقيق الكامل لأهداف الألفية ورسم طريقنا نحو مستقبل أفضل وأكثر أمناً ورخاءاً.

نحتفل اليوم، عملاً بالقرارين ٦٣/٦٧ و ٥٥/٢٨٢، باليوم العالمي للسلام المخصص للاحتفال بمبادئ السلام بين جميع الأمم والشعوب وفي داخل كل منها وتعزيزها، وذلك باعتبار ذلك اليوم يوماً عالمياً لوقف إطلاق النار ونبد العنف. وفي هذا اليوم المتميز، تحتفل جمهورية أرمينيا أيضاً بعيد استقلالها. وبالنظر إلى أهمية هذا اليوم والشعور بالمسؤولية التي يلقيها على عاتقنا جميعاً، أود أن أقول إن أرمينيا عاقدة العزم على الإسهام بشكل إيجابي في بلوغ أهدافنا النبيلة المشتركة المتمثلة في السلام والعدل والحرية والرخاء النصف.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد فرانكو فراتيني، وزير خارجية جمهورية إيطاليا.

السيد فراتيني (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): توفر لنا الأهداف الإنمائية للألفية خريطة طريق يتوجب علينا اتباعها لكفالة مستقبل أفضل بحلول عام ٢٠١٥ وما وراء

كما أننا مقتنعون بأن التنمية هي فوق كل شيء نتاج تحول عميق في المجتمع واحترام غير منقوص لحقوق الإنسان.

على خلفية ذلك، انخرطت إيطاليا، مع مجموعة من البلدان التي تشاركها التوجهات في الحملة التي استهدفت القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث لما له من تأثير سلبي على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وبخاصة الهدفين ٣ و ٥. نحن ملتزمون التزاما كاملا بتعزيز الحملة على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث عن طريق استصدار قرار من الجمعية العامة في ذلك الصدد. وما دنا في شأن المسائل الجنسانية، أود أن أشيد بمزيد من الغبطة بتعيين ميشيل باشيليه على رأس جهاز الأمم المتحدة المعني بالمساواة بين الرجل والمرأة وتمكين المرأة.

في ختام بياني أقول إن السياسة الخارجية لإيطاليا متجذرة في قيمنا الدستورية بشأن السلام والعدل بين الأمم. لقد وقف الشعب الإيطالي دائما، ولا يزال، في صف التنمية والتضامن. أما استراتيجيتنا فهي تستلهم مبدأ فعالية المساعدة من منظور شامل للتنمية. وأود أن أشير إلى أن الأمن الغذائي لا يزال يمثل أولوية سياسية رفيعة من وجهة نظر بلدي. إننا لا نزال على التزامنا القوي بالعملية التي أُطْلِقَتْ إبان الرئاسة الإيطالية لمجموعة الدول الثماني في شكل مبادرة لاكويلا للأمن الغذائي التي لقيت لاحقا دعما من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. إن تلك المبادئ هي التي تكمن الآن في قلب الشراكة العالمية من أجل الزراعة والأمن الغذائي والتغذية التي تمس الحاجة إليها والتي نلتزم بها بقوة بغية تحقيق هيكل جديد فعال للإدارة العالمية للأمن الغذائي.

لقد نشطنا في مجال مصادر التمويل المبتكر، مشجعين عمل الفريق الرائد المعني بالتمويل المبتكر للتنمية، ومساندين لالتزامات السوق المسبقة ومرفق التمويل الدولي

المنطق الإحصائي القائم على النسب المئوية والأرقام عوضا عن السياسات والنتائج الملموسة.

تتطلب فلسفة الأهداف الإنمائية للألفية عملية إعادة نظر رئيسية في جدول الأعمال الدولي برمته، بما في ذلك مجال التنمية، والحوكمة، والضرائب، وقواعد تنظيمية أفضل للاقتصاد والمال، وتوزيعا أكثر إنصافا للثروة والتصدي لمسألتي تغير المناخ والوصول إلى الأسواق. إن توفير كل تلك الأهداف وغيرها من المنافع العالمية العامة يرتبط ارتباطا وثيقا بأهداف التنمية؛ وما لم تعط تلك السياسات أولوية قصوى فإن التنمية لن تكون مستدامة بالقدر الكافي للوقوف في وجه الاضطرابات المستقبلية المحتملة في السياسة الدولية والاقتصاد العالمي.

تتضح تلك الحقيقة أكثر ما تتضح في ضوء الأزمة المالية الأخيرة، فقد ترنح الأمن المالي الأوروبي على حافة الهاوية، واضطرت حكوماتنا إلى التقصير في التزاماتها إزاء التنمية بسبب المعوقات المالية ومتطلبات الميزانية في أوروبا. وفي مثل تلك الظروف، فإن الشيء الوحيد الذي بإمكان أوروبا القيام به لمصلحة البلدان النامية هو أن تعيد اقتصادها هي نفسها إلى طريق النمو المستدام بحيث يتمكن الجنوب من الاستفادة القصوى من زيادة الطلب في الشمال. يقطن ثلث الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر في الدول المهشة الخارجة من الصراع. وهكذا فإن دور السلام والاستقرار في محاربة الفقر دور لا يمكن إنكاره.

تحتل إيطاليا المرتبة السادسة ضمن كبار المساهمين في ميزانية الأمم المتحدة العادية وميزانيات حفظ السلام؛ وبالنظر لما نولييه من أولوية لبناء المؤسسات وللسلام والاستقرار بوصفها جميعا أساس التنمية المستدامة فإننا أيضا من كبار المساهمين بقوات في عمليات حفظ السلام.

بالحاجة الملحة إلى الالتزام الجماعي بالقواعد التي بنيت عليها الأهداف الإنمائية للألفية.

ينبغي للحكومات حينما تفكر في كيفية توصيل المساعدة وإنشاء شراكات ناجحة، أن تحذو حذو مؤسسة بيل وميلندا غيتس على سبيل المثال، لأنها الدليل على أن المؤسسات غير المثقلة بالبيروقراطية والمفتوحة للمساءلة والراغبة في المخاطرة في سبيل ابتكار نُهج جديدة، هي مؤسسات قادرة على صنع المعجزات. مثل تلك المشاريع، وكذلك المفهوم الثوري الخاص بالتمويل المتناهي الصغر الذي ابتدعه "مصري الفقراء" محمد يونس الحائز على جائزة نوبل، تظهر أيضا جانبا مشرقا للمسؤولية الاجتماعية للشركات. إن التمويل المتناهي الصغر عمل ناجح لأن العقبة الرئيسية أمام المبتدئين في مجال الأعمال في البلدان النامية غالبا ما تكون عجزهم عن الحصول على مبالغ صغيرة من المال لتغطية تكلفة بدء الأعمال. وبمقدور الحكومات، إذا وحدت جهودها مع القطاع الخاص، أن تسهم في تمكين الأشخاص الذين يسعون جاهدين إلى الخروج من وهدة الفقر.

ينبغي لنا أيضا أن نهتم بشكل أكبر بالبلدان المهشمة والمتأثرة بالصراعات لأنها الأكثر بعدا عن بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وتجسد أفغانستان أكثر من غيرها ذلك التفاعل بين الأمن والتنمية في بلد تمزقه الصراعات، إذ لا مجال لتحقيق الاستقرار إذا لم يتوفرا معا. منذ شهرين، وأثناء زيارتي للقوات البولندية والعاملين في مجال المساعدات في أفغانستان، أتيحت لي أن أقوم بزيارة مقاطعة باميان. ولقد بُهرت حين تبادلت الحديث مع امرأة حاكمة كما شاهدت الفتيات يذهبن إلى المدارس ولمست العديد من مؤشرات النمو. إن السجل الإجمالي في ذلك البلد متواضع وذلك في حد ذاته مدعاة للسعي إلى ربط مسألة

للتحصين، ومبادرة التحويلات المالية للمهاجرين، وكلها مسائل تم بحثها مع العديد من البلدان الأفريقية عام ٢٠٠٩ في قمة مجموعة الدول الثماني.

وأخيرا، فإن مواقف الاتحاد الأوروبي في هذا الاجتماع الرفيع المستوى، وهي مواقف ساهمنا فيها، تأتي بمثابة دعوة لمزيد من التضامن ذي المنحى العملي مع شركائنا كافة وأصحاب المصلحة في التنمية. دعونا نوحّد جهودنا لنجعل من الأهداف الإنمائية للألفية واقعا معاشا.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن للسيد رادوسلاو سيكورسكي، وزير خارجية جمهورية بولندا.

السيد سيكورسكي (بولندا) (تكلم بالإنكليزية):
إن دقائق الساعة تتوالى في انتظار أن تسنح الفرصة للوفاء بالعهد الذي قطعناه على أنفسنا لخفض الفقر في العالم. وفيما لم يتبق سوى خمسة أعوام، فهل نحن يا ترى في طريقنا إلى بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية؟ حقا أحرز بعض التقدم، وثمة ما يدعو إلى التفاؤل في التقرير الأخير للأمين العام بهذا الشأن (A/64/665). انخفضت وفيات الأطفال بنسبة ٢٨ في المائة كما انخفض عدد سكان الأحياء الفقيرة بنسبة ٦ في المائة. تسعة من كل عشرة أطفال في البلدان النامية مسجلون الآن في التعليم الابتدائي. غير أن قصص النجاح هذه يجب ألا تحجب عنا الحقيقة وهي أن بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية سيكون ضربا من الوهم إذا لم نعزز إرادتنا السياسية وتتخذ خطوات مبتكرة في مجال السياسات.

أود أن أتطرق إلى مسائل ثلاث أرى أنها يجب أن توجه جهودنا في المستقبل. أولا، ينبغي زيادة فعالية المساعدات وتعزيز الشراكات مع قطاعي الشركات والأعمال الخيرية. ثانيا، ينبغي أن نولي مزيدا من الاهتمام للبلدان الضيقة والمتأثرة بالصراعات. وثالثا، علينا أن نُقرّ

إن محاربة الفقر جهد طويل المدى، والمسار نحو التنمية المستدامة وعر ومحفوف بالمعوقات. لقد عدنا هذا الأسبوع إلى نيويورك لنؤكد أن الطريق الذي رسمناه منذ عشر سنوات هو الطريق السليم ولنقوم، بكل أمانة، بتقييم ذلك الطريق، ولنؤكد مجددا إرادتنا السياسية والتزامنا تجاه رسالتنا، مع الأخذ في الاعتبار للتحديات العالمية الناشئة التي تواجهنا.

إننا نفعل ذلك استنادا إلى التقارير والتحليلات الهامة الصادرة عن الأمين العام ووكالات الأمم المتحدة بشأن تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وأنتهز هذه الفرصة لأشكرهم بجرارة على مجهوداتهم.

نعيش اليوم في عصر يتسارع فيه إيقاع الحياة بشكل غير مسبوق في جميع أنحاء العالم. إن نفاذ صبر البعض وما يظهرونه من فقدان الثقة بسبب عدم الإنجازات السريعة في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية أمر غير مبرر. فلنتحلل إذن بالصبر ونتأبر على متابعة أفكارنا.

هذا، وإنني آخِر من يسعى إلى إخفاء الحقيقة. إن نتائج عملنا الجماعي لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية منذ عام ٢٠٠٠ ليست كلها مُرضية، فما تحقق من تقدم يتفاوت بدرجة كبيرة بين القطاعات والقارات والأقاليم وحتى داخل البلدان نفسها. لهذا السبب انضمت لكسمبرغ إلى صفوف المطالبين بمضاعفة الجهود في القطاعات والأقاليم التي تأخرت أكثر من غيرها في اللحاق بالركب.

ثمة أمر لا جدال فيه وهو أننا، نحن أعضاء المجتمع الدولي - سواء كان ذلك في البلدان الصناعية أو الناشئة أو النامية على حد سواء - لم نبذل جهدا للتصدي فعليا لمشكلة وفيات الأمهات والأطفال يقارب ما بذلناه من جهد لرفع أرقام التسجيل في التعليم الابتدائي. ترى هل كان ذلك باختيارنا أم نتيجة عدم الكفاءة وشح الموارد؟ لن نسعى

بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بمجهود إعادة التأهيل التي تعقب انتهاء الصراع.

منذ ثلاثين عاما، كان مولد حركة التضامن بعضويتها البالغة ١٠ ملايين دليلا على مقدرة البولنديين على تولي زمام أمورهم. وبنفس الطريقة، فإن على كل دولة أن تلعب الدور الرئيسي في تنشيط التنمية الذاتية. لقد تلقى الشعب البولندي حينها مساعدات من الآخرين ولذا نشعر أن من واجبنا اليوم أن نمد يد العون لمن هم أقل منا حظا. لقد حننا البولندي الأعظم، البابا الراحل يوحنا بولس الثاني، أن نقوم بواجب التضامن لمصلحة الشعوب التي تتوق إلى التنمية الكاملة. إننا سنستجيب لندائه عن طريق التزامنا المتجدد نحو الأهداف الإنمائية للألفية.

وفي واقع الأمر، فإن بولندا تسعى للقيام بدورها. لقد رفعتنا مستوى مساعدتنا الإنمائية الرسمية. وتجسيدا لمبدأ التفكير على الصعيد العالمي والعمل على الصعيد الإقليمي عن طريق مبادرة الشراكة الشرقية التابعة للاتحاد الأوروبي، فإننا نساعد في تعزيز النمو في أوروبا الشرقية والقوقاز. وعلى الرغم من أن بولندا حديثة عهد نسبيا في مجال المساعدة الإنمائية، فإننا نطمح إلى الوفاء بالتزاماتنا في مجال المساعدة الإنمائية. دعونا نعمل معا لنجعل هذا المثل الأعلى واقعا معاشا.

الرئيس بالنيابة: أعطيت الكلمة الآن لمعالي السيدة ماري - جوزيه جاكوبس، وزيرة التعاون الإنمائي والعمل الإنساني بدوقية لكسمبورغ الكبرى.

السيدة جاكوبس (لكسمبرغ) (تكلمت بالفرنسية): تؤيد لكسمبرغ بالكامل البيان الذي أدلى به بالأمس السيد خوسيه مانويل باروسو، رئيس المفوضية الأوروبية، باسم الاتحاد الأوروبي.

من الوعي غير مسبوقه، وبالتالي قيّمة. وينبغي لنا الآن أن نتفاعل مع الأمر بطريقة مناسبة. إذا أردنا أن نعمل بفعالية، لا بد أن نتجاوز الأفكار والأعمال المتوقعة، حيث يقبع كل واحد في مجال اختصاصه ومسؤوليته الضيق.

من أجل ذلك، تدعو حكومة لكسمبرغ - على الصعيد الوطني وعلى صعيد الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة ومن خلال علاقاتها العادية مع شركائها في التنمية من البلدان النامية - إلى استجابات تعتمد على القيمة المضافة للنهج الإقليمي والمشارك بين الأقاليم. وفي الحقيقة، فإن التنمية المحلية في منطقة الساحل تعاني من التأثيرات المزدوجة لانعدام الأمن الغذائي بسبب تغير المناخ ومن الأعمال الإرهابية الإجرامية. في منطقة المحيط الهادئ والكاريب، تتضاءل آمال الاستثمار الأجنبي المباشر مع ارتفاع منسوب مياه البحر والأعاصير التي تزداد عنفا.

بلغت تدفقات المهاجرين معدلات غير مسبوقه، وعوضا عن رفع المستوى المعيشي للذين يغادرون بلادهم تستترف الهجرة، من جهة، جزءا من القوة العاملة في بلدان المصدر، وتخلق، من جهة أخرى، مشكلات إدارية وإنسانية لبلدان المقصد.

ليس من الضروري أن تكون استجاباتنا للتحديات المتشابكة والمعقدة متكاملة إلى أقصى مدى، ولكنها حتما ستكون أكثر فعالية بالقدر الذي ننسق بينها تنسيقا جيدا يجمع كل الاختصاصات بل وما وراءها. وفي هذا الصدد، ليس بالإمكان فحسب أن نكون خلاقين، بل إن ذلك أمر إلزامي.

إن طول ما تبقى من الطريق، وعظم ما تبقى من عمل ينتظر الإنجاز، يفرض علينا، في الشمال والجنوب على حد سواء، أن نستخدم كل الوسائل المتاحة لنا للبدء في الوفاء بوعدنا للفئات الأكثر فقرا والسعي، من أجلنا جميعا،

إلى الإجابة على هذا السؤال اليوم على الرغم مما يستحقه من اهتمام. ومع ذلك، فإن تلك الخلاصة تظل في كل الأحوال صادمة وتستنفرا إلى مضاعفة الجهود وبخاصة ونحن ندرك جيدا أن المساواة بين الجنسين وصحة المرأة والطفل كلها أهداف تتمتع بقدرة كامنة لا مثيل لها على إحداث مزيد من التقدم في بلوغ الأهداف الأخرى التي نوليها أهمية كبرى.

لهذا أحیی مبادرة الأمين العام لإطلاق الاستراتيجية العالمية المتعلقة بصحة المرأة والطفل؛ كما أرحب أيضا بإنشاء الكيان الجديد المعني بالمرأة الذي يبشر بعمل دولي أفضل هيكلية وأحسن تنسيقا وبالتالي أكثر فعالية في هذا الميدان الحيوي. وفي ذلك السياق، أنهى السيد باشليه على تعيينها لقيادة الكيان الجديد في الأمم المتحدة. وستظل لكسمبرغ شريكا مخلصا يساهم في الجهود الهادفة إلى تنفيذ الأهداف ٣ و ٤ و ٥ بالإضافة إلى الأهداف في ميدان الصحة على وجه العموم، بما في ذلك زيادة الاهتمام بالأمراض غير المعدية.

إن المهمة التي نبتغي تنفيذها بحلول ٢٠١٥ تواجه تعقيدات حمة بسبب معطيات جديدة لم تكن واردة عام ٢٠٠٠، بل لم يكن بالإمكان تخيلها آنذاك. إنني أشير هنا إلى التحديات العالمية الناشئة بسبب الغياب المتزايد للأمن، والتداعيات الخبيثة للأزمة المالية العالمية، لا سيما في البلدان النامية، وتغير المناخ والهجرة. ولا توجد سوى إجابة واحدة ممكنة في هذا الصدد وهي أن لا أحد قد ادعى أن الأمر سهل. بالنسبة لكسمبرغ، ليس ذلك سببا كافيا للاستسلام.

إن العالم يتغير، أحيانا نتيجة لتصرفاتنا غير المسؤولة. ومع ذلك، فإن التحديات الناشئة لا تعفينا من وعودنا وتعهداتنا السابقة خاصة وأن تلك التحديات تمسنا نحن جميعا فهي لا تعرف الحدود الإدارية أو الطبيعية. تلك درجة

السيد رومولو (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية):
إن الفلبين تقف في صف واحد مع العالم في السعي إلى الوفاء
بالعهود لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول ٢٠١٥.

انقضت عشرة أعوام على قمة الألفية التي صاغت
الأهداف الإنمائية للألفية، وقد خطا بلدي خلال تلك الفترة
خطوات جبارة نحو بلوغ أغلب أهدافه. إن الفلبين
في طريقها لبلوغ الأهداف المتعلقة بوفيات الأطفال والملايين
والسل وتوفير الصرف الصحي ومياه الشرب الآمنة وتوفير
المساواة في التعليم للفتيات.

ومع ذلك، وعلى الرغم من المكاسب التي تحققت
في العقد الأخير، ما زلنا بحاجة إلى دفعة أقوى لبلوغ
الأهداف الإنمائية للألفية، لا سيما في المناطق التي تخلفت
كثيرا عن الركب. وعلاوة على ذلك، يتسم الوضع
في الفلبين بفوارق واسعة. كذلك يظهر آخر تقرير مرحلي
أصدرناه أن تغير المناخ يشكل تهديدا لمساعدتنا نحو بلوغ
أهدافنا إذ سجل عدد السكان الذين يعيشون فوق خط الفقر
انخفاضاً نتيجة لضآلة القدرة على مقاومة آثار الصدمات
الشيء الذي نتج عنه فقر مؤقت.

مضى شهران ونيف منذ الانتقال السلمي للسلطة
في بلدي. لقد وفرت الولاية الجديدة التي منحها الشعب
للحكومة الإرادة السياسية المطلوبة لإجراء الإصلاحات.
إن الحكم الرشيد والفعال الذي يمثل حجر الزاوية بالنسبة
للحكومة الجديدة هو مصدر قوتها في التصدي للتحديات
المتبقية في طريق بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية
بحلول ٢٠١٥. وعليه، فإنه أمر بالغ الأهمية أن تقضي الفلبين
على أوجه الكسب غير المشروع وعلى الفساد بحيث توجه
الموارد العامة بطريقة فعالة نحو بلوغ الأهداف
الإنمائية للألفية.

إلى شراكات جديدة وبخاصة مع المجتمع المدني والقطاع
الخاص وصولاً إلى موارد بديلة ومستدامة لتمويل التنمية
وقنوات ذات منفعة متبادلة لتنظيم انتقال الأموال والبضائع
والخدمات في سياق العولمة التي يعم نفعها الجميع.

ما فتئت لكسمبرغ ملتزمة بكل ذلك منذ أعوام
عديدة بوصفها شريكا ومانحا موثوقا به، يقدم ١ في المائة
من إجمالي الدخل القومي للمساعدة الإنمائية الرسمية.
كان ذلك هو ما دعونا إليه إبان رئاستنا
للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومن داخل لجنة بناء
السلام، وهو ما لا نزال ندعو إليه داخل الاتحاد الأوروبي
ومنظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي. وذلك
هو ما سنهتدي به في كانكون في وقت لاحق من هذا العام
وفي مجلس الأمن إذا أتاحت لنا الفرصة للحصول على مقعد
غير دائم فيه للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤.

إن لكسمبرغ لا تعطي كل تلك الوعود من فراغ.
لقد استفدنا نحن أيضا في الماضي من التضامن الدولي
والتكامل الاقتصادي والمشاركة الكاملة في الاقتصاد العالمي،
ما يجعلنا نعي تماما أن التنمية المستدامة لا يمكن تحقيقها
بشكل نهائي وأن الوقت المتاح لنا حتى عام ٢٠١٥ محدود
وعلينا أن نستخدمه على أفضل الوجوه.

ختاماً، أود أن أضم صوتي إلى الذين ذكرونا
أن عام ٢٠١٥ ليس سوى خطوة واحدة في منتصف الرحلة
إلى القضاء على الفقر. وبالفعل، ودون أن تغيب عن أذهاننا
المقاصد الوسيطة للأهداف الإنمائية للألفية، فإن من المهم
للعناية أن نبدأ التفكير الآن في فترة ما بعد ٢٠١٥.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة
الآن للسيد ألبرتو غايتمايتان رومولو، وزير خارجية الفلبين.

الأعمال والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية ووسائل الإعلام والجماعات الدينية وشركاؤنا الدوليون في التنمية. كما سنوفر لأصحاب المصلحة أولئك البيئة المواتية التي تجعل نتائج الأهداف الإنمائية للألفية أمرا ملموسا حتى في البقاع النائية. كذلك سنعمل على ضمان احترام الاستدامة البيئية في عملية النمو الاقتصادي.

ينشط الجهاز التشريعي أيضا في بناء القواعد القانونية للأهداف الإنمائية للألفية فقد أنشأ مجلس النواب الفلبيني اللجنة الخاصة المعنية بالأهداف الإنمائية للألفية التي تحدد الأولويات فيما يتعلق بتلك الأهداف.

وتمشيا مع استراتيجياتنا للأهداف الإنمائية للألفية، سنطلب أيضا من منظومة الأمم المتحدة أن تقاسمنا معارفها فيما يتعلق بالنهج الإنمائية التي سجلت نجاحا في البلدان الأخرى وبخاصة في المجالات التي لا تزال متعثرين فيها من قبيل خفض الفقر والجوع، ومعدلات الفاقد التربوي، ووفيات الأمهات وحالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وأخيرا، في الوقت الذي تناضل فيه البلدان النامية لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، يتحتم على الشركاء الدوليين في التنمية أن يفوا بوعودهم. قبل أربعة عقود، تعهدت الأمم المرفهة باقتسام نذر يسير من إجمالي دخلها القومي مع البلدان النامية. ومع اقتراب حلول عام ٢٠١٥، فإننا نناشد البلدان المتقدمة اقتصاديا أن تفي بالتزاماتها.

إن الحكومة الفلبينية، ونحن نخطو إلى الشوط الأخير من الرحلة، تسعى بكل الوسائل المتاحة لها للوفاء بوعدها ببلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، ليس فقط بوصفها التزاما دوليا بل أيضا لأن شعبنا يطالب بذلك. يجب أن نتذكر دائما أن كل فرد من مواطنينا يستحق حياة تتميز بالجودة والمغزى والكرامة.

ستكشف حكومة الفلبين النقاب عن خططها الإنمائية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٠-٢٠١٦، وستعكس السياسات والاستراتيجيات التي تتضمنها تلك الخطة مدى التزامنا بإيلاء الأولوية للأهداف الإنمائية للألفية. ستعمل الخطة على ضمان أن يشمل النمو الفقراء والضعفاء وذلك بإتاحة الفرصة لكل مواطن فلبيني للحصول على الرعاية الطبية والتعليم الجيدين وفرص العمالة عن طريق مزج البنى التحتية المادية والاجتماعية وتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي من قبيل التحويلات النقدية المشروطة والرعاية الصحية للجميع.

تأخذ الخطة الإنمائية المتوسطة الأجل في الاعتبار الأبعاد والديناميات الإقليمية بغية التصدي للفوارق الإنمائية؛ وستتضمن الخطط الإنمائية الإقليمية مستقبلا أهدافا واستراتيجيات محلية في إطار الإقليم.

سنركز اهتمامنا على التكيف مع آثار تغير المناخ. ذلك أن الفلبين، بوصفها أرخبيلًا متنوع البيئة، عرضة للكوارث بدرجة كبيرة. إن الكوارث الطبيعية الدورية تزيد من حالة ضعف فقراء الفلبين ومن ثم تعطل جهودنا الرامية إلى خفض الفقر وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. سنقوم بدمج استراتيجياتنا لتحقيق التكيف المناخي مع التدابير التي نتخذها لحماية ما سبق أن أنجزناه بالفعل ونواصل عملنا بهدف بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. نحن نناشد جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أيضا اتخاذ التدابير اللازمة للتكيف مع آثار تغير المناخ ولمساعدة مواطني هذا الكوكب على التصدي لتداعياته.

درجت الفلبين دائما على الإقرار بأهمية الدور المنوط بأصحاب المصلحة المختلفين فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية. وتسعى خطتنا المتوسطة الأجل إلى تقوية الشراكات بين القطاعين العام والخاص، بما في ذلك المجتمع المدني وقطاع

في سعيها إلى بلوغ الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية، قمنا باستيعابها داخل الأولويات الوطنية العشر التي تركز على خلق الوظائف، وتحسين الرعاية الصحية والحصول على تعليم جيد للجميع، والقضاء على الجريمة والنهوض بالمجتمعات الريفية.

في أثناء مباريات كأس العالم ٢٠١٠ التي نظمها الاتحاد الدولي لكرة القدم، أطلق الرئيس جاكوب زوما حملة تعليمية تحت شعار "هدف واحد" بغية جذب الأنظار بطريقة استراتيجية إلى الأهداف الإنمائية للألفية. وسنواصل توفير كل دعم مطلوب لحملة الدعوة إلى الأهداف الإنمائية للألفية.

إن تقييمنا الوطني للتقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، كما تناوله تقاريرنا القطرية التي نصدرها منذ عام ٢٠٠٥ وآخرها التقرير الثالث الصادر لتوه، يعطي صورة واضحة عن إنجازاتنا المُرضية ولا سيما فيما يتعلق بالأهداف ١ و ٢ و ٣ و ٨. ومع ذلك، فإننا نعي التحديات التي تواجه الأهداف ٤ و ٥ و ٦ المعنية بالصحة وقد قمنا بابتكار برامج حكومية قوية أعطت نتائج أولية مبشرة أمنت عليها وكالات الأمم المتحدة.

لذلك، ونحن نشق طريقنا إلى عام ٢٠١٥، نعتزم تكثيف الشراكات التي بنيناها لدعم تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك دور المجتمع المدني. وتتطلب تلك الجهود توفير المزيد من الموارد لمؤسسات الدولة ذات الصلة وتحسين قدرتها على الإنجاز وبخاصة فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز.

إننا نؤمن بضرورة جعل الأهداف الإنمائية للألفية جزءاً لا يتجزأ من استراتيجيتنا الإنمائية الشاملة الطويلة الأجل. وتركيزنا على الغايات القابلة للقياس في التعليم والصحة، على سبيل المثال، يجب أن يقترن بتكريس

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطيت الكلمة الآن للسيدة مايتي نكوانا - ماشاباني، وزيرة العلاقات الدولية والتعاون في جمهورية جنوب أفريقيا.

السيدة نكوانا - ماشاباني (جنوب أفريقيا)

(تكلمت بالإنكليزية): انقضت تسع سنوات منذ خطا رؤساء دولنا وحكوماتنا خطوة جريئة وتاريخية حين تعهدوا باسم أمهم، في جملة أمور، بأن يخفضوا الفقر المدقع إلى النصف وأن يعملوا على تمكين المرأة والأطفال والفئات الضعيفة الأخرى. إن الأهداف الثمانية التي حددتها الأهداف الإنمائية للألفية تحتل موقعا مركزيا في المهمة الموكلة للأمم المتحدة للدفع إلى الأمام بالتنمية والسلام وحقوق الإنسان في العالم. وبالفعل، التأم اليوم الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة، قبل خمسة أعوام من الموعد المحدد في ٢٠١٥، للعمل على تسريع التقدم نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

بالنسبة لجنوب أفريقيا، فإن مفهوم الأهداف الإنمائية للألفية يتلاحم مع نهج التنمية الذي كانت حكومتنا قد اعتمدته بالفعل في نهاية نظام الفصل العنصري والذي تم تجسيده في شكل أحكام دستورية، بما في ذلك وثيقة الحقوق. ومنذ استقلالنا عام ١٩٩٤، ركزت الحكومات المتعاقبة على تحسين الظروف المعيشية لشعبنا وذلك بتوجيه موارد هائلة نحو مجالات التعليم والرعاية الصحية الأساسية، والإسكان، والخدمات الأساسية مثل المياه والكهرباء والصرف الصحي وامتيازات الضمان الاجتماعي. من الإنجازات الجديرة بالذكر في ذلك السياق، بناء ونقل أكثر من ١,٨ مليون منزل للفقراء بالإضافة إلى إعادة الملكية كاملة لساكني المنازل لفترات طويلة في الأحياء التي يقطنها تاريخيا السود.

وأود أن أضرم صوتي إلى أصوات أولئك الذين تكلموا قبلي، في الطلب إلى جميع البلدان المتقدمة النمو أن تقول إن الوقت قد حان للوفاء بالتزاماتها من حيث المساعدة الإنمائية الرسمية. وشعوبنا عبر العالم تراقب لترى ما إذا كنا سنستطيع حشد عمل دولي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول الموعد المستهدف. وإجراءاتنا التي تنتج عن هذا الاجتماع، يجب أن تُثبت إرادتنا السياسية وعزمنا على الوفاء بالوعود التي قطعناها قبل ١٠ سنوات. فيجب أن نخرج من هذا الاجتماع متحدين ومفعمين بالحيوية، لمضاعفة جهودنا نحو أهداف عام ٢٠١٥.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة

الآن للسيد مايكل مارتن، وزير خارجية أيرلندا.

السيد مارتن (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): إننا

نجتمع بصفتنا الممثلين السياسيين لمجتمع عالمي. وغرضنا هو أن يُسائل كل منا الآخر عن أعمالنا طوال السنوات الـ ١٠ الماضية، في مكافحة الفقر والجوع. فباعتمادنا الأهداف الإنمائية للألفية حددنا لأنفسنا غايات واضحة لنقيس التقدم، وصولاً إلى عام ٢٠١٥. وتمثل الأهداف إعلان مسؤولية جماعية عن حياة ومستقبل أكثر الناس فقراً وضعفاً على الكوكب.

وتقع الأهداف في صلب برنامج أيرلندا الإنمائي

وسياستها الخارجية. وتشكل شراكة أساسية بين الدول النامية والدول المتقدمة النمو. وتستلزم عملاً مشتركاً جماعياً لتعبئة الموارد من أجل التنمية.

وأحد العناصر الأساسية هو تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية من قِبَل البلدان الأكثر غنى. ومنذ أن وقَّعت أيرلندا على إعلان الألفية (القرار ٢/٥٥) في عام ٢٠٠٠، ضاعفنا حجم مساعدتنا السنوي ثلاث مرات. فقد قدمنا طوال العقد ٦ بلايين يورو من المساعدة الإنمائية الرسمية، وقدم الشعب الأيرلندي ملايين عديدة إضافية من التبرعات

الاهتمام لتحسين نوعية المنافع العامة التي نقدمها. كما يجب أن تسهم الأهداف الإنمائية للألفية في ردم الهوة بين الأغنياء والفقراء داخل البلدان وفي جميع أنحاء العالم.

ونود أن نؤكد مجدداً على الاحتياجات الخاصة

لأفريقيا، كما هي مجسدة في عدد من وثائق الأمم المتحدة. لقد أحرزت أفريقيا تقدماً كبيراً طوال العقد الماضي. ومن المؤسف أنه على الرغم من نوايانا النبيلة، لمَّا تتجسد بعد الظروف الممكنة لإقامة شراكة عالمية حقيقية من أجل التنمية. ومن خلال الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية، المتعلق بالشراكة العالمية من أجل التنمية، أدرك المجتمع الدولي أن التدابير على المستوى القطري، الرامية إلى تحقيق تلك الأهداف ستعزز بصورة كبيرة بجهودنا الجماعية، وعملنا معاً لانتشال شعوبنا من بلاء الفقر والمرض والتخلف.

وإذ لم يعد يفصلنا سوى خمس سنوات عن الموعد

المحدد لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ينبغي أن يتعزز لدى جميع الدول الإحساس بالإلحاح، إذا أريد بلوغ الغايات. ويساور جنوب أفريقيا القلق حيال أن التقدم في تحقيق تلك الأهداف في أفريقيا، وبخاصة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، لا يزال الأبطأ. وإذا لم تستطع أفريقيا تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، سيكون العالم قد أخفق حقاً.

إننا ندرك فعلاً أن المجتمع الدولي يواجه حالياً أزمات

متعددة ومتداخلة، تلقي عبئاً ثقيلاً على كواهل البلدان، ولا سيما بلدان الجنوب النامية. لكن هذه الأزمات المتعددة يجب ألا تثبط عزمنا على الوفاء بالتزاماتنا. بل يجب أن تكون، بدل ذلك، دعوة واضحة لنا جميعاً إلى القيام بالمزيد، والعمل معاً، من أجل حياة أفضل وعالم أفضل للجميع شعوبنا. فيجب أن نستجيب لتحدي الأمين العام، لتجميع الـ ١٠٠ بليون دولار اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

العالم - ومع ذلك ثبت أن هناك تدخلات منخفضة التكلفة لمعالجتها. ولن يتم تعبئتها بفعالية إلا إذا حشدنا نحن، بصفتنا قادة سياسيين، الإرادة السياسية للقيام بذلك.

واليوم، استضفنا مع إدارة الولايات المتحدة اجتماعا لقيادة دوليين ملتزمين ببناء شراكة ستتركز على التغذية في الأيام الألف الأولى الحيوية من الحياة، من الحمل إلى بلوغ الطفل عامه الثاني، وقد أدركنا الدور الحيوي لمبادرة الأمين العام المتعلقة بزيادة التغذية. ونحن ملتزمون الآن ببناء شراكات على جميع المستويات لدعم العمل الشامل بشأن التغذية. وعزمنا هو تسريع عجلة التقدم بشأن أول الأهداف الإنمائية للألفية: أن نحفض إلى النصف نسبة الناس الذين يعانون الفقر المدقع والجوع بحلول عام ٢٠١٥.

وما انفك التقدم بشأن الأهداف الإنمائية للألفية غير متوازن وغير متكافئ. وقد أشار الأمين العام إلى أن المعونة المقدمة إلى أفريقيا أدنى بكثير من الالتزامات والاحتياجات. فبينما أُحرز تقدم في بعض المناطق بشأن معدل وفيات الأمهات، لا تزال مئات الألوف من النساء الأفريقيات يمتن بلا لزوم، نتيجة تعقيدات أثناء الوضع. وهناك أدلة مماثلة فيما يتعلق بمجموعة من مؤشرات التنمية.

إننا بحاجة إلى تركيز جماعي أقوى على البلدان والمناطق التي تحرز أقل قدر من التقدم. ونحن في أيرلندا نوجه أكثر من ٨٠ في المائة من برنامجنا الإنمائي إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، مركزين على الحماية الاجتماعية للمجتمعات المحلية الضعيفة، وتغذية الرضع والأطفال، والبحوث الزراعية المتكررة وبناء القدرات للمشاركة في النشاط الاقتصادي.

والبلدان الشريكة لنا هي في صلب الأهداف الإنمائية للألفية. ويجب عليها أن تحدد أولوياتها للنمو الاقتصادي والحد من الفقر. وعلينا أن نؤكد مجددا التزامنا بشراكات أكثر فعالية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. كما

الخاصة. وحكومة أيرلندا ملتزمة بالهدف الدولي المتمثل في إنفاق ٠,٧ في المائة من دخلنا القومي الإجمالي على المساعدة الخارجية بحلول عام ٢٠١٥.

ولدينا دروس نستفيدها من العمل الجماعي والفردى في السنوات الـ ١٠ الماضية. فقد كانت هناك نجاحات كبرى في مكافحة الفقر المدقع، وتحسين معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية، وفي صحة الطفل ومعالجة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). لكن الأعداد الفعلية من الناس الذين يعيشون الفقر والجوع لا تزال تتزايد. ومن الواضح أيضا أن بعض البلدان والمناطق قد أحرزت تقدما، بينما أخرى لم تحرزه. وبدون جهود إضافية ونهج أكثر تعاونا، لن نستطيع تلبية بعض أهم الغايات التي اتفقنا عليها.

ويتفاقم التحدي بحالة انعدام اليقين الاقتصادي على الصعيد العالمي والتأثير المتزايد للتحديات العالمية، وبخاصة تغير المناخ. وبالتزامن مع ذلك، زادت الأزمة الاقتصادية الفقر في المجتمعات الفقيرة أصلا، وفرضت ضغطا على ميزانيات المعونة في العالم المتقدم النمو. وفي ظل هذه الظروف، من واجبنا أن نتفحص بدقة فعالية سياساتنا وإجراءاتنا. ونركز بشدة على القطاعات الرئيسية.

ومنذ أن أصدرت فرقة العمل الأيرلندية لمكافحة الجوع تقريرها في الأمم المتحدة قبل سنتين، عملنا مع شركائنا لتركيز الاهتمام العالمي على أزمة الجوع في العالم. ونعتقد أن عدم معالجة الأزمة يُعيق التقدم فيما يتعلق بمجموعة كاملة من الأهداف الإنمائية للألفية.

وقد ارتفع في السنوات الأخيرة عدد الجياع بشكل مزمّن إلى نحو بليون شخص. ومن بين كل أربعة أطفال دون الخامسة في العالم النامي، هناك طفل يعاني من نقص التغذية. والطفل الجائع يصبح بدوره التلميذ المتخلف والأم أو الأب الضعيف والفقير. ونقص التغذية هو إحدى أخطر مشاكل

وتمثل الأهداف الإنمائية للألفية الالتزامات الأوسع توافقاً بين قادة العالم، والتي جرى التمهّد بها في إطار الأمم المتحدة. ومعالجة الفقر المدقع والجوع والأمراض؛ وتعزيز المساواة بين الجنسين، والتعليم والاستدامة البيئية؛ وبناء شراكة عالمية جديدة من أجل التنمية - أهداف تمثل رؤية لإنجازات محددة وقابلة للقياس؛ وليست مجرد مطامح، بل نتائج ملموسة.

ولهذا نجتمع هنا اليوم لإجراء تقييم لتقدّمنا وللتمكن من اتخاذ قرارات لتحقيق الأهداف بحلول الموعد النهائي عام ٢٠١٥. ونحن نرحّب بالاعتماد المقبل لمشروع الوثيقة الختامية (A/65/L.1)، باعتباره إعادة تأكيد هام لتوافق الآراء على الصعيد الدولي في مجال الشراكة الدولية من أجل التنمية، وللنهوض بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي لجميع الشعوب.

لقد اعتمد بلدي، جيوتي، الأهداف الإنمائية للألفية بصفحتها أهدافنا الإنمائية الوطنية الرئيسية، وأدجمها في غاياتنا الإنمائية. وقد وضعنا برنامجاً طموحاً وشاملاً، للتنمية الاجتماعية، بغية تحسين مستويات الرعاية والمعيشة للقطاعات الضعيفة من مجتمعنا.

وأحرزنا تقدماً بارزاً منذ الاستقلال، ولا سيما في العقد الأخير، نحو بلوغ نسبة عالية جداً من التحاق الفتيات بالمدرسة الابتدائية. وعلى الرغم من مواردنا المحدودة، فقد سعينا جاهدين دائماً إلى توفير التغطية الصحية الشاملة لشعبنا. ومرة أخرى، على الرغم من القيود المالية الصارمة، نواصل توفير التعليم المجاني الكامل وصولاً إلى مستوى التعليم العالي، بما في ذلك برامج منح دراسية مكثّفة. ومن خلال التشجيع على إجراء الفحوصات الصحية المجانية واللقاحات الإلزامية قبل الولادة، أحرزنا تقدماً بارزاً في مجال صحة الأمهات والأطفال. وعلى مرّ السنين، ومن خلال الجهود

يجب أن تكون الأولويات ملكية قطرية؛ واستخدام أنظمة وطنية عادلة وديمقراطية وشفافة؛ والمساءلة في ما بيننا وأمام شعبنا.

لقد حشدت الأمم المتحدة العالم وراء الأهداف الإنمائية للألفية، وهي طرف أساسي في تحقيقها. وقد سررنا بالاتفاق في الأشهر الأخيرة على إنشاء الكيان الجنساني الجديد جهاز الأمم المتحدة المعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وسندعم أعماله للنهوض بحقوق المرأة ورفاهها وتمكينها في جميع أرجاء العالم.

ويمكن للأمم المتحدة أن تؤدي دوراً أقوى في ضمان التوزيع الفعال للموارد المخصصة العالمية للتنمية الشاملة. وهذا يعني إنهاء ازدواجية الجهد، وتعزيز التنسيق الميداني، ونظاماً موثوقاً للرصد والتقييم وتركيزاً مثابراً على تحقيق نتائج إنمائية واضحة. وعلينا جميعاً واجباً أن نثبت بوضوح وعلانية أن كل سنت يُجمع لمكافحة الفقر والجوع يُستخدم استخداماً كاملاً.

وختاماً، أودّ أن أؤكد مجدداً التزام أيرلندا بالمثل والمطامح والغايات المحددة الواردة في الأهداف الإنمائية للألفية. إنها تُجسّد قيمنا كشعب. ونبقى عازمين على العمل بشراكة من أجل تحقيقها.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن للسيد محمود

علي يوسف، وزير الخارجية والتعاون الدولي في جيوتي.

السيد يوسف (جيوتي) (تكلم بالإنكليزية):

لقد كانت لحظة أمل وإلهام حين تعهّد قادة العالم في مؤتمر قمة الألفية عام ٢٠٠٠ بتحقيق غايات المعونة الأساسية لإنهاء أكثر بلدان العالم فقراً. وقائمة ضوابط وقيود التنمية، التي تواجهها البلدان النامية باستمرار لا تزال طويلة، بينما موعود الإنجاز المتوقع يقترب أكثر فأكثر.

وتيرة التحديث الاقتصادي والتحول الاقتصادي - الاجتماعي بأقصى اهتمامنا وجهدنا.

إنّ الفقر، أولاً وقبل كل شيء، تحدّ إنمائي. لذا، يستلزم تسريع التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية أن نقوم بأكثر من مجرد إرضاء ضمائرنا بجهود إغاثة ومعونة مبعثرة. فهو يتطلب منا توجيه جهود وطنية وعالمية لمعالجة العيوب الفاضحة في الهياكل الأساسية، التي تواجه البلدان النامية، حيث توجد الأكثرية الساحقة من الفقراء.

ومن المشجّع التنويه بأنّ ١١ بلداً من البلدان الـ ٢٠ التي تُحرز أكبر تقدم مطلق نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، هي بين البلدان الأكثر فقراً في العالم، وأنّ العديد منها يقع في أفريقيا. فقد تمّ خفض معدلات الفقر في ثلثي البلدان المتدنية والمتوسطة الدخل، وفي أكثر من ثلاثة أرباع البلدان الأفريقية. ومن المشجع على نحو مماثل التنويه بأنّ الفقر المدقع في البلدان النامية قد تراجع منذ منتصف تسعينات القرن الماضي. لكن التقدم بشأن الحد من الجوع ظل بطيئاً في جميع أنحاء أفريقيا، على الرغم من أن هناك تفاوتات واسعة بين البلدان. ومن المريب وغير الأخلاقي أنه على الرغم من هذه التطورات الإيجابية، لا يزال هناك أكثر من بليون شخص يعيشون في حالات الفقر المدقع في جميع أرجاء العالم، ومعظمهم في أقل البلدان نمواً.

وستلاحظ هذه الجمعية أن وجود بليون شخص جائع بيننا هو أكثر من مجرد أزمة غذاء. إنه أزمة سياسية تتطلب إجراء سياسياً قوياً وعاجلاً. ونلاحظ أيضاً أن للجوع آثاراً انحدارية مدمرة على التنمية الاقتصادية والصحة والتعليم، لأن الناس المعانين من نقص التغذية لا يمكنهم أن يبقوا أصحاء، والناس غير الأصحاء أقل إنتاجية. لذا، فإن خسارة هدف الحد من الجوع الشديد تُعرض للخطر كل الجهد لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

الحيثية والجادة للحكومة، وبفضل استمرار الحصول على قروض إنمائية ميسرة طويلة الأجل، بُنيت آلاف المنازل لتعويض النقص المزمّن في هذا المجال. وبالإجمال، نواصل اتخاذ تدابير ثابتة لاحتواء تفشّي فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وتوفير الحصول على الرعاية الطبية المجانية للمحتاجين إليها.

وحجم النطاق السائد للفقر العالمي غير مقبول، وهو يفرض علينا واجبا أخلاقياً بأن نعمل ونحقق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. ويبقى هذا الأمر ممكناً بالالتزام والسياسات والموارد والجهود الكافية. فعلينا أن نعمل بكد، جماعياً وفردياً، لتهيئة الظروف لنمو اقتصادي مستدام، يتيح فرص العمل ويحسن سبل العيش للناس. والمطلوب التزام متجدد منا جميعاً.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد

سام كوتيسا، وزير خارجية جمهورية أوغندا.

السيد كوتيسا (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية):

في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، اعتمدنا بالإجماع إعلان الألفية الشامل (القرار ٢/٥٥)، مُلزمين بلداننا بشراكة من أجل عالم ينعم بالسلم والازدهار والعدالة. وتكمن القوة الدافعة لهذه الشراكة في مكافحة أسباب الفقر وآثاره، عبر تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ولكن لا يمكن الفصل بين تحقيق هذه الأهداف وسعيها إلى التنمية والسلام المستدامين. وأصدق ما يكون ذلك في البلدان النامية. واستراتيجيات تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، يجب أن تستند بالضرورة، إلى أهداف استراتيجية اقتصادية واقتصادية - اجتماعية على الصعيدين الوطني والإقليمي. وإذا أردنا أن نتمكن من الاحتفال بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية عام ٢٠١٥، فيجب أن يحظى تسريع

وباستشراف المستقبل، هناك عوامل حاسمة، غير تلك التي ذكرتها، ويجب علينا معالجتها إذا أردنا تسريع التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. أولاً، علينا أن نولي المزيد من الاهتمام لدعم التعليم في العلوم والتكنولوجيا وتطبيقهما في البلدان النامية، لأنّ عدم القيام بذلك سيجعل هذه البلدان تُواصل تسجيل إنتاجية ضئيلة في جميع القطاعات. وعلى المجتمع الدولي أن يدعم الجامعات والعلماء في البلدان النامية، المعنيين بالإبداع وتطبيق العلوم والتكنولوجيا في القطاعات المختلفة لاقتصادات هذه البلدان.

ثانياً، يجب على البلدان النامية التركيز أكثر على الاستثمار في الهياكل الأساسية الاقتصادية الرئيسية، ممّا يُحفّز النمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل. والسكان في البلدان النامية يتزايدون سريعاً. والمعونة، بتركيزها المنحاز على القطاعات الاجتماعية، لا يمكنها تقديم حلول مستدامة لمتطلبات الأطفال والشباب البعيدة المدى في البلدان النامية، أو لتوقعهم حياة أفضل من حياة آبائهم. وقد آن الأوان لكي يعيد الشركاء الإنمائيون التفكير والنظر في أولويات معونتهم لصالح دعم التكامل الاقتصادي الإقليمي بين البلدان النامية.

ثالثاً، لا تزال بلدان نامية عديدة، وبخاصة في أفريقيا، تعاني نقصاً حاداً في المهارات. ومع أن الموارد البشرية في البلدان الأفريقية مثقفة، فإنها تفتقر إلى المهارات اللازمة للمشاركة بإنتاجية في سوق العمل. وبينما نواصل التركيز على بلوغ الهدف ٢ من الأهداف الإنمائية للألفية، المتعلق بتوفير التعليم الابتدائي للجميع، فإننا بحاجة إلى الحفاظ على المزيد من التركيز الاستراتيجي على إمكانية تشغيل خريجي التعليم الابتدائي لدينا. وسيطلب ذلك تركيزاً متجدداً على تعزيز وتوسيع الحصول على التدريب التقني والمهني في إطار قطاعاتنا التعليمية.

وبالتالي، فإن هذا الاجتماع الرفيع المستوى فرصة هامة أمام قادة العالم، لكي يتخذوا إجراء حاسماً في الوفاء بالوعود المتبقية من إعلان الألفية. فيجب ألا نُخيب آمال البلايين، الذين يتطلعون إلى المجتمع الدولي لكي يفي بوعود العالم في السنوات الخمس المتبقية قبل عام ٢٠١٥.

وفي ما يتعلق بالتقدم الوطني بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، أحرزت أوغندا، على غرار بلدان نامية أخرى عديدة، تقدماً كبيراً نحو تحقيق تلك الأهداف. ويكشف تقريرنا القطري بشأن الأهداف الإنمائية للألفية عام ٢٠١٠، أننا سجلنا تقدماً في ١٥ غاية من الـ ٢١ غاية لتلك الأهداف، مع سبع غايات منها في الطريق إلى التحقق. وبالتركيز المتواصل على استراتيجيتنا العامة للتحويل والتحديث الاقتصاديين، وبالتزامنا القوي بالتكامل الإقليمي، نعتقد أننا سنسجل المزيد من التقدم في كل هدف من الأهداف الإنمائية للألفية.

وقد تم إحراز تقدم متواضع بشأن تحسين صحة الطفل وصحة الأم، والحصول على خدمات الصحة الإنجابية، ومكافحة الملاريا وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وعلى الرغم من هذا التقدم، لا تزال التحديات قائمة. وهناك حاجة إلى دعم الأنظمة الصحية وضمان التعاون المتعدد القطاعات. وفي مجال الفيروس/الإيدز، يساورنا القلق حيال بطء نجاحاتنا السابقة في مكافحة الوباء، بفعل زيادة الإصابات الجديدة التي تُظهرها البيانات الأخيرة.

وكما هي الحال في بلدان أخرى في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، لا تزال قيود الحصول على المصادر الحديثة للطاقة تتسبب في تدهور موارد أوغندا الطبيعية وتنوعها البيولوجي. ولهذا التدهور أثر كبير على أرزاق الفقراء، بتقييد قدرتهم على زيادة دخلهم وجعلهم أكثر ضعفاً.

توفير الخدمات الأساسية من تعليم ورعاية صحية ومياه شرب صالحة وصرف صحي.

ويبدو أن النتائج الأولية لعدد من الدراسات والتحقيقات تُظهر تحسنا معيناً في عدد من المؤشرات الاجتماعية. ومع ذلك، فإن المعدل البالغ الارتفاع لوفيات الأمهات والرضع، يقودنا إلى الاستنتاج بأنه لن يتم بلوغ الهدفين ٤ و ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية بلوغاً كاملاً. وهذا ما يجعل من الضروري اتخاذ خطوات عاجلة، بحيث يمكننا تحقيق جميع الأهداف. والحكومة واعية بهذه الحالة، ولهذا أطلقت حملة بشأن خفض المتسارع لوفيات الأمهات في أفريقيا، هدفها الحد من وفيات المواليد والأمهات والرضع، فضلاً عن برنامج متسارع لضمان بقاء الأطفال على قيد الحياة.

وقدرة الحكومة في المبادرات واضحة أيضاً في تعزيز المساواة بين الجنسين. فعلى سبيل المثال، قدمت ثلاثة مشاريع قوانين بشأن الصحة الإنجابية، والعنف القائم على الجنس والاتجار بالبشر، بموازاة التحاق الفتيات الصغيرات بالمدرسة. ولا يمكن لهذه المبادرات أن تنجح إلا من خلال التخصيص العاجل لموارد إضافية من قبل أصحاب المصلحة.

وبالنسبة إلى غينيا - بيساو، فإن توطيد شراكة حقيقية من أجل التنمية، يشمل الحكومة، والمؤسسات الإقليمية، ومنظومة الأمم المتحدة، والمجتمع المدني والشركاء الثنائيين. وهذا التوطيد أساسي إذا أردنا أن نهض بمستوى تنمية البلد.

وفي ما يتعلق بالمسألة الشائكة لتعبئة الموارد، التي لا تزال ترهقنا بما فُرضنا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، أطلقنا مناشدة للتضامن من جانب شركائنا الإنمائيين. ويجب احترام الالتزامات التي تعتبر جزءاً من تلك المبادرات التاريخية، ومنها توافق آراء مونتيري في آذار/مارس ٢٠٠٢؛

وأودّ أن أؤكد أننا في أوغندا نعتبر الأهداف الإنمائية للألفية الحد الأدنى الصارم، والأهداف الأساسية حقاً. وآمل أن تتمكن من الاتفاق جميعاً على أن شعبنا يستحق بوضوح أكثر مما هو مجرد عنصر أساسي. وحكومة أوغندا عازمة على تحفيز النمو الاقتصادي في البلد، بهدف القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. ولن نخدم شعبنا بشكل جيد إلا بهذه الوسيلة.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد أدلينو مانو كويتا، وزير الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية غينيا - بيساو.

السيد كويتا (غينيا - بيساو) (تكلم بالبرتغالية، وقدم الوفد النص بالفرنسية): إنه لشرف عظيم لغينيا - بيساو أن تشارك في هذا المنتدى العالمي، وهو المكان النموذجي لتبادل الخبرات بين البلدان بشأن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وإنني أغتنم هذه الفرصة لأؤكد الإرادة السياسية والالتزام لدى حكومة بلدي بالمزيد من تدعيم أعمالها في جميع المجالات، بغية تحقيق الأهداف المرسومة، على الرغم من الصعوبات الهائلة. فغينيا - بيساو ملتزمة التزاماً عميقاً بمراجعة استراتيجيتها الوطنية للحدّ من الفقر، التي هدفها الأساسي خفض معدلات الفقر بشكل بارز ودائم، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وهذه المبادرة جزء من جهد جاد لتشجيع النمو الاقتصادي. وعلى الرغم من الأهمية التي نوليها إلى الاستقرار والأمن، فمن الواضح اليوم أنه من الأساسي بالقدر نفسه تسريع النمو الاقتصادي، ولا سيما في القطاعات التي تستخدم أكثر الفئات فقراً، وتنويع الاقتصاد، وتحسين إدارة الاقتصاد الكلي، وتوطيد الإصلاح الإداري، بهدف ضمان

المؤسسات المالية الدولية، بما فيها، بين أطراف أخرى، البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والاتحاد الأوروبي ومنظمات إقليمية ودون الإقليمية، تشمل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا.

وختاماً، اسمحو لي أن أتمنى كل النجاح لمسعينا.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن لمعالي

السيد موسى فقي محمد، وزير العلاقات الخارجية في جمهورية تشاد.

السيد محمد تشاد (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن

فخامة السيد إدريس ديبي إتنو، رئيس جمهورية تشاد، اسمحو لي أن أقدم تقديرنا الصادق للأمين العام على مبادرته لتنظيم هذا الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية.

لقد تعهدت تشاد بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وبخاصة أنها كانت جزءاً من برنامج حكومتنا أصلاً. وعلاوة على ذلك، اعتمدنا استراتيجية لتحقيق النمو والحد من الفقر، لا تزال حتى اليوم إطار التعاون الأفضل لتوحيد جميع الجهود الوطنية والدولية الموجهة نحو تحقيق الأهداف بشكل أساسي.

ومن المؤسف أن البلد شهد في السنوات الأخيرة اقتحامات مسلحة عديدة، أبطأت التقدم البارز الذي كنا قد أحرزناه في مجالات تؤثر تأثيراً مباشراً على الحد من الفقر. والمناطق الشرقية والجنوبية من البلد تأوي أكثر من ٢٥٠.٠٠٠ لاجئ من دارفور وجمهورية أفريقيا الوسطى. وهذا الحضور الضخم في بيئة غير مستقرة أصلاً، تحد كبير يجب حله. والكوارث الطبيعية، والجفاف الواسع النطاق وأزمات الغذاء تؤثر باستمرار على بلدان الساحل، وتبقى العقبات الحقيقية أمام تحقيقنا الأهداف، وبخاصة لتمويل استراتيجياتنا الإنمائية.

ومناشدة غلين إيغلز التي أطلقتها مجموعة الثمانية في تموز/يوليه ٢٠٠٥، بهدف مضاعفة تدفق المعونة لأفريقيا؛ أو ما وقع مؤخراً، وهو قرارات مجموعة الـ ٢٠ لصالح البلدان المتدنية الدخل. وبدون هذه الالتزامات، فإن المنافع الرئيسية التي حققتها بلداننا على حساب التضحية الكبرى بشأن مسار التنمية والحد من الفقر، يمكن أن تتعرض للخطر إلى الأبد.

لقد كانت الحالة مضطربة أصلاً، ولم تزدها الأزمة إلا سوءاً في معظم بلداننا. ووفقاً لبيانات البنك الدولي، فإن ٧١ مليون شخص، بينهم ٢٠ مليون أفريقي، ممن كان يُتَظَرَّ خروجهم من الفقر بحلول عام ٢٠١٥، سيواصلون معاناتهم بسبب الأزمة.

وللسبب نفسه، سيفقد ٥٥.٠٠٠ طفل إضافي حياتهم بحلول عام ٢٠١٥، ولن يتمكن نحو ٣٥٠.٠٠٠ تلميذ من إنهاء تعليمهم الابتدائي، كما أن ١٠ ملايين شخص سيظلون غير حاصلين على مياه الشرب. وفي هذا الصدد، نحیی الجهود لزيادة الموارد التي تشكل الإمكانية الوحيدة لتمويل اقتصادات العديد من بلداننا. ونغتنم هذه الفرصة لنحث شركاءنا الإنمائيين على العمل نحو نتيجة ناجعة للمناقشات الجارية بشأن تحديد موارد وكالة التنمية الدولية، ومجموعة البنك الدولي وصندوق التنمية الأفريقي.

وفي برنامج التنمية لدى حكومتي، يُعتَبَر التنوع البيولوجي إرثاً طبيعياً، فضلاً عن كونه مصدراً حيوياً للإنسانية. وهذا ما جعل الحكومة تبذل جهوداً كبيرة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، باتخاذ خطوات لإقامة شبكة من المواقع المحمية، وإعداد خطط عمل لأنواع البيولوجية المهددة بالانقراض، والتربية البيئية وبرامج الاتصالات المكثفة مع حقائق البلد. وجرى التأكيد على التعاون الوثيق بهدف إقامة شراكة من أجل التنمية مع

على نظامنا الإيكولوجي. ومن خلال هذين البرنامجين وتلك المبادرة، نعتزم تعزيز التنمية الاقتصادية - الاجتماعية في المناطق المستهدفة، والمُعْرَضَة للتصحُّر، بتنفيذ برامج لحماية واستعادة الموارد الطبيعية وتشجيع النشاط الاقتصادي.

وعدا الجوانب دون الإقليمية، فإن تلك البرامج تناسب تناسباً كاملاً مع الجهود العالمية لمكافحة الآثار الضارة لتغيُّر المناخ، وهي بذلك تستحق الدعم من المجتمع الدولي. وبدعم جهود بلداننا لتنفيذ استراتيجياتها الإنمائية، سيصبح المجتمع الدولي قادراً على حلّ مشاكل التنمية المستدامة. واحترام الالتزامات التي تمّ التعمُّد بها في مونتيري جزء من هذا الجهد لدعم تمويل التنمية المستدامة.

وختاماً، أودّ أن أطمئن الجمعية بأنّ تشاد ستستفيد بالتزاماتها الدولية، وستعمل مع المجتمع الدولي لجعل كوكبنا مكاناً صحياً وجيداً للعيش.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطى الكلمة الآن لمعالي السيدة ديناباو سايفون ديالو، وزيرة التخطيط والتعاون الدولي في جمهورية غينيا.

السيدة ديالو (غينيا) (تكلمت بالفرنسية): اسمحوا لي أن أرحب برؤساء الدول والحكومات، ووفود الدول الأعضاء وممثلي المنظمات الدولية، وأن أنقل إليهم الامتنان العميق من شعب غينيا وحكومتها على دعمهم الثابت، بهدف عودة النظام الدستوري وإجراء انتخابات رئاسية حرة وشفافة وديمقراطية في غينيا.

واسمحوا لي أيضاً أن أضمّ صوتي إلى أصوات الذين تكلموا قبلي في الإعراب عن امتنان وفد بلدي لمعالي السيد بان كي - مون، الأمين العام، على جهوده الجارية العظيمة على رأس منظمنا.

لكنّ الشاغل الأكبر يبقى، بدون شك، العواقب الضارة لتغير المناخ في جميع أرجاء العالم عموماً وفي البلدان النامية خصوصاً. والأخيرة هي الأكثر فقراً والأشدّ ضعفاً، ولا ريب في أنّها تعاني الآثار على المناخ، الناجمة عن المنتجين الرئيسيين لغاز الدفيئة - البلدان الصناعية. ونحن نعاني هذه الآثار المؤذية يومياً، بصفتها أسوأ كارثة على بيئتنا وزراعتنا وماشيتنا - وباختصار، على حياة شعبنا. وفي هذه الحالة، يصبح تنفيذ الأنشطة من أجل تنمية مستدامة ليس سهلاً مطلقاً.

والمثال الأكثر إيلاماً هو الخطر بأنّ بحيرة تشاد قد تختفي تماماً. فقد انحسرت مساحة سطح البحيرة في ٤٠ عاماً من ٢٥ ٠٠٠ كلم مربع، إلى أقلّ من ٢ ٥٠٠ كلم مربع. وفي تشرين الأول/أكتوبر، سيستضيف بلدي المنتدى العالمي الثامن بشأن التنمية المستدامة بهدف إنقاذ بحيرة تشاد. وتأمل تشاد بمشاركة ضخمة من جانب المجتمع الدولي في ذلك المنتدى، لأن الحفاظ على بحيرة تشاد ينبغي أن يكون همّاً عالمياً.

وعلى الرغم من جميع هذه التحديات، تواصل تشاد التقدم، بمساعدة شركائها، بتنفيذها لإجراءات مهمة، وانضمامها للاتفاقيات والاتفاقات الدولية المتعلقة بالبيئة، وبيادادها نصوصاً بشأن البيئة وإدماجها في الخطة الوطنية.

وفي حزيران/يونيه، استضافنا مؤتمر القمة الأول لبرنامج الجدار الأخضر الكبير، الذي نُظّم بمبادرة من بلدان الساحل. وقد مُنح بلدي شرف استضافة المؤتمر، نظراً لدوره الريادي في إعادة تحريج واسعة النطاق في المنطقة. وفي عام ٢٠٠٩، بدأنا برنامج الحزام الأخضر الوطني، لغرس أكثر من ١٦ مليون شجرة في السنة في جميع أنحاء البلد. وعلاوة على ذلك، قرّرت تشاد منع قطع الأشجار لصنع الفحم. ومهما كان هذا التدبير صعباً للأسر المعيشية، فإنه أساسي للحفاظ

وإنني أعنتم هذه الفرصة لأؤكد مناشدتنا من أجل التزام أكثر استدامة وشراكة متينة في العهد الدولي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وفيم يتعلق بتمويل التنمية عموماً، فإن هذه المسألة أساسية لأفريقيا. وبحسب تقييمات متنوعة، فإن التأثير السلبي للأزمات المتعددة، ولا سيما على ٣٣ بلداً من أقل البلدان نمواً في أفريقيا، وعلى ٤٩ بلداً منها في جميع أرجاء العالم، سيجعل القارة غير قادرة على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، ولا سيما بسبب فقدان المساعدة الإنمائية الرسمية. لذا، فإنه من الحيوي أن ينظر مؤتمر القمة هذا في كل مصدر منتظم ومكتمل ممكن تمويل التنمية. وفي هذا الصدد، فإن التمويل المبتكر آخذ في النشوء بشكل متزايد، كوسيلة هامة لتوجيه موارد إضافية قابلة للتنبؤ ومستقرة لتكتمل المساعدة الإنمائية الرسمية.

ولهذه الغاية، تودّ غينيا أن تقدّم اقتراحين للنظر فيهما، هدفهما زيادة الموارد لتمويل التنمية من أجل أفريقيا بحلول عام ٢٠١٥ وما بعده. وهذان الاقتراحان هما تنظيم مؤتمر أفريقي بشأن التمويل المبتكر، وإعداد مشروع إعلان أفريقي بشأن شفافية الإدارة المالية ومكافحة التدفّق غير المشروع لرأس المال.

والمؤتمر الأفريقي بشأن التمويل المبتكر سيّتيح لنا النظر في استراتيجيات لتعبئة التمويل المبتكر، بغية تكملة المساعدة الإنمائية الرسمية التقليدية والموارد المحلية الضرورية لتمويل الأهداف الإنمائية للألفية. وفي ما يتعلق بمشروع الإعلان الأفريقي بشأن شفافية الإدارة المالية ومكافحة التدفّقات غير المشروعة لرأس المال، فإن هدفه سيكون اجتثاث هجرة مبالغ ضخمة من رأس المال من أفريقيا، بغية تكريسها لتنمية القارة.

سيتناول بيان وفد بلدي مسألتين. أولاهما تتعلق بتقييم للتقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في غينيا، والثانية هي تمويل التنمية.

وعلى غرار البلدان الأخرى، أيّدت غينيا الأهداف الإنمائية للألفية تأييداً كاملاً، بقناعة وأمل، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ومنذ ذلك الحين، بذلت حكومتنا، بدعم من شركائها الإنمائيين، ولا سيما منظومة الأمم المتحدة، جهوداً جديدة بالثناء نحو تحقيق تلك الأهداف. وقد أتاحت لنا تلك الجهود إحراز تقدم في مجالات التعليم، والمساواة بين الجنسين، وصحة الأطفال وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ويات من الممكن جداً تحقيق غايات معيّنة بحلول عام ٢٠١٥. أما من جهة أخرى، في مجالات الحدّ من الفقر والأمن الغذائي والاستدامة البيئية، فإنّ التقدم غير كافٍ.

وعلى نحو عام، تضاءلت إمكانية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما في السنوات الأخيرة، نتيجة التأثير المتضار لعدد من العوامل، تشمل بشكل أخصّ السياق العام للبلد، الذي تسوده، كما من قبل، أزمة سياسية حادة، وتدهور ملحوظ في نوعية الحكم وانخفاض كبير في المعونة الخارجية. وبدون تحسين السياق السياسي وإيجاد زخم متجدد في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، سنواجه خطر تفويت الموعد النهائي عام ٢٠١٥، لتحقيق معظم الأهداف والغايات. ووفقاً لدراسة تقييمية للاحتياجات عامي ٢٠٠٦-٢٠٠٧، بشأن تقدم غينيا في الأهداف الإنمائية للألفية، فإنّ التكلفة التقريبية للموارد الضرورية لتحقيق أهدافها قُدّرت بمبلغ ١٢ ٢٥٤ بليون دولار لفترة السنوات ٢٠٠٦-٢٠١٥، أو بمعدل سنوي قدره ١ ٢٣٤ بليون دولار أو ١١٠ دولارات للفرد الواحد.

بمعالجة بعض أصعب مسائل التنمية وأكثرها إلحاحاً في العالم، بما فيها الفقر والجوع والمرض والتدهور البيئي، وتعزيز المساواة بين الجنسين، والتعليم والصحة. وبعد مضي عشر سنوات، تبقى هذه المسائل هي التحديات الرئيسية التي تواجه شعوبنا وبلداننا.

وبالتزامن مع إقرار إعلان الألفية عام ٢٠٠٠، كانت أفغانستان منقطعة ومعزولة عن المجتمع الدولي من قِبَل نظام طالبان المقيت، الذي أنكر على الشعب الأفغاني حتى أهم الحقوق الإنسانية الرئيسية، وسمح للإرهابيين باستخدام الأراضي الأفغانية لشن هجمات في جميع أرجاء العالم. وفي عام ٢٠٠١، ومع الإطاحة بنظام طالبان، بدأت أفغانستان إعادة بناء هياكلها السياسية والاقتصادية والاجتماعية الممزقة، واستعادة موقعها المستحق في مجتمع الأمم.

واتبع بلدي سلسلة من السياسات الهادفة إلى التعمير الشامل، وإضفاء الاستقرار على الحالة السياسية والاقتصادية، قطرياً وإقليمياً. وقد تركّزت هذه السياسات على الحاجة الماسّة إلى إنقاذ الشعب الأفغاني من دوامة الفقر الطاحنة، وتزويده بالحقوق الإنسانية الأساسية، والفرص والخدمات التي بقيت منكّرة عليه طوال عقود.

لقد قطعت أفغانستان أشواطاً طويلة في العقد الماضي، خارجة من أنقاض الحرب لتبني حكومة أكثر فعالية، واقتصاداً أكثر ازدهاراً، ومجتمعاً أكثر صحة. وقبل مجرد ثلاثة أيام، أجرت أفغانستان انتخاباتها البرلمانية الثانية. وقد واجه ملايين الأفغان من جميع الأطياف حالة أمنية منطوية على التحديات، وأدلووا بأصواتهم لانتخاب ممثليهم في الجمعية الوطنية. والعدد غير المسبوق من النساء المرشحات والمقترعات والممثلات المنتخبات، دليل واضح على المدى الذي وصلت إليه النساء الأفغانيات في استعادة دورهن الاستباقي في المجتمع الأفغاني.

وقد استُقبل هذان الاقتراحان بالترحيب في وكالات أفريقية مختلفة ومن قِبَل المجموعة الرائدة، وأيدهما رؤساء الدول والحكومات الذين حضروا مؤتمر قمة أفريقيا - فرنسا الخامس والعشرين، والاتحاد الأفريقي في مؤتمر قمته الخمسين في كمبالا. وفي غضون ذلك، كان التنظيم المقترح لمؤتمر أفريقي بشأن التمويل المبتكر موضع مشاورات مع مؤسسات شريكة من ٥ إلى ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٠. وقد قدّم بلدي ترشيحه لاستضافة المؤتمر في عاصمته، كوناكري، في آذار/مارس ٢٠١٢، بموازاة الاجتماعات السنوية المشتركة الخامسة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية، ومؤتمر لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية. ويودّ وفد بلدي أن يأخذ المجتمع الدولي هذا المشروع في الحسبان، وأن يُشمل بين اقتراحات العمل المُزمع تقديمها لصالح أفريقيا أثناء مداورات الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين.

وختاماً، تلتمس جمهورية غينيا دعم الدول الأعضاء بغية تحقيق هذا الهدف.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد زلماي رسول، وزير خارجية جمهورية أفغانستان الإسلامية.

السيد رسول (أفغانستان) (تكلم بالإنكليزية): قبل عشر سنوات، التقت الدول الأعضاء في هذه الجمعية لاتخاذ خطوة غير مسبوقية. ومن خلال إقرار إعلان الألفية (القرار ٢/٥٥٢)، أكدنا مسؤوليتنا المشتركة تجاه الإنسانية، والتزمنا بإحراز تقدم ملموس في تحسين حياة بني البشر في جميع أرجاء العالم.

وبالإضافة إلى كون الإعلان حتمية أخلاقية، فقد أقرّ العلاقة الأساسية بين رفاه الأفراد واستقرار المجتمعات والدول وسلامتها. ومن خلال الأهداف الإنمائية للألفية، تعهدنا

خططنا الوطنية لتعزيز التعليم الابتدائي والثانوي والعالي، أنشأنا حوالي ٤٠٠٠ مبنى مدرسي في السنوات التسع الماضية. ونحن ماضون على الطريق الصحيح لبناء ٤٩٠٠ مبنى مدرسي إضافي بحلول نهاية عام ٢٠١٣.

ونعمل أيضاً على بناء مجمّع لشبكة الأمن الاجتماعي، بهدف إيجاد عمل للراغبين في ذلك والقادرين عليه، ودعم الذين لا يستطيعون رعاية أنفسهم.

ويجب أن نبقى في البال حالات الضعف والصراع عندما نقيّم نجاح أفغانستان في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فالأمن هو ركيزة التنمية الاجتماعية - الاقتصادية. والحالة الأمنية الصعبة في أفغانستان تتحدى قدرتنا على إحراز التقدم المستدام. فأعداء السلام والاستقرار في أفغانستان لا يزالون ناشطين، ويخططون لشن الهجمات على المدارس والمستوصفات والأطباء وموظفي الحكومة وحتى الأولاد الصغار، ولا سيما بنات المدارس.

والمؤسف أن هجمات مماثلة ما زالت تُشن على منظمات المساعدة الإنسانية وأفرادها، الذين يعملون في ظل ظروف صعبة لتحسين حياة الأفغان العاديين. واعترافاً بالدور الحاسم للأمن في توفير المجال للتنمية، أود أن أشدد على إضافة الأمن إلى قائمة أفغانستان للأهداف الإنمائية للألفية. والتحسينات التي طالت الأمن في العام الماضي شملت إحراز تقدم كبير في إزالة الألغام وخفض زراعة الحشخاش.

ولئن أجرينا تحسينات كبيرة، لا تزال أفغانستان البلد ذا الدخل الأدنى في المنطقة، إذ هناك ٤٠ في المائة من سكانها بلا عمل، و ٣٦ في المائة يعيشون في حالة من الفقر. وما فتئنا نواجه ثغرة بين الجنسين في القراءة والكتابة والتعليم. لتلك الأسباب، ندرك الآن أكثر من أي وقت مضى أهمية شركائنا الدوليين في دعم بلدنا. وميزانيتنا الإنمائية تعتمد بالكامل على التمويل من المساعدات التي

وقد أكدت الانتخابات مجدداً التزام الشعب الأفغاني الثابت بالديمقراطية وتقرير المصير. وستواصل قيادتنا التركيز على الإدارة الرشيدة، وإجراء إصلاحات مؤسسية تجعلنا أكثر استجابة لاحتياجات وهواجس المجتمع المدني النشط والسكان في أفغانستان.

واقتماداً، يعتمد ٨٠ في المائة من الأفغان على الزراعة في كسب أرزاقهم، وإلى جانب إصلاحات زراعية أخرى، بذلنا جهوداً شاملة لإعادة بناء أنظمة الري وترميمها، وأنشأنا أكثر من ١٠٠٠٠ كلم من الطرقات. وقد حسّنت هذه التغييرات الإنتاجية في القطاعين الزراعي والتجاري، مما زاد معدل ناتجنا المحلي الإجمالي ليسجل ارتفاعات بلغت ٢٢,٥ في المائة من النمو هذا العام. وتضاعف معدل الدخل أربع مرات منذ عام ٢٠٠١. وتجاوزت عائدات الحكومة هذه السنة البليون دولار للمرة الأولى. والاكتشاف الأخير لموارد معدنية ضخمة، مقروناً بفرص تجارة وعبور محتملة مع جيراننا، يتيح فرصة لإنقاذ الشعب الأفغاني من الفقر، ويُرسى أساساً متيناً لتحقيق لازدهار في المستقبل.

ولقد تطور أيضاً قطاعا الصحة والتعليم في أفغانستان تطوراً كبيراً، والفضل في ذلك يعود بدرجة كبيرة إلى المساعدة من شركائنا الدوليين، بما في ذلك هذه المنظمة. فأنشأنا مئات المستوصفات والمستشفيات في جميع أنحاء البلد، ووسعنا نطاق التغطية الصحية الأساسية من ٩ في المائة من السكان عام ٢٠٠٣ إلى قرابة ٩٠ في المائة هذا العام. وحملتنا الوطنية للتطعيم ماضية على قدم وساق، وهي تشمل ملايين الأطفال تحت سن الخامسة لحمايتهم من شلل الأطفال والأمراض الفتاكة الأخرى. وأجرينا تحسينات كبيرة في خفض معدلات وفيات الرضع والأطفال دون سن الخامسة. إضافة إلى ذلك، لدينا نسبة ٧١ في المائة من الصبيان والبنات الأفغان الملتحقين بالمدارس. وكجزء من

٢,٥٠ دولار في اليوم. وثمة أكثر منهم لا يستطيعون الحصول على الطعام والمأوى والماء وضرورات الحياة الأخرى. لكن أفغانستان تدرك جيداً، ولربما أكثر من العديد غيرها، ما يمكننا أن نحققه عندما نعمل معاً. وتتمثل مسؤوليتنا، بصفتنا قادة العالم وبصفتنا بشراً، في المضي قدماً لتحسين حياة إخواننا المواطنين. وإنني على اقتناع بأننا سننجح لما نتحلى به من التزام وتركيز.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن لمعالي

السيد فيصل مقداد، نائب وزير الخارجية في الجمهورية العربية السورية.

السيد مقداد (الجمهورية العربية السورية): السيد

الرئيس، عشر سنوات مضت على اعتمادنا إعلان الألفية الذي رسمنا فيه رؤية للمجتمع الدولي في الألفية الجديدة. وللأسف فإن الحقيقة والوثائق تظهر أن النتائج لم ترق إلى حجم التوقعات، فلم تتحقق الأهداف التي تم تحديدها، وما زال الفقر والجوع والأوبئة تجتاح العالم، وما زال التوتر والاحتلال يهددان السلم والأمن الدوليين، فضلاً عن تعطيل التنمية لسكان الأرض الخاضعة للاحتلال من قبل إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط.

إن إعلان قمة الألفية عام ٢٠٠٠ كان بمثابة إجماع

عالمي حول كيفية تعزيز التنمية المستدامة ومكافحة الفقر وحماية البيئة. ويمكن القول إن أهداف التنمية للألفية التي تتمثل في خفض عدد الذين يعانون من الفقر والمجاعات، فضلاً عن توفير التعليم الأساسي في كل البلدان، والعمل على تحسين أوضاع النساء وخفض معدلات وفيات الرضع، والوفيات المرتبطة بالولادة، ووقف انتشار الإيدز، والملاريا، كانت قاسماً مشتركاً بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لمواجهة التحديات التي تتعرض لها الإنسانية.

نتلقاها. ونأمل في استمرار التحول نحو ترشيد المساعدات على نحو أكثر فعالية عن طريق حكومة أفغانستان، بغرض تحقيق الاستدامة وبناء القدرة. ووضعنا خطة شاملة لتحقيق الأهداف والمرامي الإنمائية للألفية خلال العقد المقبل.

وفيما نعلم أن الطريق إلى الأمام صعبة، نحن مصممون على تحقيق التزاماتنا تجاه الأهداف الإنمائية للألفية. وتتمثل أولويتنا الأولى بوصفنا حكومة في وضع حد للصراع. إن الشعب الأفغاني متعطش للسلم. ويجري تدريب الجيش الوطني الأفغاني والشرطة وتزويدهم بالعتاد لتحمل المسؤولية عن الشعب الأفغاني. وفي نفس الوقت، تعمل الحكومة الأفغانية على تنفيذ مبادرة واسعة النطاق للتوعية السياسية بهدف عرض بداية جديدة على المقاتلين السابقين والآخرين الذين يرغبون في إلقاء السلاح واعتناق حياة سلمية.

إضافة إلى ذلك، وبغية التركيز على أشد المسائل إلحاحاً، حددت الحكومة الأفغانية مؤخراً خمسة مجالات رئيسية في الاستراتيجية الإنمائية الوطنية لأفغانستان، تقتضي اهتماماً وثيقاً وهي: الزراعة والتنمية وإعادة التأهيل الريفي، وتنمية الموارد البشرية، والتنمية الاقتصادية وتنمية البنية التحتية، والحوكمة، والأمن.

ومؤتمراً الذي انعقد مؤخراً في كابل كان نقطة فارقة في تطور القيادة الأفغانية الكبرى، خاصة عندما يتعلق الأمر بالأمن والحوكمة والتنمية. ففي مؤتمر كابل، قدّمنا خطتنا الإنمائية الشاملة بغرض إجراء تحسينات ملموسة في حياة مواطنينا. وفي السنوات المقبلة، سوف تدفع حكومتنا نحو الانتقال إلى تحمّل قدر أكبر من المسؤولية والقيادة الأفغانية في الأمن، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، والحوكمة.

ونحن ندرك التحديات التي نواجهها. فهناك أكثر من ٣ بلايين نسمة في جميع أنحاء العالم يعيشون على أقل من

ودولها الأعضاء استمرار في بذل الجهود والعمل على تنسيق الاستجابة للأزمة وتدعيمها وتحقيق إصلاح جذري في النظام المالي والاقتصادي بحيث يلبى احتياجات الدول النامية وشعوبها ويمكّنها من المشاركة في صنع القرار المالي والاقتصادي الدولي.

يملك الاقتصادي السوري نقاط قوة تتمثل في التنوع الاقتصادي والتركيز على قطاع الاقتصاد الحقيقي مع الاهتمام بقطاع الاقتصاد الخدمي، أضف إلى ذلك النتائج الإيجابية للخطط الخمسية المتعاقبة على مستوى التنمية في سوريا. فقد أثبتت وقائع الأزمة المالية العالمية وطرق الاستجابة لها أن دور الدولة وثيق الصلة أكثر من أي وقت مضى في الإشراف على النظم المالية والاقتصادية على المستويين الوطني والعالمي. وقد عملت الحكومة السورية على التخفيف من الأثر السلبي للأزمة الاقتصادية والمالية على الاقتصاد السوري من خلال تنفيذ حزمة من القرارات التي كان لها أثر إيجابي في تعزيز نمو الاقتصاد الوطني السوري.

ولكن عند الحديث عن ضرورة تحقيق أهداف قمة الألفية، فإنه لا بد من الإشارة إلى النقاط التالية:

أولاً، إن التدابير الاقتصادية الأحادية الجانب التي تفرضها بعض الدول المتقدمة ضد عدد من الدول النامية تؤدي إلى تقويض النظام الاقتصادي العالمي، وتعيق جهود الدول النامية في سعيها إلى بناء اقتصادها، ومواجهة الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، وتحقيق تنميتها المستدامة. ولا بد من التذكير بالعقوبات الأحادية التي تفرضها بعض الدول دون أي مبرر على دول نامية، مثل سوريا وكوبا، بما يخالف قواعد التجارة الدولية والقانون الدولي.

ثانياً، لا تزال الدول النامية تواجه بعض العراقيل في عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. فقد يمر تسع سنوات على مناقشة طلب أي دولة نامية حتى تتمكن من

إن قراءة سريعة لما تم إنجازه خلال السنوات العشر التي مرت على إعلان قمة الألفية تدفعنا إلى القول إن أبسط أوجه التنمية، وهو شعور الإنسان بالأمن والسلم والتحرر، لم يتحقق. ففي منطقتنا، ما زالت إسرائيل تحتل فلسطين التي يعاني شعبها الرازح تحت الاحتلال من الجوع والفقر والاضطهاد، ولا يزال ما يزيد على نصف مليون سوري دفعتهم إسرائيل إلى النزوح من الجولان المحتل بعيداً عن أرضهم، وحوالي عشرين ألفاً يخضعون لظلم الاحتلال، فكيف يمكن تحقيق التنمية وأهداف قمة الألفية في ظل هذه الظروف؟ وإذا كان صحيحاً ما تدعيه إسرائيل، كما سمعنا يوم أمس، من أن العلوم والإبداع قد حلت مكان الأرض كمصدر للثروة، فلماذا لا تنسحب إسرائيل من الأرض العربية الفلسطينية والسورية واللبنانية المحتلة؟ إن الكثير مما تشهده منطقتنا، وخاصة في إطار عدم تحقيق أهداف الألفية يكمن في السياسات العدوانية الإسرائيلية واستمرار الاحتلال الإسرائيلي لأرضنا. ومما لا بد من التأكيد عليه هو أن ما تطالب به سوريا من أجل تحقيق السلام ليس تنازلات تقدمها إسرائيل، بل أراضٍ مغتصبة يجب أن تعود بكاملها إلى أصحابها الشرعيين.

إن سوريا التي تجدد تمسكها بخيار السلام كونه السبيل الوحيد لضمان أمن واستقرار وتطور الشرق الأوسط تؤمن بأن السلام لا يمكن أن يكون راسخاً ما لم يكن عادلاً يعيد الحقوق كاملة على أساس قرارات الشرعية الدولية، وأن استئناف مفاوضات السلام يتطلب وضع أسس واضحة و ضمانات لتنفيذ ما يتم الاتفاق عليه.

إن ظهور بعض ملامح التعافي على الاقتصاد العالمي لا يعني أن آثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية قد انتهت، بل إن آثار هذه الأزمة تتكشف يوماً بعد يوم، وخاصة بالنسبة إلى بلدان الجنوب الفقيرة. فما زالت أعداد الفقراء في هذه الدول في ازدياد، الأمر الذي يفرض على الأمم المتحدة

الآخر يتأكد التزوع إلى الاستخدام المتزايد للقوة، بما في ذلك الغزو المسلح والتهديدات العسكرية والعقوبات والحصار الاقتصادي الذي يستهدف دولاً ذات سيادة.

وحتى في هذه اللحظة، تزايد المخاوف من الأزمة المالية التي ما فتئت تزداد سوءاً على الدوام، ومن ازدياد عدد الكوارث الطبيعية وتعاضم شدتها، ومن التغيرات غير العادية للمناخ التي تتجلى في مختلف أنحاء العالم. ونتيجة لذلك، تواجه البلدان عوامل عدم استقرار خطيرة، وقد أعاقت التحديات الصعبة الجهود الرامية إلى بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

وفيما يتصل بهذه الأهداف، من الضروري تهيئة بيئة سلمية في المقام الأول. فإن استمرار التدخل في الدول ذات السيادة والعدوان عليها، وازدياد وطأة سباق التسلح بين دول العالم، وهو ما نشهده حالياً، سيرفض العالم للمزيد من عدم الاستقرار والخوف، وستعاني الدول النامية من الجوع والفقر. لذلك من الضروري تهيئة بيئة سلمية بالتخلي عن استخدام القوة والتوقف عن التهديد باستخدامها.

ومن الحتمي أيضاً تعديل الهيكل الحالي غير الملائم للاقتصاد العالمي، وتهيئة بيئة مستدامة حتى يمكن بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وقد أظهرت الأزمات المالية والاقتصادية التي شهدتها العالم في السنوات الأخيرة عدم فعالية هيكل الاقتصاد العالمي الجائر، وكان لها تأثير خطير على اقتصادات البلدان النامية الضعيفة أصلاً. وفي مثل تلك الظروف، تصبح الحاجة ملحة إلى إقامة علاقات اقتصادية دولية عادلة. ويجب عدم التواني في ذلك أكثر.

وينبغي توجيه الاستراتيجيات والسياسات الإنمائية الدولية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، نحو مساعدة البلدان النامية في جهودها الرامية إلى تقوية الاعتماد على النفس في اقتصاداتها الوطنية، والنهوض بالعدالة الاجتماعية والمساواة.

نيل العضوية في هذه المنظمة، الأمر الذي لا يساعد على توفير بيئة دولية ملائمة تدعم جهودها نحو تحقيق تنميتها الاقتصادية واندماجها في الاقتصاد العالمي.

ثالثاً، من الضروري أن تفي الدول المانحة بتعهداتها لدعم تنمية الجنوب. كما أصبح من الواجب أن تزيد دول الجنوب بالذات من تبادلاتها البنينة الاقتصادية وتوحيد مواقفها في المفاوضات الدولية حفاظاً على مصالحها ومواردها، وبالنهاية، تنميتها وتحقيق أهداف الألفية.

مع بقاء خمس سنوات لتحقيق أهداف الألفية، وبالرغم من محدودية الإنجازات المحققة، فإننا، وكما جاء في إعلان الألفية، نؤكد مجدداً إيماننا بالتعاون الدولي لتحقيق مزيد من السلام والرخاء والعدل في عالم اليوم. فلنرتق جميعاً إلى مستوى التحديات التي نواجهها، ولنعمل معاً لضمان مستقبل أفضل للبشرية، مستقبل تنعم فيه الأجيال القادمة بالأمن والسلام والرخاء.

الرئيس: تستمع الجمعية الآن إلى خطاب معالي السيد باك كي يون، نائب وزير خارجية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيد باك كي يون (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالكورية؛ وقدم الوفد نصاً بالإنكليزية): قبل عشر سنوات، وفي هذا المنتدى نفسه، اعتمد إعلان الأمم المتحدة للألفية من أجل بناء عالم خال من الحروب والفقر ويتوفر فيه الرخاء للجميع. واستمرت جهود المجتمع الدولي بصورة حثيثة خلال السنوات العشر الماضية لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، التي تمثل البرنامج العملي لإعلان الألفية.

ومن المؤسف أن الجهود المبذولة قد أخفقت حتى الآن في بلوغ المرحلة المطلوبة من التنمية في البلدان النامية. وتأتي الأصوات الأعلى المناادية بالقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة من جانب واحد من العالم، بينما في الجانب

الدائم في شبه الجزيرة الكورية، وهيئة بيئة سلمية لبناء اقتصاد البلد وتحسين مستويات معيشة الشعب.

ويعود الفضل بالكامل لسياسة "سونغون" التي أرساها الجنرال العظيم كيم يونغ إيل، المتمثلة في صوننا للسلام وتركيز جهودنا على بناء قوة اقتصادية، على الرغم من الحالة التي تتسم بزعزعة الاستقرار في شبه الجزيرة الكورية. وفي المستقبل، ستعمل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على توسيع وتطوير التعاون مع جميع البلدان لبناء عالم جديد ينعم بالسلام والازدهار. وفي ظل سياسة خارجية تتمثل في الاستقلال والسلام والصدقة، سنسهم إسهاماً فعالاً في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على نحو كامل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة بوليت بيتيل، رئيسة وفد كومونولث جزر البهاما.

السيدة بيتيل (جزر البهاما) (تكلمت بالإنكليزية): ترحب جزر البهاما بإتاحة الفرصة للكلام خلال هذه الجلسة العامة الرفيعة المستوى التي تضع نقطة محورية على طريق تحقيق الأهداف التي وضعناها قبل عشر سنوات.

بالنسبة لجزر البهاما يحتل إحراز الأهداف الإنمائية للألفية وتجاوزها مكاناً بارزاً في اعتبارات سياستنا الوطنية. ولئن كانت جزر البهاما قد اضطلعت بمجموعة من الأنشطة سعياً منها إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ومن المتوقع أن تحقق بالفعل جزر البهاما العديد من الأهداف والغايات المحددة في العملية، من المهم أن نلاحظ أن هذه التقييمات في أحيان كثيرة لا تجسد على نحو كاف الدرجة العالية من الهشاشة التي يتسم بها بلدنا واقتصادنا الكلي، وتحديات التنمية الاجتماعية والبشرية التي تواجهنا. وقد تجلّى ذلك، بوضوح تام في الأثر الشديد والدائم الذي أحدثته الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية على بلدنا، وأيضاً في استمرار

وتعزيز دور الأمم المتحدة مهم أيضاً في إطار الجهود المبذولة لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي أن تتصدى الأمم المتحدة للعناصر غير الملائمة في بنية الاقتصاد العالمي التي تؤثر سلباً على الجهود الإنمائية في البلدان النامية. وعليها أيضاً أن تتخذ الخطوات التي تكفل هيئة بيئة دولية مؤاتية لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وذلك بحث البلدان المتقدمة النمو على الوفاء التام بالتزاماتها الرسمية بتقديم المساعدات الإنمائية، وإزالة العوائق التجارية غير المنصفة، وإنشاء نظام مالي عالمي جديد.

وشرعت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية حالياً في مرحلة جديدة من مراحل بناء أمة عظيمة ومزدهرة وقوية تحت قيادة الجنرال العظيم كيم جونغ إيل. ويتوافق هدفنا الخاص ببناء هذه الأمة توافقاً تاماً مع الأهداف الإنمائية للألفية، فهو يتوخى أن يمتلك بلدنا سلطة وطنية قوية يزدهر تحتها كل شيء، ويتمتع الناس فيها بالرخاء.

ولقد أحرزت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالفعل تقدماً كبيراً فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية. فلدينا رعاية صحية مجانية، وتعليم إلزامي مجاني، ومساواة في الحقوق بين الجنسين. ونحن الآن نكرس أنفسنا لتوطيدها وتحسينها نوعياً. إنها إرادة الحكومة والشعب في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التي لا تتزعزع في فتح الطريق أمام أمة عظيمة ومزدهرة وقوية بحلول عام ٢٠١٢، حين نحتفل بالذكرى المئوية لميلاد الرئيس العظيم كيم إيل سونغ.

إن جهودنا لبناء أمة عظيمة ومزدهرة وقوية تتطلب بيئة سلمية دائمة. واليوم مرت ستون سنة على اندلاع الحرب الكورية. ولإحياء تلك الذكرى، اقترحنا على الأطراف المعنية إجراء محادثات بشأن الاستعاضة عن الهدنة الكورية. بمعاهدة سلام. إن اقتراحنا يهدف إلى إزالة مصدر تهديدات السلام والاستقرار في المنطقة، وإنشاء آلية للسلام

في ضوء هذه الحقائق، نحض على التحلي بحس أكبر من الاستعجال في الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، واستدامة التقدم الذي تحقق بالفعل، لا سيما فيما يتعلق بالبلدان الضعيفة كجزر البهاما.

ولئن كانت الجهود الوطنية أساسية في ذلك الصدد، فإننا مهما شددنا على دور المجتمع الدولي في إكمال هذه الجهود لا يمكن أن نكون مغالين في ذلك. ويتعين علينا، أولاً وأخيراً، أن نفي بالتزاماتنا. بموجب عملية الأهداف الإنمائية للألفية، وأن نحشد الموارد اللازمة لتحقيق الأهداف واستدامة التقدم الذي تحقق بالفعل.

كذلك علينا تعزيز أطر المساءلة على جميع المستويات وإنشاء آليات رصد وإنفاذ، وهي أطر ترسخ التزامات المساعدة العالمية وتربطها بالنتائج مع جدول زمني لها. وفي ذلك الصدد، يجب أيضاً إبراز أهمية الشراكات في إتمام عمل الحكومات. ويتعين علينا زيادة تعزيز التعاون فيما بين الحكومات، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني، وذوي المصالح الآخرين. وعلينا أن نعي تماماً العلاقة المشتركة بين الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، ومعالجة الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية وتغير المناخ.

ولئن كان مشروع الوثيقة الختامية (A/65/L.1)، ليس طموحاً بالقدر الذي كنا نأمل في ذلك الصدد، فإنه يمثل توافق آراء تم التوصل إليه بصعوبة بشأن المجالات الرئيسية للإسراع في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وبفضل هذه المبادئ التوجيهية نأمل أن نصمد أمام تحديات عصرنا مع التحلي بالإرادة السياسية والعمل المحدي على جميع المستويات لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً،

العديد من القضايا الاجتماعية، بما في ذلك، ارتفاع معدلات الجريمة عبر الوطنية والأمراض السارية وغيرها وعدم الاستقرار الاجتماعي.

على الرغم من هذه التحديات العديدة تمكنت جزر البهاما من تحقيق تقدم ملحوظ في الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية. وفي الواقع، في الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية الذي انعقد هنا في الأمم المتحدة قبل سنتين ذكر رئيس وزراء جزر البهاما أننا لم نحقق الهدف المتعلق بالقضاء على الفقر فحسب بل أيضاً تجاوزناه.

وكشف رئيس الوزراء النقاب أيضاً عن أن جزر البهاما قادرة على أن تكفل لكل طفل في سن الخامسة إمكانية الالتحاق بالمدرسة. إننا نفي بالمعيار المتمثل في تمكين الإناث من الالتحاق بالمدارس، وتمتعهن بنفس القدر من الحصول على التعليم، وكذلك نفي بالمعيار المتعلق بمشاركة الإناث في مسألة المساواة بين الجنسين.

لقد أضاف رئيس الوزراء إنغراهام، أنه بينما لا يزال يتعين القيام بالمزيد من العمل، فإن جزر البهاما تعمل جيداً في مجال توفير مياه الشرب في جميع أرجاء البلد وفي معالجة مصابي فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وفي تناول معدلات وفيات الأطفال الرضع والوفيات النفاسية.

غير أن جزر البهاما، شأنها شأن العديد جداً من بلدان منطقة البحر الكاريبي، ما برحت تواجه تحديات كبيرة فيما يتعلق بتحقيق بعد الأهداف، بما فيها تلك المتعلقة بالصحة والاستدامة البيئية، وبصورة عامة، فيما يتعلق بالصعوبات المتمثلة في القدرة على جمع البيانات الإحصائية لدعم العمل الذي يجري القيام به في البلد. وعلاوة على ذلك، توجد عوامل رئيسية أخرى تهدد بتقويض التقدم الذي أحرز حتى الآن، وتشمل هذه العوامل آثار الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية والآثار السلبية لتغير المناخ.

الضريبية والتشريعية، إلا أنها ما زالت تواجه تحديات تعرقل قدرتها على تحقيق إنجازات ملموسة في هذا الخصوص، ومنها حيز السياسات المتاح لها وتعزيز قدرتها على إسماع صوتها وعلى المشاركة في إدارة النظامين الاقتصادي والمالي الدوليين على نحو يزيد من قدرة الدول النامية على رسم السياسات وتنفيذها وعلى استثمار أقصى ما هو متاح دوليا وداخليا للقضاء على الفقر والمرض.

لقد أوضحت المؤشرات الإيجابية التي حققتها بعض الدول الأفريقية قدرا من الإنجاز، ولكن المشكلة الحقيقية ما زالت تكمن في عدم توافر التمويل الكافي نتيجة لعدم وفاء الدول المتقدمة بالتزاماتها المالية، إذ ما زالت النسبة الأكبر من المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة للتنمية تذهب لإلغاء الديون وبالتالي لا يترتب عليها تدفقات مالية جديدة للاستخدام الفوري في التنمية. ومن هنا، تبرز الأهمية الكبرى لمضاعفة الموارد المخصصة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وخاصة المساعدة الإنمائية الرسمية بالنظر إلى عدم كفاية الموارد المحلية للدول النامية. وفي هذا الإطار، يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا مكملا للمساعدات كمصدر خارجي لتمويل التنمية، بما في ذلك نقل التكنولوجيا الحديثة وأساليب الإنتاج والإدارة المتطورة وتدريب الأيدي العاملة وغيرها.

إن الجوهر الحقيقي لهذه الشراكة يتمثل، من وجهة نظرنا، في العمل تدريجيا على تغيير طبيعة العلاقة بين الدول النامية والدول المتقدمة من علاقة تقوم أساسا على تلقي المنح والمعونات مع كل ما يرتبط بها من قيود ومشروطيات، إلى علاقة جديدة تسمح للدول النامية بتحقيق النمو الاقتصادي بمعدلات متسارعة، تكفل لها أن تصبح شريكا كاملا مع الدول المتقدمة في بيئة اقتصادية دولية تقوم على التكافؤ والمصالح المشتركة والمشاركة الكفيلة باستمرار جهودها نحو التنمية المستدامة.

بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، ضمن الجدول الزمني الذي حددناه لأنفسنا.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة لسعادة السيد ماجد

عبد العزيز رئيس وفد جمهورية مصر العربية.

السيد عبد العزيز (مصر): بداية اسمحوا لي، نيابة

عن معالي وزير الخارجية أحمد أبو الغيط، أن أعرب عن عميق التقدير لمبادرتكم ومبادرة الأمين العام بعقد الاجتماع في هذا التوقيت بالغ الأهمية لكي نعيد التأكيد على أهمية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بعد مرور ١٠ سنوات على اعتمادها، ولنراجع ما اتفقت عليه إرادتنا جميعا ونقيم ما تم إحرازه من إنجازات على صعيد تحقيق الأهداف الثمانية ونرصد ما واجهناه من عثرات شابت عملية التنفيذ.

شهدت البيئة المالية والاقتصادية الدولية العديد من

التطورات السلبية، منها ما يتصل بزيادة أسعار الغذاء والطاقة وما يتصل بتفاقم التداعيات السلبية لتغير المناخ، علاوة على تبعات الأزمة الاقتصادية التي تأثرت بها جميع دول العالم. وأضعفت جميع هذه الأزمات قدرة الدول النامية على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، حسبما تم إقراره في إعلان الألفية. ولذا، فإن المجتمع الدولي مطالب الآن بتحريك دولي استثنائي تنفيذيا للشراكة العالمية من أجل التنمية وسعيا لمواجهة تلك الأزمات بشكل فعال ولمساعدة الدول النامية على تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، وعلى تعزيز قدرتها على التصدي لهذه التحديات الطارئة.

وفي هذا الإطار، فقد أقدمت العديد من الدول

النامية، من بينها مصر، على صياغة ووضع استراتيجيات وسياسات وطنية لمواجهة الفقر ورفع المستويات المعيشية لمواطنيها، كما أقدمت على تنفيذ العديد من السياسات الاقتصادية الكلية السليمة ونفذت إصلاحات في أنظمتها

وعلى صعيد تنفيذ الهدف الرابع الخاص بتخفيض معدل وفيات الأطفال، حققت مصر تقدماً ملموساً حيث انخفضت نسبة وفيات الأطفال تنفيذاً للهدف الرابع بنسبة ٧٣ في المائة. كما انخفضت نسبة وفيات الأمهات المرتبطة بالإنجاب بمقدار ٦٨ في المائة تنفيذاً للهدف الخامس. وتطلع مصر إلى تحقيق ١٠٠ في المائة من الإنجازات في هذين المجالين خلال الأعوام القليلة القادمة وقبل عام ٢٠١٥.

وبالتزامن مع دعم مصر الكامل لإنشاء الكيان الجنساني الجديد في الأمم المتحدة، جهاز الأمم المتحدة المعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، فقد حققت مصر العديد من الخطوات الإيجابية على صعيد تطوير وضع المرأة منها التعديل الدستوري الذي سمح بتخصيص نسبة إضافية من المقاعد للمرأة في البرلمان بلغت ٦٤ مقعداً كما استحدثت مصر العديد من المجالس والأطر المؤسسية لتحسين هذه الوضعية لكي تحتل المرأة المكانة الملائمة لها في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

انطلاقاً من إدراك مصر للدور الهام الذي يلعبه التعاون فيما بين بلدان الجنوب في تعزيز جهود الدول النامية نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، تدعم مصر من خلال البرامج التي ينفذها الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا بناء القدرات في عدد كبير من الدول الأفريقية الشقيقة، لا سيما في مجالات الصحة والتنمية الزراعية والتعليم، سواء من خلال إيفاد خبراء مصريين لدعم جهود مؤسسات تلك الدول الأفريقية في هذه المجالات أو من خلال تنظيم دورات تدريبية وحلقات عمل على نحو متواصل لنقل الخبرات وبناء القدرات ومن خلال التعاون الثلاثي مع عدد من الدول المانحة والمؤسسات المالية الدولية.

ختاماً فإن مصر إذ تؤيد السعي بكل قوة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، إلا أن موقفها يتعدى الأهداف

على الرغم من الآثار السلبية للأزمات الاقتصادية المتلاحقة وتناقص معدل المساعدات على المستوى العالمي، خطت مصر خطوات ثابتة على صعيد تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وستظل السنوات الخمس القادمة مجالاً لمزيد من العمل لتحقيق هذه الأهداف. كما قطعت مصر شوطاً كبيراً في تنفيذ إصلاحات سياسية طموحة، جنباً إلى جنب مع تطوير خطة الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، ليس فقط من أجل تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية وإنما من أجل رفع مستوى معيشة المواطن المصري وتحقيق التنمية المستدامة طويلة الأجل. ونجحت في تنفيذ خطة إصلاح اقتصادي طموحة هدفت للتعامل بفعالية مع المشكلات التي يعاني منها المجتمع المصري باستخدام جميع الإمكانيات المتاحة بما في ذلك من خلال إصلاح البنية التشريعية والمؤسسية لخلق مناخ جاذب للاستثمارات الأجنبية.

وعلى المسار الاجتماعي، وضعت مصر النهوض بالطفل في قلب التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتعمل مصر مع العديد من وكالات وأجهزة الأمم المتحدة بالإضافة إلى القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية لتحقيق هذا الغرض. وتستثمر مصر بقوة في النهوض بمجال التغذية المدرسية من خلال تنفيذ برامج طموحة وبالتزامن مع برامج أخرى متكاملة في العديد من الأصعدة الأخرى، منها جودة التعليم والتأمين الصحي ومحو الأمية والمساواة بين الجنسين والحماية الاجتماعية بشكل عام وحماية الأطفال بشكل خاص. وفي هذا السياق، تقوم مصر بجهد إقليمي رائد وتستضيف مصر، تحت رعاية السيدة قرينة السيد رئيس الجمهورية وبالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي، منتدى إقليمياً حول "دور التغذية والتغذية المدرسية في النهوض برعاية الأطفال" يومي ٢١ و ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١١ في مكتبة الإسكندرية.

إن الطفل الذي تيسم بسبب مرض أو كارثة، ولا يحظى بحماية الدولة، لا يذهب إلى المدرسة. والطفل الذي أصيب بالشلل نتيجة الجوع أو ببتير في أطرافه بسبب الحرب لا يمكنه الذهاب إلى المدرسة. وأقول لكل طفل أجبر على العمل في الحقول أو المصانع ولكل طفل أجبر على حمل السلاح بدلا من الكتاب، إننا نخلصنا عن مستقبلهم، وبقيامنا بذلك، نخلصنا عن مستقبلنا. والدراسة تلو الأخرى تدعم هذه الحقيقة - إن الطريق إلى التنمية مرهون بالاستثمار في أطفالنا وفي أمهاتهم. والأم التي تتمتع بالصحة تنجب طفلا يتمتع بالصحة. والأم المتعلمة بمقدورها إيجاد بيئة تربية تهيئ الفرص لطفلها. والأم والطفل المتعلمان والمتمتعان بالصحة يجسدان أيضا إمكانات مجتمعهما واقتصادهما، وليس إمكاناتهما فحسب. والاستثمار في أطفالنا ونسائنا سيكسر حلقة الفقر.

ولكن هذه الحكمة المسلم بها ليست ممارسة مقبولة. والتقدم في مجال تخفيض معدل الوفيات النفاسية هو الأبطأ من بين الأهداف الإنمائية للألفية. والفجوات الجنسانية منتشرة في أنحاء العالم. والنساء يعانين من العنف ومن الحرمان من الحقوق الأساسية ومن التعليم والرعاية الصحية والتكنولوجيا والدخل. والتمييز الجنساني محنة ثقافية عالمية ترسخ الفجوة بين الموسرين والمعدمين في هذا العالم.

وكما قالت أم شابة، تزلزلت بفعل الزلزال المدمر الذي ضرب هايتي وتركها في حالة عوز في مخيم، يجب علينا أن نعمل شيئا. وصرختها اليائسة يتردد صداها في أنحاء العالم. وهي صرخة كل امرأة تجد نفسها مهمشة وبائسة. ولكنهن لا يستطعن الوقوف هنا أمامكم وتوجيه ذلك النداء. ومن ثم، يتوجب علينا باعتبارنا ممثلين لهن أن نلبي ذلك النداء المدوي.

الإنمائية للألفية، فهي تؤكد على ضرورة البدء في التفكير في بلورة توافق دولي جديد لما بعد عام ٢٠١٥ يأخذ في الحسبان أيضا مصالح الدول متوسطة الدخل حيث أن الأهداف الإنمائية الحالية تركز على تحقيق الحد الأدنى من الاحتياجات الإنسانية، وبالتالي تتجه معظم المساعدات إلى الدول الأقل نمواً والدول منخفضة الدخل والمثقلة بالديون. وكلنا ثقة أن النظرة الأكثر شمولاً للتنمية ستقود إلى تحقيق أهدافنا جميعاً.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة

الآن لسعادة السيدة جانين كوي - فيلسون، رئيسة وفد بليرز.

السيدة كوي - فيلسون (بليرز) (تكلمت

بالإنكليزية): أود في البداية أن أتوجه بالتحية للرئيسين المشاركين وللجميع على سعة صدرهم في هذا اليوم الطويل جدا.

في مثل هذا اليوم قبل ٢٩ عاماً، أصبحت بليرز بلداً مستقلاً. وقد كنت طفلة حينذاك وبالنسبة لي، مثلما كان الحال لجميع الأطفال في ذلك الوقت، فإن مفهوم الاستقلال كان غريباً. وبالنسبة لآبائنا، فإن الاستقلال كان يعني الحرية وإتاحة الفرصة لأطفالهم لبناء مستقبلهم بإنشاء مؤسسات ديمقراطية تمثل صوت الشعب وتعبر عنه.

وفي الواقع فإنه حتى يصل الأطفال إلى سن الرشد، نتحمل نحن - بصفتنا آباء وبصفتنا مواطنين في المجتمع العالمي وبصفتنا عناصر سياسية فاعلة - المسؤولية عن مستقبلهم. ونصبح جميعاً بلا استثناء مسؤولين عن رعايتهم وكفالة توفير احتياجات الحياة الأساسية لأطفالنا. ويجب علينا أن نوفر لهم مستوى المعيشة اللائق والتعليم وبيئة صحية والأمن لنتيح لهم تحقيق كامل إمكاناتهم. ويتوقف مستقبلهم على ما نفعله الآن. وفي الوقت الحالي، فإننا نحاطر بتبديد ذلك المستقبل.

العزم على "أن تجنح كل جهودنا نحو السلام والعدالة الاجتماعية، والحرية والسعادة الوطنية، وتعزيز الصناعة والرصانة والمعرفة المفيدة".

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد هنري ليونارد ماكدونالد، رئيس وفد سورينام.

السيد ماكدونالد (سورينام) (تكلم بالإنكليزية): إذا ما تمعنا في الأهداف الإنمائية للألفية، فسنجد أنهما لا تنطوي على أي شيء غير اعتيادي، بل هي مجرد تذكير باحتياجات إنسانية بسيطة وحقوق أساسية ينبغي لكل فرد في كل أرجاء العالم أن يتمكن من التمتع بها: التحرر من الفقر المدقع والجوع، والحصول على التعليم الجيد وفرصة عمل منتجة وكرامة، والمساواة بين الرجال والنساء، والصحة الجيدة والمأوى، وحق المرأة في الإنجاب بدون تعريض حياتها للخطر، وبيئة معيشية مستدامة.

وبالتعاون مع اللجنة التوجيهية الوطنية للأهداف الإنمائية للألفية، وهي شبكة وطنية لأطراف فاعلة حكومية وغير حكومية لرصد تنفيذ تلك الأهداف في سورينام، أعدت حكومة سورينام التقرير المرحلي الثاني عن الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠٠٩. وهو يشير إلى أن تقدماً ملحوظاً قد أحرز نحو بلوغ تلك الأهداف. وتتسم بالأهمية قصة النجاح المتعلقة بانخفاض عدد الإصابات بالملا ربا بنسبة ٩٠ في المائة في الفترة من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٠٨، وانخفاض معدل الوفيات بسبب الملا ربا إلى الصفر في الفترة من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠٠٨.

غير أن التقرير يشير أيضاً إلى الانتكاسات التي حدثت وإلى عدد من التحديات التي ما زالت ماثلة في مجالات مثل الالتحاق بالمدارس في المناطق النائية، والعمالة المستدامة للشباب، وتوفير رعاية أفضل للنساء أثناء الحمل،

تشيد بليز وترحب بمبادرة الأمين العام بإطلاق الاستراتيجية العالمية لصحة النساء والأطفال. كما ندعو القطاع الخاص في العالم إلى أن يكون شريكاً في هذه المبادرة. وإن لم يكن بالإمكان تشجيع القطاع الخاص على العمل بقوة الحجاج الأخلاقية، فرمما ينبغي له أن ينظر إلى حجم المصلحة الاقتصادية. فالاستثمار في تمكين المرأة يُترجم إلى زيادة في الإنتاجية وتحسن في النوعية وهوامش ربح أوسع نتيجة لاتساع قاعدة المستهلكين.

وقد تحملت الحكومة وتحمل المجتمع المدني كذلك، على مدى زمن طويل، المسؤولية عن تمكين المرأة وعن معالجة محنة أطفالنا. وقد حان الوقت لأولئك الذين يعتمدون على عمل الأمهات ونسلهن أن يتقاسموا المسؤولية. فمعاً يمكننا أن نفعل شيئاً. ومعاً يمكننا أن نحدث أثراً.

وفي صباح اليوم الباكر في ١٢ أيلول/سبتمبر، وبعد أيام قليلة من احتفال مواطني بليز بذكرى اليوم الذي خرج فيه أجدادهم منتصرين من معركة سانت جورج كاي - التي كانت لحظة حاسمة في حدث قيام دولتنا وسيادتنا - كانت هناك معركة أخرى تدور في حارة فقيرة في مدينة بليز. وانتهت تلك المعركة بمقتل طفلة في الثامنة من عمرها بينما كانت في سبات عميق. وكان من الممكن أن يتوقع المرء أن تقود تلك الفاجعة إلى فورة غضب قاتل. وبدلاً من ذلك، تحدثت أم الطفلة بتصميم مطلق وبإيمان تام، قائلة إن موت طفلتها سيتم الانتقام له بإقامة العدالة. وتوقعاتها لا تختلف عن توقعات الأم الشابة في هايتي، التي نسمع في كلماتها الهادئة مناشدة بالقيام بشيء ما.

إننا في دولة بليز وشعبها، نؤكد على عزمنا بالإمسك مرة أخرى بزمام إمكانيات الوقت الراهن من أجل تمكين جيل أطفالنا والأجيال التي ستأتي لاحقاً من تقرير مستقبلها. وكما تقول كلمات صلاتنا الوطنية، فإننا نعقد

الذين يرغبون في الوقوف إلى جانبنا ودعم جهودنا من خلال تقديم الموارد، كالتنميط والتكنولوجيا ودعم القدرات.

إننا نرى أن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يتطلب اتباع نهج جماعي يحقق التكامل بين التعاون الوطني والإقليمي والدولي، الذي يخدم أيضا تطورات أساسية في العالم مثل السلم والأمن الدوليين، والتنمية المستدامة والتكامل الاقتصادي، بما في ذلك التجارة المنصفية. وفي هذا الصدد، ما زال الهدف الثامن المتعلق بالشراكة العالمية يشكل تحديا، وعلى الأخص نظرا لانتكاس الجهود لزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية ولأن مقدار تلك المساعدة ونوعيتها وإمكانية التنبؤ بها تظل أدنى من المستويات المتفق عليها. إننا نؤكد مرة أخرى على الحاجة إلى التزام سياسي أقوى من جانب جميع المانحين. وينبغي لتلك الالتزامات أن تعكس الجداول الزمنية التي تتيح إمكانية توافر المساعدة على نحو موثوق وفي الوقت المناسب، لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، كما اتفقنا على ذلك دوليا.

والنقطة الأخيرة التي أشرت إليها مدعاة لمزيد من الشواغل، حيث أن العالم حسب ما ورد في تقرير الأمين العام (A/65/665)، يملك ما يكفي من الموارد والمعرفة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية حتى لأفقر البلدان، ولتلك التي تعاني من التخلف بسبب الأمراض والعزلة الجغرافية والصراعات الأهلية. وفي هذا السياق، نعتنم هذه الفرصة مجددا لدعم المفهوم القائل إن التنمية الاقتصادية والاجتماعية هي محور أهداف الأمم المتحدة وأنشطتها التنفيذية.

وأود أن أسلط الضوء على مسألة الأزمة الصحية الناشئة بسبب تزايد الإصابة بالأمراض غير المعدية وانتشارها. فتلك الأمراض مسؤولة عن نصف مجموع الوفيات على مستوى العالم أجمع، وعن انخفاض متوسط العمر إلى حد كبير، وهبوط مستوى الحياة والإنتاجية. ومع

وتحديد النسل، وتوفير الأدوية الأساسية، وكفالة البيئة المعيشية المستدامة.

إن سورينام ثابتة في التزامها بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وقد حدد خطاب التنصيب لرئيسنا المنتخب حديثا، فخامة السيد ديزيري ديلاانو بوتيرس، وبيان الائتلاف الذي ستسترشد به سياساتنا خلال السنوات القادمة، العديد من التطلعات والأهداف لمعالجة الشواغل المشار إليها سابقا والتي ستقود إلى بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في سورينام.

لقد أحرز العديد من البلدان النامية تقدما كبيرا. ولكن من الواضح أن تحسين مستوى حياة الفقراء سار ببطء لا يمكن قبوله، وأن المكاسب التي تحققت بشق الأنفس مهددة بتغير المناخ والأزمات الغذائية والاقتصادية والمالية وبأوجه التباين والتفاوت المستعصية فيما بين الدول وداخلها. وعلاوة على ذلك، سيقتضي تسريع التقدم خلال الأعوام الخمسة القادمة التركيز على الاستراتيجيات والسياسات والأنشطة التي ثبتت نجاحها ووضع حد نهائي لتلك التي لا تصلح.

وإذ تغطي الأبحاث ٩٠ في المائة من مساحة أراضي سورينام، فإنها تحتل مرتبة عالية بين البلدان الغنية بالأبحاث في العالم، ومن بين أقلها إزالة للغابات. وإذ نتحدث هنا، فإن غاباتنا تقدم للمجتمع العالمي إسهاما كبيرا في المحافظة على التنوع البيولوجي وتخفيف آثار تغير المناخ. ومع أننا نفضل الإبقاء على أبحاثنا لكي تستمر في تقديم تلك وغيرها من خدمات النظم الإيكولوجية إلى المجتمع العالمي، فإن لدينا شواغل من أن القيام بذلك سيكون على حساب التنمية المستدامة لشعبنا. وعلى ضوء ذلك، نحن على استعداد للترحيب، مع التقدير، بدعم أعضاء هذه الجمعية العامة

الجغرافيا أو مستوى التقدم في تحقيق أهداف بعينها. والتحديات، قديمها وحديثها، تهدد بإبطاء التقدم المحرز حتى الآن بل وعكس مساره. وهذا الاجتماع الرفيع المستوى يتيح لنا جميعاً فرصة ممتازة لتجديد الالتزامات التي قطعناها على أنفسنا قبل عشر سنوات وإعادة تركيزها.

إن التعاون الإنمائي يخدم المصلحة الطبيعية للبلدان كافة - كبيرها وصغيرها، المتلقين والمانحين - لأن استمرار الفقر والتخلف وإهمال الحقوق الأساسية للإنسان يوفر مرتعاً خصباً للتطرف والتعصب، ويضيف إلى مشاكل الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر والجريمة العابرة للحدود طائفة من المشاكل المعقدة الأخرى التي تؤثر علينا جميعاً. ولا يمكن لأي بلد حل تلك المشاكل بمفرده.

ولا بد لنا، كحكومات ديمقراطية مسؤولة، أن نستجيب في المقام الأول لهموم وشواغل مواطنينا المتضررين بالتباطؤ الاقتصادي الأخير ببذل قصارى جهودنا لتمكين الانتعاش المالي وإعادة اقتصاداتنا الوطنية إلى مسارها. وفي نفس الوقت، لا بد لنا أن نفي بالالتزامات والتعهدات الإنمائية القائمة وأن نضمن أن يظل تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية على المسار السليم.

والأهم من ذلك، أن التعاون الإنمائي يؤتي ثماره، إذ يساعد على خروج البلدان من دائرة الفقر وعدم الاستقرار، ويهيئ بيئة أكثر أماناً للتجارة والاستثمار وفرص الأعمال. ومع ذلك، فإن الصناديق الإنمائية ليست بلا حدود، والإشارة إلى إرهاق المانحين باتت شائعة على نحو متزايد.

وإذ نتحرك صوب عام ٢٠١٥، علينا أن نضمن ألا يبدد قرش واحد من أموال التنمية، وأن تكون جهود التنمية أكثر ترابطاً وأن تنسق بفعالية أكبر، مع تجنب الازدواجية في العمل وممارسات الإهدار. ونرى أن بذل

أن الأمراض غير المعدية غير مدرجة حالياً في مؤشرات تقييم التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فإنها بلا شك تترك آثاراً سلبية. والأفقر، وهم من بين الفئات الأكثر تعرضاً لتلك الأمراض، هم الأقل حظاً في الحصول على التدخلات الصحية، وهو ما يدفعهم في النهاية إلى مزيد من الفقر والحرمان. ولذلك، نؤيد بقوة الدعوة إلى إدماج المؤشرات ذات الصلة في نظام رصد وتقييم الأهداف الإنمائية للألفية.

وختاماً، تؤكد سورينام التزامها بتحقيق التنمية المستدامة وإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية في الموعد المستهدف في عام ٢٠١٥، كما تؤكد استعدادنا للانضمام إلى المجتمع الدولي وشركائنا الدوليين لاستكمال جهودنا الوطنية وتسريع العمل في الإطار ذي الصلة للأنشطة الإنمائية في منظومة الأمم المتحدة.

وبروح التضامن في التعاون الدولي، نؤيد سورينام بقوة أيضاً التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي كوسيلة لتعزيز الإثراء المتبادل لأفضل الممارسات وتبادل المعارف وبناء القدرات بين البلدان النامية. ونجاح تجربتنا في القضاء على وفيات الملاريا في سورينام شاهد على كون الأهداف الإنمائية للألفية يمكن تحقيقها عندما تجسد الاستراتيجيات والسياسات والبرامج الإنمائية المملوكة وطنياً الدعم من شركاء التنمية الدوليين.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد داليوس تشيكوليس، رئيس وفد جمهورية ليتوانيا.

السيد تشيكوليس (ليتوانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أدلي ببيان نيابة عن السيد أودرونيس أجوباليس، وزير خارجية جمهورية ليتوانيا.

بعد عشر سنوات من مؤتمر قمة الألفية، ما زال تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية متفاوتاً، سواء من حيث

والتعاون الإنمائي لليتوانيا يركز على المجالات التي تتمتع فيها بميزة نسبية انطلاقاً من تجربتنا في بناء الدولة، أي الحكم السديد والإصلاح الديمقراطي، وسيادة القانون وبناء اقتصاد سوق فعال، والتنمية المستدامة والتعليم.

أما من حيث الشركاء في التنمية، فقد بدأنا بالتركيز على عدد صغير نسبياً من البلدان في أوروبا الشرقية وجنوب القوقاز. وقد امتد نطاق التعاون الإنمائي لليتوانيا اليوم إلى مناطق أبعد، من أفغانستان إلى الشرق الأوسط.

في أفغانستان، حيث تقود ليتوانيا فريقاً لتعمير المقاطعات في مقاطعة غور، ركزنا على الهدف ٢ من خلال توفير التدريب للمعلمين، ودعم التعليم الابتدائي والنهوض به، وبناء المدارس وتوفير المواد التعليمية اللازمة. كما نفذنا عدداً من البرامج المتصلة بالهدفين ٤ و ٥، مثل تحصين الأطفال والنساء في سن الحمل وتوفير خدمات الرعاية الصحية والتغذية التكميلية للنساء الحوامل. وفي هذا السياق، نرحب بمخطة العمل المشتركة لصحة النساء والأطفال التي طرحها الأمين العام. ونتطلع إلى انخراط أكثر فعالية للأمم المتحدة والمائحين المتعددي الأطراف في مقاطعة غور في أفغانستان.

أود الآن أن أتطرق بإيجاز إلى موضوع المرأة والتنمية. إن تمكين المرأة ومشاركتها الكاملة على جميع مستويات الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية أمر أساسي للحد من الفقر، وتحقيق التعافي الاقتصادي والازدهار، إلى جانب التمتع الكامل للجميع بكل حقوق الإنسان.

ولا يمكننا أن نتوقع إحراز تقدم كبير بشأن الأهداف الإنمائية للألفية عالمياً إذا أهملت المرأة أو عوملت كمواطن من الدرجة الثانية. والمشاركة الكاملة للمرأة أساسية أيضاً في بناء ديمقراطيات نابضة بالحياة ودائمة في أنحاء العالم. وتعليم

مزيد من الجهود لضمان الاتساق على نطاق المنظومة أمر بالغ الأهمية في هذا الصدد. وبلدي سيواصل دعم تلك الجهود.

إن المساءلة المتبادلة وفعالية المعونة والاستثمار المستهدف للنتائج للصناديق الإنمائية وتعبئة السياسات والموارد المحلية مفاتيح أساسية للتقدم لإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية. وليتوانيا ترحب باقتراح بيبالجس، مفوض الاتحاد الأوروبي، بشأن مبادرة الأهداف الإنمائية للألفية التي توفر جزءاً من احتياطات الصندوق الإنمائي الأوروبي العاشر لاستخدامه في زيادة الدعم المقدم من الاتحاد الأوروبي للبلدان الأفريقية وبلدان البحر الكاريبي والمحيط الهادي في جهودها لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ونرى أن تلك المبادرة خطوة صحيحة نحو زيادة فعالية المعونة.

وانطلاقاً من تجربتنا، تؤكد ليتوانيا على ما لأهمية الحكم السديد على كل المستويات، والمؤسسات الديمقراطية القوية التي تستجيب لاحتياجات المواطنين، على أساس المبادئ الأساسية المتمثلة في المشاركة والمساءلة والشفافية، في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. والبلدان التي خاضت تجربة الإصلاح مؤخراً، مثل ليتوانيا، يمكنها أن تساعد الدول النامية في جهودها لإصلاح النظم الضريبية والإدارية من أجل زيادة الإيرادات وتعبئة الموارد المحلية إلى جانب المعونة الخارجية للتنمية المستدامة وإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية.

وبعد استعادة الاستقلال قبل عشرين عاماً، انتقلت ليتوانيا بسرعة من بلد متلق للمعونة إلى بلد مانح. وخلال السنوات الخمس الماضية فحسب، زادت المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها ليتوانيا بمقدار أربعة أضعاف. وتمشياً مع الالتزامات الشاملة للاتحاد الأوروبي، تعمل ليتوانيا من أجل الوفاء بهدف تخصيص نسبة ٣٣ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٥.

الفتيات والنساء وزيادة فرص العمل الكامل للمرأة، وتوفير ظروف عمل كريمة، ووصول المرأة إلى الائتمانات والموارد له أثر مضاعف طبيعي على الاقتصاد برمته، ومن ثم على التقدم الشامل في إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية. ولذلك، نؤيد مواصلة إدماج المنظور الجنساني في السياسات والمشاريع الإنمائية الوطنية والمتعددة الأطراف. وفي هذا السياق أيضاً، نرحب بإنشاء كيان الأمم المتحدة المعني بالمساواة الجنسانية وتمكين المرأة. ونأمل أن يكون أداة قوية في دعم التقدم الإنمائي على مستوى العالم.

رفعت الجلسة الساعة ٢١/٤٠.